المشهد الإسرائيلي

مدار

http://almash-had.madarcenter.org

الثلاثاء ١٠/٥/٢٠١١م الموافق ٧ جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ العدد ٢٥٦ السنة التاسعة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

سياسة الآثار

مكتشفات أثرية جديدة تفجر سجالاً قديمًا- جديدًا بشأن جوهر «مملكة داود»!

صفحـ(٦)ـة

وجهة نظر إسرائيلية بشأن أداء السلطة الفلسطينية عقب الثورات العربية وقبل المصالحة

صفحـ(٧)ـة

نتنياهو: إسرائيل ستهاجم بقوة كل من يسعى إلى مهاجمتها!

* بيريس: الزمان لا يعمل لصالح إسرائيل! * ويؤكد أنه لا يمارس ضغوطًا على نتنياهو وأن إسرائيل ستفكك مستوطنات في أي اتفاق مستقبلي مع الفلسطينيين *

«المشهد»: قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، في أثناء مراسم جرت في «جبل هرتسل» في القدس أمس الاثنين لإحياء ذكرى المدنيين الذين قُتلوا في هجمات ضد أهداف إسرائيلية، إن إسرائيل لن تستسلم لـ«الإرهاب» وأنها ستهاجم بقوة كل من يسعى إلى مهاجمتها.

وأردف «لن يُغرر بنا ونصدق أن نمرا يغرس أنيابه فينا وفي أولادنا ونسائنا وشيوخنا قد غيّر جلده المرقط».

وتابع نتنياهو، الذي يتهمه خصومه في إسرائيل بأنه ينتهج سياسة يتعمد فيها تخويف الإسرائيليين، قائلا «لن نسد آذاننا حيال زئير افتراسه، سنضربه مرة ثانية ونبني بلدنا ونتطلع إلى يوم نتمكن فيه من العيش بسلام مع جيراننا».

وقال إن «هدف الإرهاب هو زرع الخوف وكسر روحنا واقتلاعنا من أرضنا، وردنا كان دائما وأبدا رفض الاستسلام للخوف وتقوية روحنا وزرع جذورنا عميقا في أرض آبائنا».

وأضاف أن «الرد على من يريدون القضاء علينا هو: لن تنتصروا علينا ولن تخيفونا ولن تطردونا».

من ناحيته قال رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريس إن إسرائيل ستكون مضطرة إلى تفكيك جزء من المستوطنات في أي اتفاق مع الفلسطينيين، ورأى أن السلام هو الخيار الوحيد لدى إسرائيل والعرب.

وجاءت أقواله هذه في سياق مقابلات أجرتها معه الصحف الإسرائيلية «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«يسرائيل هيوم» الصادرة أمس الاثنين بمناسبة يوم استقلال إسرائيل الذي يصادف اليوم الثلاثاء.

وأضاف «علينا أن ندرك أنه في أي اتفاق مستقبلي ستكون إسرائيل ملزمة بإزالة مستوطنات»، وأنه «إما أن يحصل المستوطنون (الذين سيتم إجلاؤهم) على تعويض مالي وإمّا أن يضطروا إلى الانتقال إلى الكتل الاستيطانية الثلاث مع تبادل أراض».

ورأى بيريس أن «بالإمكان اليوم التوصل إلى تسوية من خلال مفاوضات سرية فقط، فالفجوات صغيرة جدا، وهي عبارة عن نسبة مئوية ضئيلة».

لكنه اعتبر أنه «في حال الإعلان عن دولة (فلسطينية) من جانب واحد فإن هذا يعني استمرار الصراع وسفك الدماء».

وتطرق بيريس إلى اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس وقال إنه «لا توجد مشكلة لدى إسرائيل مع قيام وحدة فلسطينية وإنما لديها مشكلة مع دعم الإرهاب، فالمحادثات تحتاج إلى شخصين وحماس لا تريد التحدث معنا».

وأردف أنه «إذا أرادت حماس التحدث فسنقول لها إن عليها أولا وقف إطلاق النار، لأنه لا يمكن التحدث وإطلاق النار في الوقت نفسه، وكان هذا أيضا هو الشرط الذي وضعناه في الماضي أمام (الرئيس الفلسطيني الراحل) ياسر عرفات، وتم قبول موقفنا».

لكن في هذه الأثناء تشير كافة التقارير الإسرائيلية إلى أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو يرفض استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، وأعلن بعد توقيع اتفاق المصالحة الأسبوع الماضي أن إسرائيل أوقفت اتصالاتها مع الفلسطينيين.

وقال بيريس إنه لا يمارس ضغوطا على نتنياهو من أجل استئناف المفاوضات وإنما «يعبر عن رأيه بالصورة الأكثر صدقا واستقامة».

وأضاف أنه «يجب أن نميز بين تصريحاتي وتصريحاته العلنية وبين المحادثات الشخصية وإذا لم تكن المحادثات بيننا شخصية فلا جدوى من إجرائها، لأن كل واحد منا بإمكانه أن يلقي خطابا، لكن عندما نجلس وجها لوجه فإنني أشعر بأنه ينصت إليّ».

وفي رده على سؤال حول تقويمه لنتنياهو قال بيريس: «إنني في سن لا تسمح لي بالتفكير أن بالإمكان تغيير الأشخاص، غير أنني شاب بالقدر الكافي كي أعتقد أن بالإمكان تغيير أوضاع».

نتنياهو في مراسم "جبل هرتسل"، أمس. (أ.ف.ب)

وقال إنه يشعر بالقلق لأنه «لا يعتقد أنه بالإمكان وقف التاريخ من خلال تجاهله، وإرجاء المواضيع السياسية لن يفيد وإنما سيعقد الأمور وحسب والزمان لا يعمل لصالحنا، وهناك أمور ينبغي الحسم فيها وقد تحدثت حول ذلك مع وزراء إسرائيليين، ومع الفلسطينيين والأميركيين».

وقال بيريس إن الرئيس الأميركي باراك أوباما هو «شخص حكيم جدا وضالع في التفاصيل الصغيرة جدا ويتمتع بقدرة على التعبير، وفي جميع اللقاءات بيننا كرر نقطة واحدة وحتى أنه سمح لي باقتباسها... وهي أنه طالما بقي رئيسًا فإن أمن إسرائيل سيكون على رأس اهتماماته».

وأضاف أن أوباما اعترف أمامه بأنه أخطأ عندما اشترط استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بتجميد الاستيطان.

وتطرق بيريس إلى قتل قوات أميركية خاصة زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في باكستان الأسبوع الماضي وقال إن «هذا إنجاز لجهاز الأمن الأميركي وللرئيس أوباما».

وتابع أنه «يجب محاربة القتلة والإرهابيين مثل بن لادن بإصرار، لأنهم هم أيضا يخافون ولا يتمتعون بحصانة ولا يوجد سبب للمبالغة بقوتهم وكأنهم مخلدون أو قادرون على القيام بكل شيء». وأسف بيريس لأن «مقتل بن لادن جاء متأخرا» مؤكدًا أنه كان «يجب التخلص منه منذ وقت طويل».

إسرائيل تستثمر مليار دولار في منظومة «القبة الحديدية»!

قال المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية اللواء في الاحتياط أودي شاني إن إسرائيل تعتزم في السنوات القريبة المقبلة استثمار مليار دولار في تطوير وإنتاج بطاريات منظومة «القبة الحديدية» المضادة للصواريخ القصيرة المدى، وذلك على ضوء اهتمام بضع دول بشرائها.

ونقلت صحيفة «هآرتس» أمس الاثنين عن شاني قوله إن هناك خمس دول مهتمة بشراء المنظومة وخصوصا بعدما حققت نجاحا في اعتراض صواريخ من طراز «غراد» تم إطلاقها من قطاع غزة على مدن في جنوب إسرائيل مؤخرا.

ووفقا للتقارير الإسرائيلية فإنه خلال جولة التوتر الأمني الأخيرة في قطاع غزة وجنوب إسرائيل تمكنت «القبة الحديدية» من اعتراض ٨ صواريخ «غراد» من أصل ٩ صواريخ تم إطلاقها على مدينتي بئر السبع وأسدود، علما أن ٢٠٠ صاروخ قسام وقذيفة هاون سقطت في إسرائيل خلال أربعة أيام من التوتر الأمني الشهر الماضي.

كذلك لفتت التقارير الإسرائيلية إلى أن كلفة إطلاق صاروخ واحد من «القبة الحديدية» تبلغ أكثر من ٥٠ ألف دولار لاعتراض صاروخ فلسطيني لا تتعدى كلفته بضع مئات من الدولارات.

وقال شاني حول ذلك إن «المطلوب هو تنسيق التوقعات في كل ما يتعلق بالقبة الحديدية مع المواطنين الإسرائيليين وقيادة الدولة، ورغم أننا حققنا إنجازا كبيرا بتوصلنا إلى هذه القدرات مبكرا إلا أن هذا ليس جهازا قادرا على اعتراض جميع القذائف الصاروخية وفي جميع الحالات».

وأضاف أن «هذه المنظومة ستقلص لدى نصبها عدد المصابين جراء سقوط قذائف صاروخية وستوفر مهلة لصناع القرار في إسرائيل في حالة القتال، لكن في نهاية المطاف فإن الأمر متعلق بالفيزياء والتكنولوجيا، والتكنولوجيا لا تثبت نفسها» في إشارة إلى ضرورة إنتاج عدد كبير من هذه المنظومات لتتمكن من حماية الأجواء الإسرائيلية من الهجمات الصاروخية القصيرة المدى.

وأشار شاني إلى أن الحديث يدور على تمكن إسرائيل من نصب ما بين ١٠ إلى ١٥ منظومة من «القبة الحديدية» وهذا الأمر يحتاج إلى تمويل بقيمة مليار شيكل.

يذكر أن الكونغرس الأميركي أقر مؤخرا طلبا للرئيس باراك أوباما لتقديم مساعدة مالية لإسرائيل بقيمة ٢٠٥ ملايين دولار يتم تخصيصها لتطوير «القبة الحديدية» وستكفي هذه الهبة الأميركية لصنع ٤ منظومات فقط.

إلى جانب ذلك فإن جهاز الأمن الإسرائيلي يعتزم استثمار مليار دولار أخرى في منظومة «عصا سحرية» المعدة لاعتراض صواريخ متوسطة المدى.

وقال شاني إن «هذه المنظومة ما زالت في مرحلة التطوير وآمل أنه في نهاية العام ٢٠١٢ سنتمكن من استعراض قدراتها الأولية» مشيرا إلى أن وزارة الدفاع الإسرائيلية ستعقد اتفاقيات للتزود بهذه المنظومة خلال الشهور المقبلة.

وتقوم سلطة تطوير الأسلحة الإسرائيلية المعروفة باسم «رفائيل» بتطوير المنظومتين.

وتطور إسرائيل منظومة «عصا سحرية» بتعاون أميركي، وقال شاني إن «هذا المشروع هو الأكبر في العالم في مجال اعتراض الصواريخ ونجاح القبة الحديدية دفع الموضوع وهناك خمس دول قدمت طلبات لإطلاعها على المنظومة».

وتطرق شاني إلى تصريحات كان أطلقها وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك وقال فيها إن على إسرائيل أن تطلب مساعدات أميركية بقيمة ٢٠ مليار دولار وذلك على ضوء الوضع الناشئ في الشرق الأوسط والتغيرات الحاصلة فيه، وقال إنه «من حيث الحقائق فإننا أمام وضع جديد وعلينا أن نتمعن جيدا بالتغيرات في مصر والمخاطر الكامنة في سورية، وهذا يحتاج إلى إضافة قدرات استخباراتية وجوية وبرية وبحرية وكل هذه الأمور تكلف مالا». وأضاف أن جهاز الأمن الإسرائيلي أجرى تقديرات لهذه التكاليف وأن «الأميركيين تعهدوا بالحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل على الدول المجاورة رغم الأزمة الاقتصادية التي يواجهونها، وعندما يتم البدء بالحوار الإستراتيجي سيتم طرح كل هذه الأمور».

وفي هذه الأثناء تتحسب إسرائيل من احتمال تأخر تسلمها ٢٠ طائرة مقاتلة من طراز «إف- ٣٥» (الشبح)، التي تعتبر الأكثر تطورا في العالم، إلى العام ٢٠١٨.

لكن شاني أشار إلى أن وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس قال لمسؤولين إسرائيليين خلال زيارته إسرائيل قبل شهر إن تأخير تسليم هذه الطائرات الحديثة سيكون أقصر من المتوقع.

على ذمة «معاريف»:

ساركوزي اقترح على نتنياهو مبادرة لحل الصراع تشمل اعترافا بيهودية إسرائيل!

ذكر تقرير صحافي إسرائيلي أمس الاثنين أن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي اقترح على رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عقد مؤتمر سلام في باريس في نهاية حزيران المقبل يتم خلاله طرح مبادرة سلام تتضمن بندا جديدا واحدا يتعلق بالاعتراف بيهودية إسرائيل.

وقالت صحيفة «معاريف» إن ساركوزي قدم اقتراحه لنتنياهو خلال لقائهما في باريس الأسبوع الماضي.

ووفقا للصحيفة الإسرائيلية فإن الخطوط العريضة للمبادرة الفرنسية تشمل انسحاب إسرائيل إلى حدود العام ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، فيما تكون إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، بينما لا يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلا إلى تخوم الدولة الفلسطينية، ويشكل قيام الدولة الفلسطينية نهاية الصراع بين الجانبين.

وتطرق نتنياهو لدى خروجه من اللقاء في ساركوزي في قصر الإليزيه إلى الاعتراف بالدولة اليهودية وقال إن «أساس الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين هو قضية الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، وخلال اللقاء مع ساركوزي سمعت قولا واضحا حول هذه القضية».

والجدير بالذكر أن نتنياهو الذي امتنع عن التفاوض مع الفلسطينيين يرفض بشدة فكرة الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧ والانسحاب من القدس الشرقية.

ووفقا للتقرير الإسرائيلي فإن ساركوزي يقترح عقد مؤتمر سلام في حزيران المقبل في موازاة اجتماع الدول المانحة للسلطة الفلسطينية الذي سينعقد في الوقت نفسه في العاصمة الفرنسية.

لكن هذه المبادرة الفرنسية تأتي في وقت تحاول فيه الإدارة الأميركية تحريك الجمود في العملية السياسية دون أن تحقق نجاحا في ذلك.

وكانت «معاريف» قد أفادت أول من أمس الأحد بأن نتنياهو سيصرح خلال الخطاب الذي سيلقيه أمام الكونغرس الأميركي في نهاية الشهر الحالي بأنه لا يوجد احتمال للتوصل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين بسبب المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وطالما أن حماس لا تستجيب لشروط الرباعية الدولية وهي الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والموافقة على الاتفاقيات السابقة.

ووفقًا للصحيفة فإن ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أوضحا خلال لقائهما مع نتنياهو الأسبوع الماضي أنه في حال لم يوافق نتنياهو على استئناف المفاوضات وعملية السلام مع الفلسطينيين فإن دولتيهما قد تؤيدان الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية لدى التصويت عليه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول المقبل.

عدد سكان إسرائيل ٧ ملايين و٧٤٦ ألف نسمة ٧٥٪ منهم يهود

أفادت معطيات نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أول من أمس الأحد بمناسبة الذكرى الـ٦٣ لتأسيس إسرائيل التي تصادف اليوم الثلاثاء أن عدد سكان إسرائيل بلغ ٧ ملايين و٧٤٦ ألف نسبة بينهم ٣ر٧٥٪ من اليهود و٥ر٢٠٪ من العرب وبضمنهم سكان القدس الشرقية والقرى العربية السورية في هضبة الجولان.

وقال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في بيان أن عدد السكان اليهود بلغ ٥ ملايين و٨٣٧ ألف نسمة، وبلغ عدد العرب مليون و٥٨٧ ألف نسمة، وهناك ٣٢٢ ألف نسمة يشكلون نسبة ٢ر٤٪ من المهاجرين إلى إسرائيل غير مسجلين في وزارة الداخلية كيهود.

وولد في إسرائيل منذ يوم استقلالها في العام الماضي ١٧٨ ألف طفل وتوفي ٤٣ ألف شخص.

ووفقا للمعطيات فإن ٢٤ر٥ ألف شخص هاجروا إلى إسرائيل بمفعول «قانون العودة» الذي يسري على اليهود فقط وبينهم ٦ر٥ ألف من العائدين إلى إسرائيل بعد أن هاجروا منها في الماضي، كما أن ١٢ ألف مواطن إسرائيلي هاجروا من البلاد.

وارتفع عدد سكان إسرائيل منذ يوم استقلالها في العام الماضي وحتى اليوم بـ ١٥٥ ألف مواطن وهذه زيادة بنسبة ٢٪.

وتدل المعطيات على أن ٧٠٪ من سكان إسرائيل ولدوا فيها.

ويوجد في إسرائيل ٦ مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة وهي القدس وتل أبيب وحيفا وريشون لتسيون وأسدود وبيتاح تيكفا.

كلمة في البداية

إسرائيل ومصر الجديدة...

بقلم: أنطوان شلحت

(*) لم تخف سمدار بيري، «معلقة الشؤون العربية» في صحيفة «يديعوت أحرونوت» (٤/٥/٢٠١١)، «امتعاضها» الشديد جراء تغييب وسائل الإعلام الإسرائيلية من مراسم توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس التي جرت يوم الأربعاء الفائت في العاصمة المصرية القاهرة، على الرغم من أن هذا الحدث «يخصّها في الصميم»، ورأت أن هذا الأمر ينطوي، فيما ينطوي، على تلميح فظّ إلى أن وسائل الإعلام هذه باتت غير مرغوب فيها في مصر الجديدة.

في الوقت نفسه أشارت إلى انطلاق استعدادات في مصر لتنظيم تظاهرة مليونية في الآونة القريبة تهدف إلى المطالبة بطرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، وإلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل، ووقف كل مظاهر التعاون بين الدولتين، لتخلص إلى القول: هذه الخطوات كلها إن دلت على شيء فإنها تدل على جوهر الرياح الجديدة التي تهب على مصر في الوقت الحالي.

وبقدر مع إن خلاصتها هذه تعبر عن أجواء تشاؤم إسرائيلية إزاء النتائج الناجزة إلى الآن لثورة ٢٥ يناير المصرية، فإنها تعكس مظاهر الخروج من دائرة الخداع الذاتي في ما يتعلق بهذه الثورة ومداليلها، والتي دأبت التعليقات الإسرائيلية على حبس نفسها فيها، مستعينة بإبراز أن هتافات المتظاهرين في ميدان التحرير «لم تكن من أجل فلسطين وإنما من أجل الخبز والحرية»، كقول زلمان شوفال، أحد كبار مستشاري رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، وأن في مجرّد ذلك ما يثبت أن السبب الحقيقي لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط لا يعود إلى الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني أو إلى سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وإنما إلى التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمعات العربية.

وقبل أن تنطق بيري بهذه الخلاصة كان تعليق ظهر في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عقب تكليف عصام شرف بتأليف الحكومة المصرية الحالية، وإظهار استطلاعات للرأي العام المصري أن عمرو موسى سيكون المرشح الأوفر حظًا للفوز بمنصب رئيس الجمهورية في الانتخابات المقبلة، قد توصل إلى استنتاج فحواه أن «على إسرائيل التسليم بواقع أن أي سلطة مقبلة في مصر ستكون أقل ودّية من سلطة الرئيس السابق حسني مبارك».

وبرأي صاحب التعليق فإن ما يمكنه أن يُحسن عزاء إسرائيل في آخر ما هو مستجد على الساحة المصرية من تطورات يظل كامنًا في استقرار مكانة الجيش من جهة، وفي تضاؤل احتمالات وقوع السلطة في قبضة حركة «الإخوان المسلمين» من جهة أخرى، مع أن إمكان أن تتحوّل هذه الحركة إلى عنصر مؤثر في هذه السلطة، على غرار الأحزاب الدينية المتشددة في إسرائيل (الحريدية)، ما زال واردًا بقوة.

ولم يشف هذا الاستنتاج عن تشاؤم متسرّع، بقدر ما إنه كان معبرًا عن مخاوف إسرائيلية رعناء من عودة مصر إلى ذاتها، التي تعني حتمًا عودتها إلى صدارة الأمة العربية وقضاياها.

وسبق أن أشرنا إلى أن جلّ التعليقات الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية راهنت على أن الديمقراطية كأسلوب حُكم لا تلائم العرب، وعلى أن من الأفضل لهم، ولإسرائيل كذلك، أن يحكمهم طغاة يعتمدون على القوة العسكرية، وكان ذلك ناجمًا عن الإدراك بأن أي كسب ديمقراطي لا بُدّ من أن يصبّ في نهاية المطاف في مصلحة قضايا مصر الوطنية.

غير أن التداعيات التي تتراكم يومًا بعد يوم برسم الثورة المصرية وأخواتها العربيات لم تظل منحصرة في هذا الاستنتاج الذي يكشف عن خوف دفين، بل إنها أطلقت الأعنة لأخيلة البعض كي تحلق في فضاء سؤال آخر يبدو أنه مستحق بشأن ضرورة دراسة طريقة الحكم الديمقراطية في إسرائيل، خاصة وأنها أفضت في الأعوام الأخيرة، وفق هذه القراءات، إلى تفاقم ما يسمى بـ«أزمة عدم القدرة على الحكم» إلى درجة بلوغها ذروة غير مسبوقة تنعكس بصورة عامة في واقع انعدام القدرة على بلورة سياسة، فضلاً عن استشراء الفساد، وبالتالي فإن قباطنتها هم آخر من يمكنه أن يتباهى بالديمقراطية بالشكل الذي هي عليه في محيط تعوزه مثل هذه الطريقة.

وبموجب ما قاله باحثون وسياسيون لتقرير صحافيّ تناول موضوع عدم القدرة على الحكم في إسرائيل وظهر في أحد آخر الملاحق الأسبوعية في «هآرتس»، فإن الأمر الأساس الذي يكبّل هذه القدرة يكمن في انعدام قدرة الكنيست والحكومة على الحفاظ على استقرار سياسي لفترة طويلة، وفقما تؤكد المعطيات الجافة. فتقريبًا جميع رؤساء الحكومات في إسرائيل منذ قيامها لم ينهوا ولاياتهم القانونية، وخلال الأعوام الـ ١٥ الأخيرة (أي منذ العام ١٩٩٦) كانت هناك ٦ حكومات، وتم حلّ الكنيست ٥ مرات. وقال رئيس «برنامج السياسة والإدارة العامة» في أكاديمية هرتسليا معقبًا على هذه المعطيات: «عندما يتغيّر رئيس الحكومة تتغير معه الحكومة والائتلاف الحكومي ولجان الكنيست، وهذه التغيرات المتواترة لا تتيح إمكان بلورة وتطبيق وتقويم سياسات عامة بصورة منهجية». وبالتالي يمكن القول إن هذه المعايير الثلاثة- بلورة؛ تطبيق؛ تقويم- والتي اصطلح على كونها تحدّد جوهر القدرة على الحكم ناقصة في دولة إسرائيل.

ولم تفت آخرين رؤية أن مشكلة عدم القدرة على الحكم منبثقة أساسًا من انعدام القدرة على القيادة. ولعل الدليل الأبلغ على هذا الأمر هو أنه حتى الحكومات المتهمة بعدم القدرة على الحكم نفذت في العقود الأخيرة رغمًا عن ذلك أشياء دراماتيكية للغاية، مثل شنّ حروب أو تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق، الأمر الذي ينطوي على قدر كبير من تلك القدرة، كما أنه خلال العامين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ قاد بنيامين نتنياهو، عندما كان يتولى منصب وزير المالية، خطة اقتصادية تضمنت إصلاحات بعيدة المدى وأدت إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية في إسرائيل وإلى تدهور مئات آلاف الأشخاص إلى ما دون خط الفقر، ولم تكن هناك أي مشكلة في ما يتعلق بتلك القدرة على الحكم.

إن القضية إذن هي توفر القدرة على القيادة، وتبني أجندة تضبط خطواتها على إيقاع المتغيرات.

وإذا كان من السهل الآن اتهام نتنياهو، كرئيس للحكومة، بالافتقار إلى أجندة كهذه وبالتمسك بأجندة أخرى، فإن من الأسهل ملاحظة أنه لا يتوافر على أدنى مؤهلات القيادة المطلوبة لمسايرة التغيرات المتسارعة.

اتفاق المصالحة الفلسطينية فاجأ المؤسستين السياسية والأمنية في إسرائيل

تقديرات إسرائيلية متطابقة: الاتفاق سيدعم الرئيس عباس مع اقتراب التصويت على اعتراف دولي بدولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧

تقويمات الخارجية الإسرائيلية: نتنياهو «غير خطابه الذي سيلقيه في الكونغرس، ولن يطرح خطة سياسية جديدة»

«المشهد الإسرائيلي- خاص:

اعتبرت إسرائيل أن من حقها التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية وتحديد العلاقات بين الحركات الفلسطينية، كما دل رد فعلها على اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس، الذي تم توقيعه يوم الأربعاء، بعد أن تم الإعلان عن التوقيع عليه بالأحرف الأولى قبل ذلك بأسبوع. ورأى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أن بإمكانه استغلال المصالحة ليستمر في رفض استئناف المفاوضات وعمليات السلام بين الجانبين.

وقالت صحيفة «معاريف»، أول من أمس الأحد، إن نتنياهو سيصرح خلال الخطاب الذي سيلقيه أمام الكونغرس الأميركي، في نهاية الشهر الحالي، أنه لا يوجد احتمال للتوصل إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين بسبب المصالحة بين حركتي فتح وحماس، وطالما أن حماس لا تستجيب لشروط الرباعية الدولية، وهي الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والموافقة على الاتفاقيات السابقة.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول سياسي إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن «قضية اتفاق المصالحة مع حماس ستكون مركبا هاما في الخطاب» الذي سيلقيه نتنياهو.

وأضافت أن التقويمات في وزارة الخارجية الإسرائيلية تشير إلى أن نتنياهو غيّر خطابه «ولن يطرح خطة أو مسارًا سياسيا جديدا» وأن «نتنياهو يعتقد أن أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) أدار ظهره لعملية السلام عندما وقّع على اتفاق مع حماس».

ودعا نتنياهو، يوم الثلاثاء الماضي، عباس إلى إلغاء اتفاق المصالحة بدعوى أن حماس لا تعترف بإسرائيل وتمجد زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن نتنياهو قوله خلال لقاء مع مبعوث الرباعية الدولية توني بلير في القدس «أدعو أبو مازن إلى إلغاء الاتفاق مع حماس واختيار السلام مع إسرائيل». واعتبر نتنياهو أن «الاتفاق بين فتح وحماس يلحق ضررا كبيرا بعملية السلام» المتوقفة منذ أكثر من عامين بسبب رفض إسرائيل تجميد الاستيطان والتفاوض حول قضايا الحل الدائم.

وأضاف نتنياهو «كيف بالإمكان التوصل إلى سلام مع حكومة (فلسطينية) نصفها يدعو إلى القضاء على إسرائيل وحتى أنها تمجد كبير الإرهابيين أسامة بن لادن؟» في إشارة إلى استنكار رئيس الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة، إسماعيل هنية، قتل بن لادن ووصفه بـ «المجاهد». وقالت مصادر في ديوان رئيس حكومة إسرائيل إن نتنياهو قال أمورا مشابهة لنظيره البريطاني ديفيد كاميرون، والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، خلال لقائه معهما الأسبوع الماضي.

وكان وزراء أعضاء في المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) قد أكدوا أنهم فوجئوا من اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، بعد الإعلان عن توقيعه بالأحرف الأولى في ٢٧ نيسان الماضي. وقدروا مع شخصيات سياسية أخرى أن الاتفاق سيدعم عباس مع اقتراب شهر أيلول الذي ستصوت خلاله الجمعية العامة للأمم المتحدة على اعتراف دولي بدولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧.

وقال وزراء أعضاء في الكابينيت لموقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني إن اتفاق المصالحة بين حماس وفتح يأتي بشكل مفاجئ لأن الموضوع لم يكن مطروحا أبدا في الهيئات السياسية والأمنية الإسرائيلية كما لم يتم طرح احتمال التوصل إلى اتفاق مصالحة.

وعقب نتنياهو على توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية بالأحرف الأولى بوقت قصير جدا بالقول إن على السلطة الفلسطينية الاختيار بين السلام مع إسرائيل أو حماس. وأضاف في بيان نُشر على موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية الالكتروني إن «على السلطة الفلسطينية الاختيار إما السلام مع إسرائيل أو مع حماس. ولا يمكن السلام مع كليهما لأن حماس تتطلع إلى القضاء على دولة إسرائيل وتقول ذلك علنا». وأضاف أن «حماس تطلق الصواريخ على مدننا وقذائف مضادة للمدرعات على أولادنا. وأعتقد أن مجرد فكرة المصالحة تظهر ضعف السلطة الفلسطينية وتثير تساؤلات حول ما إذا كانت حماس ستسيطر على يهودا والسامرة (الضفة الغربية) مثلما سيطرت على غزة». وتابع «آمل أن يكون اختيار السلطة الفلسطينية صحيحا وأن تختار السلام مع إسرائيل والخيار بيدها».

وقال نتنياهو خلال اجتماع لحكومته، يوم الأحد من الأسبوع الماضي، إن «الاتفاق بين حماس وفتح يجب أن لا يقلق إسرائيل فقط وإنما كل من يتطلع في العالم إلى رؤية السلام». واعتبر أنه بالإمكان تحقيق السلام في المستقبل «فقط مع من يريد العيش إلى جانبنا وليس مع من يريد القضاء علينا، فإسرائيل تنشد السلام وتمد يد السلام إلى جميع جيراننا ومن الجهة الأخرى فإننا سنقف بصلابة ضد من يريد المس بنا وسوف أمرر هذه الرسالة إلى عواصم العالم».

باراك: احتمالات دراماتيكية

وعقب وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، بالقول إن المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس تنطوي على احتمالات دراماتيكية. وقال للإذاعة العامة الإسرائيلية إن «المصالحة الداخلية الفلسطينية تنطوي على احتمالات دراماتيكية، لكن يبقى شك في ما إذا كانت ستثمر إلى حد إقامة حكومة مشتركة». واعترف بأن إسرائيل «توقعت وجود احتمال ضئيل للتوصل إلى مصالحة داخلية فلسطينية».

وأضاف أنه لا يمكن معرفة كيف ستؤثر المصالحة الفلسطينية على مفاوضات تبادل الأسرى واستعادة إسرائيل جنديها الأسير في قطاع غزة غلعاد شاليت.

وكرر باراك الموقف الإسرائيلي الرافض إجراء محادثات مع حماس التي وصفها بأنها «حركة دموية هدفها القضاء على إسرائيل». وتابع أنه في حال تشكيل حكومة وحدة فلسطينية «سيتعين على إسرائيل التوضيح أنه ستجري مفاوضات معها فقط في حال فككت حماس بنيتها الإرهابية واعترفت بإسرائيل وبالاتفاقيات السابقة مع منظمة التحرير الفلسطينية».

ليبرمان: تجاوز الخط الأحمر

عزا رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان التوقيع على اتفاق المصالحة الفلسطينية إلى التحولات الحاصلة في العالم العربي. واعتبر أن حماس ستسيطر على الضفة الغربية في نهاية المطاف مثلما سيطرت على قطاع غزة.

وقال ليبرمان لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن رئيس المكتب السياسي لحماس «خالد مشعل يرى ربيبه رئيس سورية (بشار) الأسد يرش المساجد بالنيران ويشعر بضائقة جراء الاحتجاجات. ومن الجهة الثانية يخشى أبو مازن، الذي اعتمد طوال سنوات على الرئيس المصري المخلوع (حسني) مبارك، من أن يستولي الإخوان المسلمون، الحركة الأم لحماس، على الحكم ويفقد دعمها». وقدر ليبرمان أن اتفاق المصالحة سيؤدي إلى تقويض الوضع الأمني في الضفة الغربية بشكل كبير وقال إن «أحد بنود وثيقة المصالحة يتحدث عن إطلاق سراح أسرى حماس من السجن الفلسطيني الأمر الذي سيؤدي إلى إغراق الضفة الغربية بمخربين مسلحين وعلى الجيش الإسرائيلي الاستعداد بما يتلاءم مع ذلك».

وقال ليبرمان إنه في أعقاب المصالحة الفلسطينية سيتعين على إسرائيل أن تستعد لمواجهة تأثيرها من الناحية السياسية معتبرا أن «هذا الاتفاق يشكل بالنسبة لنا تجاوزا لخط أحمر، إذ أن الرباعية الدولية عرّفت حماس منذ العام ٢٠٠٣ على أنها منظمة إرهابية وتقرر دائما عدم إجراء مفاوضات مع منظمات كهذه التي تضع هدفا بالقضاء على إسرائيل». وقدر أن يتوقف الدعم المالي الدولي للسلطة الفلسطينية.

وهدد ليبرمان بأن أحد ردود الفعل الإسرائيلية المحتملة على اتفاق المصالحة الفلسطينية سيكون إلغاء تصاريح عبور للقياديين الفلسطينيين وبينهم عباس ورئيس الحكومة، سلام فياض، ووقف تحويل أموال للفلسطينيين من مستحقات الضرائب والجمارك التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية. كذلك توقع عدم مشاركة إسرائيل في مؤتمر الدول المانحة في شهر حزيران المقبل والذي يشكل الأداة الرئيسة التي تساعد السلطة الفلسطينية من الناحية الاقتصادية.

بيريس: المصالحة خطأ

واعتبر الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس أن «الاتفاق بين فتح والمنظمة الإرهابية حماس هو خطأ جسيم سيمنع إقامة دولة فلسطينية ويخرب احتمالات السلام والاستقرار في المنطقة». وأضاف «كنا نريد أن نرى الشعب الفلسطيني يتوحد، لكن من أجل السلام. وما حدث هو حملة ستقود إلى عدم اتفاق واضح، بمعنى أنه يوجد معسكران فلسطينيان واحد يدعو إلى السلام والثاني يدعو إلى القضاء على إسرائيل». وتابع أن حماس لن تتغير في أعقاب التوقيع على اتفاق المصالحة «ولن تتوقف عن كونها منظمة إرهابية تخدم إيران وتهرب أسلحة».

ووجه بيريس نداء شخصيا إلى عباس وقال «أدعو القيادة الفلسطينية أن 'اتحدوا من أجل السلام ولا تقوموا بمظهر خداع لوحدة لا تمكنكم من التحرك بأي اتجاه'. والخيار ماثل أمامنا جميعا ويحظر إهدار الفرصة الناشئة للسلام لصالح صدام لا يتوقف». وأضاف أن «الذهاب يدا بيد مع منظمة إرهابية سيؤدي إلى العودة إلى الوراء ويمنع قيام دولة فلسطينية» ودعا العالم إلى عدم تأييد دولة يشارك في حكمها «تنظيم إرهابي بكل معنى الكلمة».

من جانبه وصف وزير الشؤون الإستراتيجية الإسرائيلي، موشيه يعلون، المصالحة بأنها «عرض خيالي لمصالحة، يحظر على المجتمع الدولي التعاون معه». وقال يعلون للإذاعة العامة الإسرائيلية إن «حماس أعلنت أنها لن تنصاع لشروط الرباعية الدولية ولا يوجد احتمال بأن يسيطر أبو مازن على هذه الحركة». ومضى قائلا إن «مصر التي توسطت بين الحركتين لم تنسق خطواتها مع إسرائيل أو مع الولايات المتحدة وينبغي التدقيق في خطواتها». وأضاف أن اتفاق المصالحة مرتبط بالأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط ومتأثر بها.

ليفني: المحك قبول شروط الرباعية

من جهتها عقبت رئيس حزب كاديما والمعارضة الإسرائيلية، تسيبي ليفني، على المصالحة بالقول إن «حماس هي منظمة إرهابية تمثل أيديولوجيا متطرفة لا تعترف بحق إسرائيل بالوجود ولا بالاتفاقيات السابقة مع إسرائيل». وأضافت أن «اختبار الحكومة الفلسطينية الجديدة سيكون بقبول شروط الرباعية الدولية» التي تطالب الفلسطينيين بنبذ العنف والاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

يوم المصالحة في القاهرة. (أ.ف.ب)

موقف ينتقد التصريحات الإسرائيلية

وانتقد رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست والقيادي في حزب كاديما، شاؤول موفاز، تصريحات القيادة الإسرائيلية وبينهم نتنياهو وليفني قائلا إن «تصريحات قادة الدولة كانت لأسفي سلبية حتى الآن. فقد جاء رئيس الحكومة وصرح برد فعل هلع ومتسرع وغير مدروس تجاه التوقيع الذي كان بالأحرف الأولى وهذا رئيس الحكومة نفسه الذي يريد التوصل إلى (حل) الدولتين».

واقترح موفاز «اعترافا متبادلا فورا وأن يقول رئيس حكومة إسرائيل 'إنني أعترف بالدولة الفلسطينية من خلال المفاوضات والترتيبات الأمنية'. والغاية هي اتفاق مرحلي في الطريق إلى اتفاق دائم». وتابع أن «ثمة شرطا ينبغي علينا أن نحافظ عليه جدا وهو أن أي تشكيلة سياسية للحكومة الفلسطينية الجديدة ملزمة بالموافقة على شروط الرباعية الدولية الثلاثة وهي الاعتراف بإسرائيل ونبذ الإرهاب والموافقة على الاتفاقيات السابقة».

وتطرق عضو الكنيست من حزب العمل إسحق هرتسوغ إلى اتفاق المصالحة الفلسطيني وقال إن نتنياهو، الذي خير السلطة الفلسطينية بين السلام مع إسرائيل أو مع حماس، «يعمل كمن يبحث عن ذريعة للتهرب من مبادرة سياسية جريئة تمنع الارتطام بالجبل الجليدي السياسي في أيلول المقبل». ورأى هيرتسوغ أن «على نتنياهو الإعلان أن أي حكومة فلسطينية تعترف بإسرائيل وتحترم الاتفاقيات وتوقف الإرهاب هي حكومة مقبولة».

ديسكين يستبعد مصالحة حقيقية

استبعد رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) يوفال ديسكين حدوث مصالحة فلسطينية حقيقية بين حركتي فتح وحماس بينما وصف رد الفعل الإسرائيلي على اتفاق المصالحة بأنه مبالغ فيه. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ديسكين قوله، خلال لقاء مع مراسلين عسكريين، إن رد الفعل الإسرائيلي على اتفاق المصالحة كان خارج عن السياق وليس تناسبيا.

وتوقع ديسكين عدم نجاح المصالحة الفلسطينية وقال إنها «تتدحرج منذ وقت طويل وهي بالأساس لعبة (تبادل) اتهامات بين فتح وحماس وتهدف إلى اتهام كل طرف للآخر بفشل الاتفاق». وأضاف أن حماس اقتنعت بالموافقة على المصالحة، بعد أن رفضتها لسنوات عديدة، بسبب التطورات في العالم العربي بالأساس وأن قادة الحركة يخشون انهيار النظام السوري وهم عالقون بين مطلب الرئيس السوري، بشار الأسد، بأن يعبروا عن دعم معلن له وبين توجهات رجال الدين السنة الذين يدعون إلى إسقاط النظام، وذكر في هذا السياق اسم الشيخ يوسف القرضاوي.

واعتبر ديسكين أن المصالحة هي «خطوة تكتيكية وليست إستراتيجية، وحماس تريد تحسين علاقاتها مع مصر» مشيرا إلى أن اتفاق المصالحة يتضمن بنودا لا أحد يعرف كيف سيتم تطبيقها. وقال «إنني لا أرى مصالحة حقيقية على أرض الواقع» وأن حماس لن تسمح لعباس بموطئ قدم في غزة وأنه «من أجل تحقيق ذلك ثمة حاجة لأجهزة أمن مشتركة وتمثيل لحماس في الضفة وتمثيل لفتح في غزة وأنا لا أرى أن هذا سيحدث».

وتحفظ ديسكين من الاقتراحات في إسرائيل بشأن تجميد تحويل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية وقال إنه «من حيث القاعدة فإنه يجب إعطاء المال للسلطة الفلسطينية وإذا لم نعط نحن والأميركيون والدول العربية المال فإنه لن تكون هناك سلطة فلسطينية وهذا أصبح أمرا يحتاج إلى قرار إستراتيجي». وأضاف أنه «الآن وطالما أن السلطة الفلسطينية لم تتغير فإنه لا يوجد سبب يجعلنا نغير سياستنا تجاهها».

خبراء في الخارجية الإسرائيلية: المصالحة «فرصة إيجابية»

من جهة أخرى وبصوت مختلف عن «الجوقة» السياسية اليمينية في إسرائيل، رأى تقرير سري تم إعداده في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن اتفاق المصالحة الفلسطينية هو «فرصة إيجابية» لإسرائيل، ووجه انتقادا مبطنا لردود فعل نتنياهو على الاتفاق. ونقلت صحيفة «هآرتس»، يوم الأربعاء الماضي، عن التقرير أن «الخطوة الفلسطينية ليست خطرا أمنيا، بل هي فرصة إستراتيجية لإجراء تغيير حقيقي في الحلبة الفلسطينية. وهذا التغيير من شأنه أن يخدم المصالح الإسرائيلية في المدى البعيد».

وبدلا من رفض إسرائيلي مطلق للمصالحة وتشكيل حكومة وحدة فلسطينية يوصي التقرير باتخاذ «توجه بناء يؤكد أكثر على المعضلة التي يواجهها الفلسطينيون» بشأن برنامج الحكومة وعدم استعداد حماس للاعتراف بإسرائيل. وقال التقرير إن توجها إسرائيليا إيجابيا أكثر تجاه الخطوة الفلسطينية سيدعم العلاقات الإسرائيلية – الأميركية وأن «على إسرائيل العمل كلاعب ضمن فريق وتنسيق رد الفعل تجاه حكومة الوحدة الفلسطينية مع الإدارة الأميركية، وهذا الأمر سيزيد قوة الولايات المتحدة ويخدم المصلحة الإسرائيلية».

ووجه التقرير انتقادا مبطنا لنتنياهو الذي سارع إلى التعقيب على المصالحة الفلسطينية ورفضها بالمطلق وجاء فيه إن «على إسرائيل في المرحلة الحالية وقبل توقيع الاتفاق أن تتوخى الحذر في سياستها وتصريحاتها». وأعد التقرير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الإسرائيلية وتم تسليمه إلى ليبرمان والمدير العام للوزارة رفائيل باراك. وأشارت «هآرتس» إلى أن دائرة التخطيط السياسي هي هيئة مؤلفة من دبلوماسيين مهنيين ومسؤولة عن بلورة سياسة إسرائيل في قضايا مختلفة تتعلق بعلاقاتها الخارجية، وتحولت هذه الدائرة في أعقاب استنتاجات «لجنة فينوغراد» حول إخفاقات إسرائيل في حرب لبنان الثانية إلى هيئة مركزية في الوزارة بعد أن تم توسيع طاقمها.

وأوصى التقرير السري بأن رد الفعل الإسرائيلي على تشكيل حكومة وحدة فلسطينية يجب أن يكون موزونا وأن يأخذ بالحسبان الحاجة إلى مواجهة نية الفلسطينيين بطلب اعتراف دولي بدولة فلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول المقبل. وجاء في التقرير أنه «يجب الامتناع عن إطلاق تصريحات أو تنفيذ خطوات تقيّد أيدي إسرائيل أمام الفلسطينيين في الحلبة الدولية وخصوصا على ضوء التحديات الإستراتيجية المتوقعة خلال العام الحالي».

وتضمن التقرير عدة توصيات أخرى بينها الحفاظ على استمرار التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية «الذي يشكل مصلحة إسرائيلية وأدى إلى انخفاض دراماتيكي للأنشطة الإرهابية». كذلك أوصى معدو التقرير أن تطالب إسرائيل بأن يضع المجتمع الدولي معايير مفصلة أمام الحكومة الفلسطينية الجديدة. وأوصوا أيضا بإيفاد وفد إلى القاهرة لإجراء محادثات من أجل زيادة التنسيق مع الحكم المصري المؤقت.

إسرائيل توقف تحويل أموال الضرائب

وفي غضون ذلك أمر وزير المالية الإسرائيلي، يوفال شتاينيتس، مسؤولين في وزارته بوقف تحويل أموال الضرائب التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية وذلك كإجراء انتقامي على اتفاق المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس. وأفادت صحيفة «يديعوت أحرونوت» بأن شتاينيتس أمر موظفين بوزارته إلغاء اجتماع كان مقررا عقده مع مفوض ضريبة القيمة المضافة الفلسطيني وكان يفترض أن يصادق الوزير الإسرائيلي في نهايته على تحويل ٣٠٠ مليون شيكل إلى خزينة السلطة الفلسطينية.

ويشار إلى أن هذه الأموال تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية من الضرائب والجمارك وضريبة القيمة المضافة بموجب اتفاق موقع بين الجانبين. ووفقا للصحيفة فإن شتاينيتس أمر موظفين في وزارته بإلغاء اجتماع آخر كان مقررا عقده في جسر اللنبي لبحث طلب فلسطيني بتغيير نظام المدفوعات والفوائد لشركة الكهرباء الإسرائيلية.

وقرر شتاينيتس إلغاء الاجتماعين في أعقاب مشاورات مع نتنياهو وكإجراء عقابي للسلطة على توقيعها اتفاق المصالحة. وقال شتاينيتس خلال هذه المشاورات إنه «يجب التدقيق في وجهة الفلسطينيين والتأكد من أن الأموال لا تذهب في طريق الإرهاب وعدم الاعتراف بإسرائيل، وأنه في هذه الحالة لن تتمكن إسرائيل بأي شكل من الأشكال من تحويل أموال إلى السلطة التي قد تتسرب إلى أيدي حماس».

وكان وزير المالية قد دعي إلى اجتماع «الهيئة السباعية» الوزارية الإسرائيلية الذي عقد يوم الخميس قبل الماضي وتم خلاله البحث في رد الفعل الإسرائيلي واتخاذ إجراءات انتقامية ضد الفلسطينيين في أعقاب الإعلان عن المصالحة. ويذكر أن إسرائيل كانت قد استخدمت إجراءات مشابهة وأوقفت تحويل المستحقات المالية إلى السلطة الفلسطينية في أعقاب تشكيل حماس حكومة فلسطينية بعد فوزها بالانتخابات التشريعية في العام ٢٠٠٦.

استمرار التنسيق الأمني

واصل الجيش الإسرائيلي التعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية ونفي في هذه الأثناء احتمال وقف تعاون كهذا على أثر اتفاق المصالحة وأكد أنه توقع هذه المصالحة.

وذكرت صحيفة «هآرتس» أن الرسائل التي تصدر عن الجيش الإسرائيلي في أعقاب اتفاق المصالحة الفلسطينية الداخلية هي أن «الأمور تسير كالمعتاد» وأنه لم يتم حتى الآن اتخاذ قرارات بشأن طبيعة التنسيق الأمني مع الأجهزة التابعة للسلطة الفلسطينية.

وبغياب تعليمات من الحكومة الإسرائيلية إلى الجيش فإن الأخير لا يعتزم تغيير مستوى التنسيق الأمني مع الجانب الفلسطيني لكنه سيراقب ما إذا كان أداء الأجهزة الفلسطينية سيتغير في أعقاب المصالحة. وينظر الجيش الإسرائيلي إلى المصالحة على أنها اتفاق يخلو من جوهر فعلي أو تفاصيل تتعلق بترتيبات أمنية، ويقدر أن أحد أسباب الإعلان عن المصالحة هو الاستجابة لمطلب الشارع الفلسطيني الذي يطالب الحركتين بإنهاء الانقسام والاتحاد.

وأضافت تقديرات الجيش الإسرائيلي أن الرغبة بالاستجابة لطلب الشارع نابعة من أن حكومة حماس والرئيس عباس أيضا تجاوزا الولاية المحددة لهما وأن التخوف من انتقادات قد تتصاعد وتتفجر كانت بين الأسباب التي جعلت جميع مركبات حماس، في دمشق وغزة وذراعها العسكري، توافق على الاتفاق مع فتح.

ولفتت «هآرتس» إلى أن أحد المؤشرات التي ستوجه الجيش الإسرائيلي في قراراته بشأن مواصلة التنسيق الأمني سيكون سياسة الاعتقالات التي تتبعها أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية وأنه في حال توقفت الأجهزة عن اعتقال نشطاء حماس فإن مستوى التنسيق سينخفض.

وقالت «هآرتس» إن الجيش الإسرائيلي رفض تصريحات أطلقها سياسيون إسرائيليون، وبينهم وزير الدفاع ايهود باراك، وجاء فيها إن أجهزة الاستخبارات لم تحذر من أن الفلسطينيين على وشك التوقيع على اتفاق مصالحة داخلي ينهي الانقسام بين حركتي فتح وحماس. وأضافت الصحيفة أنه على الرغم من أن أجهزة الاستخبارات لم تحذر بشكل عيني من توقيع اتفاق المصالحة قبل يومين لكن تقييمات شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية كانت تتوقع منذ وقت طويل أن توقع الحركتان الفلسطينيتان على اتفاق مصالحة. كما أن التقويم الاستخباراتي السنوي الأخير الذي تم تقديمه إلى وزير الدفاع أشار إلى وجود «احتمال كبير» للمصالحة.

إسرائيل تقرر وقف الاتصالات السياسية

وقررت إسرائيل وقف الاتصالات السياسية مع السلطة الفلسطينية على أثر إعلان الفلسطينيين عن التوصل إلى اتفاق المصالحة. وذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية أن رئيس الحكومة نتنياهو أجرى سلسلة مشاورات في مكتبه في تل أبيب يوم الخميس الماضي وبينها مشاورات منفردة مع باراك. كذلك عقد نتنياهو اجتماعا خاصا لـ «الهيئة السباعية» الوزارية استعرض خلاله مسؤولون أمنيون عدة تقارير وتقرر في ختام الاجتماع وقف الاتصالات السياسية مع السلطة الفلسطينية وعدم الدخول في مفاوضات مع حكومة وحدة فلسطينية يتوقع تشكيلها في الفترة المقبلة.

وقال مسؤولون سياسيون إسرائيليون إنه «إذا تغير الوضع وغيرت حماس طريقها واعترفت بإسرائيل فسنبحث ذلك في حينه، وفي هذه الأثناء لا توجد أية اتصالات أو مفاوضات مع الفلسطينيين حتى تتضح الصورة».

ويشار إلى أن المفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية متوقفة منذ الحرب على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨ ولم تستأنف سوى لشهر واحد في أيلول الماضي حيث التقى نتنياهو مع عباس ثلاث مرات تحت رعاية أميركية وعاد بعدها الجمود إلى عملية السلام على أثر رفض نتنياهو مطالب دولية وفلسطينية بتجميد الاستيطان.

إسرائيل لن تقنع أوروبا

وتدل تقديرات متطابقة في إسرائيل على أن المجتمع الدولي لن يوافق على أية إجراءات عقابية تتخذها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية. وقال مسؤولون سياسيون إسرائيليون لموقع «يديعوت أحرونوت»: «يبدو أنه لن يكون سهلا إقناع الأوروبيين بتبني الخط الإسرائيلية فيما يتعلق بحماس كشريك بالحكومة الفلسطينية. والتخوف هو أنه خلال فترة قصيرة ستعاد الكرة إلى ملعبنا وستطالب إسرائيل بطرح خطة ونوايا واضحة في المجال السياسي».

ولفت المسؤولون ذاتهم إلى أنه لا يوجد تأثير على أرض الواقع للموقف الأميركي المعارض للتصويت على اعتراف دولي بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة في أيلول المقبل وعبروا عن خشيتهم من اقتراب ذلك. وأضافوا أن «الفلسطينيين سيدّعون أنه توجد وحدة داخل السلطة الفلسطينية الآن ولذلك فإن الإعلان عن دولة فلسطينية هو أمر صائب أكثر من أي وقت مضى وأن أبو مازن بحاجة إلى مساعدة في الانتخابات الفلسطينية في شباط المقبل وهذه المساعدة يحتاج إليها من المجتمع الدولي ومن إسرائيل».

وقال أحد المسؤولين السياسيين الإسرائيليين إن «من يعتقد أنه ستكون الآن بضعة شهور من الهدوء فإن أوهامه ستتبدد وأوروبا تميل إلى إعطاء فرصة للمصالحة والحكومة المشتركة وهذا بالتأكيد لن يخفف عن إسرائيل».

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

الدكتور ألون ليئيل لـ «المشهد الإسرائيلي»: التغيير في سورية لن يكون جوهريًا!

* عزلة إسرائيل في الشرق الأوسط سوف تكون شاملة تقريبا *

كتب ب. ضاهر:

نزلت حركة الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية، وخصوصا في تونس ومصر، على إسرائيل كالصاعقة. واعترف المسؤولون الإسرائيليون بأنهم فوجئوا بتوقيتها وقوتها. وذهلت إسرائيل من تأييد الإدارة الأميركية والرئيس باراك أوباما للاحتجاجات وتخليهما عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك. وأسفت إسرائيل لرحيله، بعدما أيقنت أن مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير لن تكون مثل ما قبل هذه الثورة. كذلك فإنها أسفت لرحيل الرئيس التونسي المخلوع، زين العابدين بن علي.

لكن التعامل الإسرائيلي مع الاحتجاجات الجارية حاليا في سورية يبدو مختلفا. وبالإمكان القول إن المشاعر في إسرائيل مختلطة حيال هذه الاحتجاجات. والسبب الأول لذلك هو عدم وجود اتفاق سلام بين إسرائيل وسورية. لكن إسرائيل تعتبر أن النظام الحاكم في سورية حافظ على الهدوء عند الحدود بين الدولتين، وأن هذا النظام العلماني يمنع صعود قوى إسلامية راديكالية إلى الحكم أو يمنع مشاركتها في الحكم. لكن من الجهة الأخرى، فإن إسرائيل تتخوف من استمرار دعم النظام السوري برئاسة بشار الأسد لحزب الله وحماس، واستمرار الحلف العسكري الإستراتيجي مع إيران.

وكان آخر تعبير عن موقف القيادة الأمنية الإسرائيلية تجاه ما يحدث في سورية قد ورد على لسان رئيس الموساد السابق، مئير داغان. فقد قال يوم الجمعة الماضي إن مصلحة إسرائيل هي عزل الرئيس السوري بشار الأسد عن الحكم، لأنه بذلك سيتم منع وصول المساعدات إلى حزب الله في لبنان وسيؤدي إلى إضعاف التأثير الإيراني وتتعزز قوة «المعسكر السني المعتدل» في سورية والعالم العربي، وهذه التحولات ستكون جيدة بالنسبة لإسرائيل على الصعيد الإستراتيجي. وقدر داغان بأن الأسد سيحارب حتى النهاية لأنه «لا يوجد لديه بديل، إما النصر أو الموت»!.

وتظهر التقديرات في إسرائيل حيال ما يحدث في سورية أنها ليست موحدة.

فقد أفاد المحلل العسكري في «يديعوت أحرونوت» أليكس فيشمان أن مسؤولين في الإدارة الأميركية تحدثوا مع نظرائهم في إسرائيل بأن جهات في القيادة السورية بدأت تتحدث عن احتمال استبدال الأسد وأن المرشح الأبرز لخلافته هو زوج شقيقته آصف شوكت الذي تولى منصب رئيس المخابرات السورية، بينما المرشح من عائلة الأسد هو شقيق الرئيس ماهر الأسد الذي يقود وحدتي القوات الخاصة المؤلفتين من جنود علويين يعتبرون القوة الأساسية لحماية النظام. ورأت هذه التحليلات أنه في حال لم يخرج الأسد منتصرا بصورة واضحة من المعركة الحالية «فإن القيادة العلوية سوف تستبدله، وستدخل سورية في مرحلة شبه مرحلية، مثلما هي الحال في مصر، أي حكم انتقالي ضعيف سيفعل كل شيء من أجل إرضاء الجماهير وتنفيذ إصلاحات أو انتخابات».

لكن فيشمان نقل عن مداولات أمنية داخلية جرت في إسرائيل مؤخرا تخوفها من إمكان سقوط نظام الأسد، وأشار إلى أن «المؤسسة الإسرائيلية تتعاطف مع عائلة الأسد التي التزمت طوال السنين بتعهداتها، وحتى أنها تحدثت عن سلام مع إسرائيل بشروطها». وأضاف أن «القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل تقدّر بأن النظام السوري بصورته الحالية سيتغير خلال أسابيع أو شهور... فالعائلة والنخب المحيطة بالأسد أدركتا أن الرجل لا يستوعب أين يعيش وأن 'أعراض مبارك' أصابت بشار الأسد، وأن الإيرانيين وحزب الله يمارسان ضغوطا عليه منذ أسابيع من أجل أن يستخدم يدا قوية». وتقدر التقويمات الإسرائيلية بأن ثمة خيارين آخرين أمام النظام السوري، وهما إقامة نظام طوارئ عسكري يحكم سورية بيد من حديد، أو انهيار النظام بشكل كامل وربما يؤدي ذلك إلى حالة فوضى.

من جانبه قال المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية والسفير الإسرائيلي الأسبق في تركيا، الدكتور ألون ليئيل، لـ«المشهد الإسرائيلي» إنه «يصعب رؤية صورة الوضع في سورية بشكل كامل، لأن المعلومات الواردة من هناك جزئية. لكن أعمال قتل المحتجين هناك اتسعت وأعتقد أن أحدا ما في النظام السوري سيدفع ثمن ذلك، وربما يكون الذي سيدفع الثمن هو الرئيس السوري بشار الأسد. لكن الاحتجاجات والمظاهرات في سورية ليست واسعة وكبيرة بحجم الاحتجاجات والمظاهرات في مصر مثلا. وأعتقد أن الكراهية للأسد ليست جارفة ولا مطلقة. توجد في سورية مشاعر مختلطة. وعلى ما يبدو فإن أسباب ذلك هي أن ثمة فشلاً اقتصاديًا للنظام، وهناك بالطبع دكتاتورية وانتهاكات لحقوق الإنسان. ومن الجهة الأخرى حقق الأسد إنجازات جيدة جدا بالنسبة لسورية في الموضوعين الإقليمي والدولي، بمعنى أنه أخرج سورية من العزلة الدولية عليها. وهذا يعني أنه لم يسجل فشلا مطلقا، ولذلك أنا أرى أن الاحتجاجات لا تغرق الدولة كلها حتى الآن. لكن إلى جانب ذلك فإنه ارتكب حماقات كبيرة، تتمثل قبل أي شيء بإطلاق النار على المتظاهرين. فإطلاق النار على متظاهرين هو عمل بربري وفقا لكافة الآراء. ولذلك فإن خطورة وضع الأسد ازدادت، وبرأيي أن هذا تم بسبب نوع من الذعر الذي انتاب النظام، والآن أنا لا أعرف إلى أين ستتجه الأمور، لأنه في اللحظة التي يسقط فيها قتلى وجنازات فسيبدأ العالم أيضا بالتخلي عنه. وقد كان العالم يدعمه بشكل أو بآخر في البداية، لكن الآن يصعب معرفة كيف ستتطور الأمور. وأنا ما زلت أعتقد أن قوات الأمن لم تتفكك. وهذا يعني أنه إذا وصلت المؤسسة الأمنية إلى نقطة تتمكن فيها من إلصاق سقوط القتلى بالأسد والإطاحة به فإنها ستفعل ذلك. وهم باعتقادي سوف يطيحون به وينصبون شخصا آخر مكانه. غير أني لا أرى الحجم المصري الكبير [للثورة] من ناحية أن مصر تسير نحو انتخابات ستكون مختلفة تماما عما كانت عليه الانتخابات في الماضي. أي أنه ليس لدي أدنى شك في أن الشارع المصري سيؤثر على التطورات الآن، وستشارك جهات كثيرة في عملية صناعة القرار بعد الفترة المرحلية الحالية فيما الجيش يدير شؤون الدولة. لكن في سورية، وحتى في حال الإطاحة بالأسد، فإن التغيير برأيي لن يكون كبيرا وجوهريًا، وسيتم تعيين شخص مكان الأسد يكون مقبولا على المؤسسة الأمنية العلوية – السنية».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما رأيك في القول إن الأمور أخذت تتعقد في الشرق الأوسط بالنسبة لإسرائيل؟

ليئيل: «إن إسرائيل معزولة للغاية في الشرق الأوسط. ولا أعتقد أنها واجهت عزلة كهذه منذ قيامها تقريبا. فالحكم في مصر سيكون مختلفا وطبيعته ستكون مختلفة أيضا ولن تكون هناك صداقة حميمة بين إسرائيل ومصر مثلما كانت الحال في أثناء حكم (الرئيس المصري السابق حسني) مبارك. وأنا لا أعرف ما الذي سيحدث في الأردن. وبالنسبة لسورية فإن هذه دولة عدو ولا أعتقد أنه في حال الإطاحة بالأسد فإن من سيستبدله سيقول إنه يريد أن يصبح صديقا لإسرائيل. ولذلك فإن عزلة إسرائيل في الشرق الأوسط سوف تكون شاملة تقريبا. إلا أن إسرائيل ما زالت غير مرتبطة اقتصاديا ومن حيث مكانتها الدولية بالشرق الأوسط، لأن وضعها في المنطقة كان دائما ليس جيدا. لكن الآن أصبح وضعها في العالم ليس جيدا أيضا. وما سيحدث في أيلول [التصويت في الأمم المتحدة على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية] قد يكون ضربة شديدة جدا لإسرائيل. وهذا ليس شيئا يضطلع فيه الشرق الأوسط وحده وربما أن جزءا من الشرق الأوسط قاد هذه العملية، لكن الضربة الكبرى التي ستتلقاها إسرائيل ستكون إذا ما أيدت أوروبا الإعلان عن قيام دولة فلسطينية. وهكذا فإننا نتحدث هنا عن وضع سياسي بالغ الصعوبة من ناحية إسرائيل ومن ناحية هذه الحكومة [برئاسة بنيامين نتنياهو]. فهذه الحكومة ترى بقرار الأمم المتحدة بشأن إقامة دولة فلسطينية على أنه كارثة. والآن يكاد يكون مستحيلا منع ذلك. ربما بإمكان خطة سياسية يطرحها الرئيس الأميركي باراك أوباما أن تمنع ذلك. لكن وضع إسرائيل في الحلبة الدولية سيء للغاية».

(*) الموقف الإسرائيلي من الاحتجاجات في العالم العربي كان متوجسا، لكن المتحدثين الإسرائيليين يتذرعون بأن التخوف هو أن تؤدي هذه الاحتجاجات والثورات إلى صعود الإسلاميين إلى الحكم. هل تعتقد أنه يوجد احتمال بأن يستولي الإخوان المسلمون على الحكم في سورية، مثلا؟

ليئيل: «توجد في سورية عدة تيارات معارضة للأسد. هناك منظمات حقوق الإنسان والأكراد والإخوان المسلمون، إضافة إلى وجود مشاكل بين النظام والقبائل في الجنوب [أي منطقة حوران ومدينة درعا]. وأنا لا أرى أحدا من جميع هؤلاء بإمكانه السيطرة على الحكم. وأرجح أن ما قد يحدث هو تغيير الأسد نفسه، وذلك بسبب الغضب عليه في أعقاب إطلاق النار على المظاهرات ومقتل متظاهرين. ولا أعتقد أن بإمكان المتظاهرين تغيير الأسد. لكن لا توجد لدى المؤسسة الأمنية في سورية مشكلة بتغييره، بل بإمكانها تغييره في أي لحظة. وإذا توصلت المؤسسة الأمنية إلى قناعة بأنه يسبب ضررا فإن بإمكانها أن تستبدله بأحد من داخل العائلة أو الطائفة، مثل زوج شقيقة الأسد، آصف شوكت، الذي يعتبر خصمه أيضا».

بانياس: شموع لدرعا. (أ.ف.ب)

(*) بالمناسبة هناك من يذكر اسم ماهر الأسد شقيق الرئيس في هذا السياق.

ليئيل: «نعم، لكني لا أعتقد أنهم سيستبدلون الرئيس بشقيقه. وأنا أرى أن ماهر ينسق خطواته مع بشار. لكن الصهر شوكت معاد للأسد ووقف ضده. وأعتقد أن المؤسسة الأمنية ستغير الرئيس وبعد ذلك تقول إن الأسد قاتل وأنه أصدر الأوامر بإطلاق النار وقتل متظاهرين، وربما حتى ستحاكمه. وفي هذه الحالة سيتم الحفاظ على مكانة قوات الأمن والمؤسسة الأمنية. ويبدو لي أن هذا السيناريو منطقي أكثر من غيره، وخصوصا من سيناريو قيام المعارضة أو أحد مركباتها بالسيطرة على الحكم في سورية، فهذا لا يبدو منطقيا».

(*) بصفتك سفيرا سابقا في تركيا، ماذا يعني استضافة تركيا للإخوان المسلمين في أراضيها والسماح لهم بعقد مؤتمر صحافي ومهاجمة النظام السوري من خلاله؟

ليئيل: «علينا أن نتذكر قبل كل شيء أن تركيا وسورية هما حليفتان. والعلاقات بين [رئيس الوزراء التركي] رجب طيب أردوغان والأسد وثيقة جدا. والأتراك يريدون أن يبقى الأسد في الحكم. لكن على الرغم من ذلك فإن أردوغان لا يمكنه أن يسمح لنفسه أن يبقى الأسد في الحكم من دون تنفيذ إصلاحات شاملة. وهو لا يمكنه اليوم أن يكون صديقا لديكتاتور، يقوم بقتل مواطنيه، ولذلك فإنه على أردوغان أن يدفع باتجاه تحول ما. وفيما يتعلق بالإخوان المسلمين، فإن تركيا أيدت دائما الجهات الإسلامية في كل دولة، ولدى الفلسطينيين أيضا أيدت حماس أكثر من فتح. والحزب الحاكم في تركيا هو حزب إسلامي. وأعتقد أن الأتراك لا يتخوفون من سورية إسلامية، وما يريدونه هو الدمج بين القرآن والانترنت، أي أن تكون هناك ديمقراطية معينة. وأنا أعتقد أنهم يريدون تصدير النموذج التركي. لكن في سورية لا نرى ديمقراطية ولا نرى الدين. من جهة ثانية، فإن هناك علاقات اقتصادية وعسكرية متينة جدا بين تركيا وسورية. ولا شك في أن تركيا تريد أن ترى حدوث تغيرات جوهرية في سورية من دون تغيير الحكم. لكن إذا ما توصل الأتراك إلى استنتاج يقتضي وقف الحلف مع سورية فإن هذا سيكون دليلا على حدوث أمر دراماتيكي للغاية في الشرق الأوسط. وهذا سيلزم بإجراء تغيرات كبيرة جدا في جهوزية تركيا في المنطقة. وأنا أرى الأتراك يحاولون تغيير سورية من الداخل مع الأسد أو بدونه. وبشار الأسد قد يخضع للمحتجين وينفذ إصلاحات وهذا قد يبقيه في الحكم».

(*) هل المؤسسة الأمنية في سورية هي صاحبة القرار العليا في البلد؟

ليئيل: «نعم. وفي سورية أكثر من مصر. ففي مصر نشهد الآن فترة انتقالية والجيش لن يبقى في الحكم، والملايين التي نزلت إلى الشارع في مصر أطاحت بمبارك من أجل الحصول على حكم ليس عسكريا. لكن المؤسسة الأمنية في سورية أقوى من المؤسسة الأمنية في مصر الآن. كما أن مصر تتجه نحو النموذج التركي فيما يتعلق برسم حدود للجيش. لكني لا أرى أن هذا سيحدث في سورية. وفي حال تغيير الأسد وتعيين آخر مكانه فإن هذا سيكون أمرا تقنيا، والمؤسسة الأمنية ستستمر في إدارة شؤون الدولة».

عودة متسناع لواجهة حزب «العمل» واحتمالات متقاربة للربح والخسارة

*متسناع يعود لنشاط فعال في الحزب بعد ست سنوات سبقتها قيادة الحزب لبضعة أشهر * استطلاع يدعي أن فرص الحزب ستكون الأفضل برئاسة متسناع *

كتب ب. جرايسي:

أعلن الرئيس الأسبق لحزب العمل الإسرائيلي عمرام متسناع رسميا في الأسبوع الماضي عن عودته إلى حزب «العمل» كعضو فعال، منافسا على رئاسة الحزب، الذي بات من أصغر الكتل البرلمانية بعد ضربات الانتخابات الأخيرة والانشقاق الذي حصل في الحزب في منتصف الشهر الأول من هذا العام، إلا أن المفاجأة أحدثها استطلاع للرأي العام أظهر أن متسناع بالذات سيعيد قسطا كبيرا من قوة الحزب، يعيده على الأقل إلى المركز الثالث من بين الأحزاب البرلمانية، ولكن بين هذا وحتى ثبات الحقيقة هناك طريق طويلة، واحتمالات الربح والخسارة في المنافسة، والنجاح والفشل في القيادة، متقاربة جدا.

من هو عمرام متسناع

ظهر عمرام متسناع (٦٦ عاما) في واجهة العمل السياسي الشعبي في نهاية العام ١٩٩٢، وبرز أكثر لدى فوزه برئاسة بلدية حيفا في العام ١٩٩٣، رغم أنه سكن في المدينة قبل نحو عام من انتخابه، وكان من أكثر رؤساء البلديات شعبية إلى جانب رئيس بلدية تل أبيب شلومو لاهط (تشيتش)، لكن شعبيته لم تكن لدوره في العمل البلدي، بل بسبب ماضيه العسكري، فهو من الرافضين لسياسة وزير الدفاع أريئيل شارون في العام ١٩٨٢، وفي المقابل فهو الجنرال الذي أشرف على قمع انتفاضة الحجر الفلسطينية التي اندلعت في أواخر العام ١٩٨٧، بحكم كونه قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي.

وفي الحرب الإسرائيلية الأولى على لبنان التي اندلعت في السادس من حزيران ١٩٨٢، كان متسناع برتبة عميد في الجيش، وقائد أركان الجبهة الشمالية في مواجهة الجيش السوري، إلا أنه حسب معلومات وردت بعد ذلك بفترة، فقد انتقد الأهداف التي وضعها أريئيل شارون لتلك الحرب، وبعد أقل من أسبوع من ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا، قالت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية في حينه إن متسناع كان قد طلب إعفاءه من منصبه في الجيش، بسبب نية شارون مهاجمة العاصمة بيروت، وأن متسناع أوضح لقادته أن الحديث يجري عن احتجاج سياسي، وأنه سيكون مستعدا للعودة إلى الجيش بعد أن يستقيل وزير الدفاع شارون، وبذلك كان أعلى قائد في الجيش يعلن عن رفض الخدمة فعليا.

ويذكر في حينه أن متسناع كان واحدا من عدد كبير من كبار الضباط الذين رفضوا سياسة شارون، وعملوا على التمرد عليها في هيئة أركان الجيش وأروقة الجيش الأخرى.

وفي العام ١٩٨٧، جرت ترقية متسناع إلى رتبة لواء، وتولى منصب قائد المنطقة الوسطى في الجيش، وفي نهاية العام ذاته، اندلعت انتفاضة الحجر الفلسطينية، وقاد متسناع قمعها وسقط فيها مئات الشهداء وآلاف الجرحى وعشرات آلاف المعتقلين، وبقي في منصبه حتى العام ١٩٨٩.

رغم دوره في قمع انتفاضة الحجر، التي ارتكب فيها الجيش جرائم حرب فظيعة من قتل وتدمير وتنكيل، إلا أنه تم وضعه بعد خلع بزته في الجناح الداعي للمفاوضات مع الفلسطينيين، وكان من الداعمين لمسار أوسلو، ومن قبل لمسار مدريد.

وقد ترشح متسناع لرئاسة بلدية حيفا في العام ١٩٩٣ عن حزب «العمل»، وفاز برئاسة البلدية بأغلبية كبيرة، وأعيد انتخابه بسهولة تامة في العام ١٩٩٨، ولكن قبل أن تنتهي ولايته الثانية بعشرة أشهر استقال من منصبه مع انتخابه لأول مرة لعضوية الكنيست على رأس حزب العمل.

وقبل ذلك، كان متسناع قد تنافس على رئاسة حزب «العمل» في نهاية صيف العام ٢٠٠٢، بعد أن كان الحزب قد تلقى سلسلة من الضربات، أبرزها خسارة رئاسة الحكومة في شباط العام ٢٠٠١، واستقالة إيهود باراك من رئاسة الحزب، لتجري انتخابات على رئاسة الحزب فاز بها في المرّة الاولى أبراهام بورغ، ليتبين حجم التزوير والمخالفات، ثم جرت الانتخابات مرة ثانية في نهاية العام ٢٠٠١، شرط أن تجري انتخابات أخرى قبل أي انتخابات برلمانية جديدة، وقد فاز في المرّة الثانية بنيامين بن اليعازر، الذي فقد منصبه لصالح متسناع بعد حوالي ١٠ أشهر.

وتسلم متسناع حزبا متهاويا، كان له في الكنيست ٢٦ مقعدا، ولم يكن بإمكانه أن يسيطر على دفة أمور الحزب، الذي كان منقسما بين معسكرات متناحرة، في حين أنه لم يكن قائدا لأي من المعسكرات، إلا أنه استفاد من اصطفاف عدد من المعسكرات الصغيرة إلى جانبه من باب المنافسة بين المعسكرات المختلفة.

ونذكر في تلك الأيام، أي في نهاية العام ٢٠٠٢ وحتى الانتخابات التي جرت في الشهر الأول من العام ٢٠٠٣، كيف أن حزب «العمل» خاض تلك الانتخابات في ظل المشاحنات والصراعات الداخلية، ولهذا هبط الحزب من ٢٦ مقعدا إلى ١٩ مقعدا، مقابل عدد مقاعد مضاعف لحزب الليكود، أي ٣٨ مقعدا.

فور صدور النتيجة استدرك متسناع وضعيته في الحزب وتحمل مسؤولية النتيجة واستقال من منصبه، ولكن الصورة التي رسمت له كانت «الشخص الضعيف»، وبقي عضوا في الكنيست حتى منتصف شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٥، في تزامن مع الانشقاق في حزب «الليكود» الذي قاده رئيس الحكومة أريئيل شارون، والإعلان عن قرب الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وحينها فضّل متسناع الذي بقي في الظل ما يقارب ثلاثة أعوام أن يتولى منصب رئيس اللجنة المعينة من قبل وزارة الداخلية لبلدة يروحام الصغيرة الفقيرة في الجنوب، وعلى الرغم من أنه لا شعبية للجان الشعبية التي تأتي محل الانتخابات، إلا أن متسناع نجح في أن يعود إلى أطراف السياسة، بعد كثرة التقارير التي تحدثت عن نجاحه في إدارة شؤون البلدة، التي تعتبر أحد رموز الفقر بين اليهود، وترك هذا المنصب بعد خمس سنوات، في أعقاب انتخابات جرت في البلدة.

عودة تدريجية إلى الحلبة السياسية

في أواخر العام الماضي ٢٠١٠، ظهر اسم متسناع ضمن بورصة الأسماء المرشحة للتنافس على رئاسة حزب «العمل»، ووصل الحد للقول إن رئيس الحزب في حينه، إيهود باراك، يشجع متسناع على العودة إلى الحزب والتنافس على رئاسته، إلا أن أصوات اعتراض كثيرة ظهرت في الحزب، وفي المقابل أعلن متسناع عن تخليه عن فكرة العودة.

وما ثبّت متسناع في رأيه كان الانشقاق الذي حصل في حزب «العمل» في السابع عشر من كانون الثاني من العام الجاري، بقيادة رئيس الحزب ذاته باراك، وكما يبدو فإن متسناع لم يقرأ الصورة من كل جوانبها، واعتقد بداية أن حزب «العمل» بدأ يطفئ مصابيح مقراته نحو النزول كليا عن المشهد السياسي الإسرائيلي.

لكن التقارير اللاحقة أظهرت أن احتمالات انتعاش الحزب لا تزال واردة، لا بل إن استطلاعات الرأي منحته احتمال استعادة مقاعد قليلة إلى جانب الحفاظ على المقاعد الثمانية التي بقيت للحزب بعد انشقاق باراك.

وقبل أقل من شهرين، كان متسناع من ضمن أكثر من ٥٠ شخصية إسرائيلية، غالبية البارزين فيها هم قادة أجهزة أمنية وعسكرية سابقون، أعلنت عن مبادرة سلام إسرائيلية «جديدة»، ورغم أن مجموعة الشخصيات الملتفة حول هذه المبادرة، كان لها مكانتها سابقا في دائرة القرار، ونذكر منهم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق أمنون ليبكين- شاحك، ورئيسي جهاز المخابرات العامة «الشاباك»، يعقوب بيري وعامي أيالون، ورئيس جهاز الموساد الأسبق داني ياتوم، وغيرهم الكثير من الأسماء التي برزت على الساحة الإسرائيلية حينما كانت في عملها وبعد خروجها إلى الاحتياط والتقاعد، إلا أن المبادرة، وكما ذكر سابقًا، لم تحظ بالضجة التي كان يتوخاها أصحابها، لا رسميا ولا شعبيا. وكانت تلك المبادرة شبيهة بسلسلة مبادرات ظهرت في السنوات الأخيرة، وتلتقي بالأساس مع ما يعرف بـ«خطة بيل كلينتون».

وانتظر متسناع بضعة أسابيع، حتى بدأت تتسرب معلومات حول نيته العودة إلى حزب «العمل» والتنافس على رئاسة الحزب، وهذا ما تم رسميا في الأسبوع الماضي.

يواجه شخصيات ليست سهلة

يعود متسناع إلى حزب «العمل»، وأمامه منافسة ليست سهلة، وأبرزها مع النائبة شيلي يحيموفيتش، ثم مع يتسحاق هيرتسوغ، وحتى مع الرئيس السابق لحزب «العمل» عمير بيرتس، صاحب الفرص الأضعف، ولكن كما يبدو فإنه يهدف من هذه المنافسة إلى تثبيت مكانته في الحزب، ومثل فرص بيرتس أيضا نجدها لدى منافس خامس هو شلومو بوحبوط، رئيس اتحاد المجالس البلدية والقروية في إسرائيل، وقد يظهر متنافسون آخرون.

إلا أن المفاجأة أحدثها استطلاع أجراه معهد داحف بإشراف الخبيرة الشهيرة مينا تسيمح، لصالح صحيفة «يديعوت أحرونوت»، فقد اظهر أن حزب «العمل» برئاسة عمرام متسناع سيحصل على ١٧ مقعدا، وهذا على حساب حزبي «الليكود» و«كاديما» اللذين سيحصلان على ما بين ٣٤ مقعدا إلى ٢٦ مقعدا لكل واحد منهما، كما أن معسكر اليمين المتشدد سيهبط من ٦٥ مقعدا إلى ٦٢ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا في الكنيست.

أما في حالة رئاسة باقي المتنافسين في حزب «العمل» فإن الحزب سيحصل على ما بين ٧ إلى ١٠ مقاعد على الأكثر، مقابل ما بين ٢٨ إلى ٣١ مقعدا لحزبي «الليكود» و«كاديما».

بطبيعة الحال لا يمكن الأخذ بهذه الاستطلاعات، فهي حتى لن تكون حقيقية إلا بعد انتخابات حزب «العمل»

متسناع.

وحتى قبيل الانتخابات البرلمانية. لكن هناك سلسلة من الحسابات التي قد تساعد متسناع، فلربما أنه سيحظى بدعم علني ومباشر من الشخصيات العسكرية والأمنية التي التقى معها في «مبادرة السلام الجديدة»، وقد يلقى دعما من منافسين آخرين في الحزب يعلنون انسحابهم لصالحه. وستتضح الصورة مع بدء المعركة رسميا في داخل الحزب، واقتراب موعد الانتخابات في أواسط شهر أيلول المقبل.

وأيضا في حال فوزه، فإن فرص نجاحه بقيادة الحزب تحكمها سلسلة من الشروط، وأولها رص صفوف الحزب، أو ما تبقى من الحزب، ورفع صوت سياسي بديل، يُحرج حزب «كاديما» المعارض، الذي اقتنص عشرات آلاف الأصوات من حزب «العمل»، ومن الجمهور المحسوب على اليسار الصهيوني، ولكن هذا يبقى أمرا من السابق لأوانه الحكم عليه.

في مطلع الأسبوع الجاري أعلن وزير الدفاع إيهود باراك أنه سيعلن في الأيام القليلة تثبيت كتلته البرلمانية المنشقة كحزب سياسي في إسرائيل، وحتى الآن فإن استطلاعات الرأي تمنحه صفرا من المقاعد، وكما يبدو فإن باراك يريد تثبيت حزبه سياسيا تمهيدا لإبرام صفقة انضمام لحزب آخر في أي انتخابات برلمانية مقبلة، فباراك لا يستطيع أن يراهن على شعبيته في خوض الانتخابات المقبلة، وإن رأى نفسه يخوض الانتخابات بشكل مستقل فقد يختار النزول عن المسرح بمحض إرادته، وليس بسقوط انتخابي مدو.

إعداد: برهوم جرايسي

انخفاض الدولار يتسبب بخسائر بالمليارات والمصدرون يهددون بفصل ١٠ آلاف عامل!

* تقارير المصدرين تتوقع خسائر بقيمة ٣ر٤ مليار دولار بسبب تراجع صرف الدولار أمام الشيكل ويطالبون بإجراءات لرفع قيمة الدولار * بنك إسرائيل يضيف إجراءات تهدف إلى لجم انخفاض سعر الدولار وهذا يساهم في رفعه خلال أيام بشكل ملحوظ *

بضائع إسرائيلية للتصدير– الخسائر الناجمة عن استمرار انخفاض سعر الدولار تهدّد بفصل ١٠ آلاف عامل من قطاع البضائع المعدة للتصدير

كما كان متوقعا، فبعد انتهاء الأعياد اشتدت «المعركة» الاقتصادية الإسرائيلية على سعر صرف الدولي المتهاوي أمام الشيكل، فمن جهة أعلن بنك إسرائيل أولى إجراءاته المرتقبة، وهذا ما ساهم في إعادة حتى ٢٪ من سعر الدولار الذي ما زال منخفضا، وفي المقابل فإن المصدرين يحذرون من خسائر بمليارات الدولارات، ويهددون بفصل لا أقل من ١٠ آلاف عامل من قطاع الإنتاج المخصص للتصدير.

ومن العوامل الرئيسة لتراجع الدولار في الأشهر الثلاثة الأخيرة الارتفاع المستمر في الفائدة البنكية في إسرائيل، مقابل بقائها أقرب إلى الصفر في الولايات المتحدة، وأيضا بسبب تدني سعر الدولار في الأسواق العالمية، إضافة إلى تزايد تدفق المستثمرين الأجانب على الأسواق المالية الإسرائيلية، والذين ينفذون صفقات مالية ضخمة لفترات قصيرة، خاصة في ما يتعلق بسندات الدين الحكومية وغيرها.

وقد أعلن محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر في نهاية الأسبوع الماضي عن تقليص الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه في صفقات السندات المالية لفترات قصيرة، ليصبح ١٠ ملايين دولار، وهذا ابتداء من الأول من شهر تموز المقبل، وكان هذا الإجراء وحده كفيلا بأن يرفع سعر صرف الدولار في يوم واحد بنسبة ٢ر١٪ واستمر ارتفاعه في تداول البنوك ليتجاوز نسبة ٢٪

ومن أبرز هذه الإجراءات الأخرى المرتقبة فرض ضريبة على أرباح المستثمرين الأجانب في سوق العملات الأجنبية، وبشكل خاص على الصفقات لفترات قصيرة.

وكان التلويح بهذا القانون، المطروح أصلا على جدول أعمال الكنيست من خلال أحد أعضاء الكنيست من حزب «شاس» الديني الأصولي، قد ظهر في الثلث الأول من شهر شباط الماضي، إلا أن وزارة المالية، ولأسباب لم تعلم حتى الآن، جمّدت العمل بالقانون. ويقضي القانون بفرض ضريبة على أرباح المستثمرين الأجانب، الذي يشترون سندات دين قصيرة المدى من بنوك إسرائيلية، وأيضا سندات دين حكومية إسرائيلية يصدرها المحاسب العام للدولة في إسرائيل.

وحسب التقديرات، فإن وزارة المالية تعتزم فرض ضريبة بنسبة ١٥٪ على الأرباح من صفقات سندات الدين، علما أن القانون يفرض ضريبة بنسبة ٢٥٪ على أرباح المواطنين في إسرائيل، من غالبية التوفيرات البنكية، ومن الصفقات في أسواق المال.

ويعتقد الخبراء أنه أمام ضريبة بنسبة كهذه، فإن جدوى هذه الصفقات العينية ستقل، مما سيدفع الكثير من المستثمرين للانسحاب منها، وهذا سيساعد في رفع نسبي في سعر صرف الدولار.

يذكر أن بنك إسرائيل مستمر في سياسة شراء الدولارات من الأسواق المالية الإسرائيلية، وهي السياسة التي بدأ في إتباعها في ربيع العام ٢٠٠٨، وفي منتصف الأسبوع الماضي أعلن بنك إسرائيل أن الاحتياطي لديه من العملات الأجنبية بلغ ٤ر٧٧ مليار دولار، وهذا يساوي تقريبا ثلاثة أضعاف الاحتياطي الذي كان للبنك حتى شهر آذار العام ٢٠٠٨، حينما كان حوالي ٢٧ مليار دولار.

معركة المصدرين

هذا وصعّد المصدرون ومعهم اتحاد الصناعيين وقادة الاقتصاد في القطاع الخاص في الأيام الأخيرة معركتهم حول الدولار، وعقدوا مؤتمرا بحثوا فيه الإجراءات التي على الحكومة اتخاذها كي «تنقذ» قطاع الصادرات، الذي حسب معطيات المصدرين تكبد خسائر بقيمة ٣ر٤ مليار دولار بسبب انخفاض سعر صرف الدولار أمام الشيكل.

ويرى خبراء اقتصاديون أن الحد الأدنى المقبول على المصدرين هو ٣ر٨ شيكل للدولار، رغم أنه حتى ربيع العام ٢٠٠٧ كان سعر الصرف ٤ر٣ شيكل للدولار، وفي العام ٢٠٠٤ لامس سعر الدولار لأسابيع قليلة ٥ شيكلات.

وقال روبي غال، رئيس القسم الاقتصادي في اتحاد الصناعيين، إنه كلما انخفض سعر صرف الدولار عن حد ٣ر٥ شيكل، فإن الخسائر تبلغ ٣ر٤ مليار دولار سنويا، وهذا عمليا سيؤدي إلى فقدان ١٠ آلاف مكان عمل في قطاع الصادرات.

ويستدل من معطيات استطلاع أجراه اتحاد الصناعيين أن ٤٥٪ من الشركات في إسرائيل أعلنت أنها تتوجه للعمل في الخارج، فيما أعلنت ١٢٪ من الشركات أن نشاطها في الخارج جاء على حساب العمل في إسرائيل، وحذر رئيس اتحاد الصناعيين من أن هذا يعتبر مؤشرا لاستمرار خروج رأس المال من إسرائيل بسبب انخفاض سعر صرف الدولار.

وقال عامي أريئيل، رئيس معهد الصادرات في إسرائيل، إن كل يوم يمر يكون فيه سعر صرف الدولار منخفضا، يشكل تهديدا على الصفقات الاقتصادية المقبلة، إذ أن المصدرين سيضطرون لتقليص مجال عملهم، وحتى لإغلاق خطوط إنتاج ونقل بعضها إلى الخارج كي يتفادوا الخسائر، ودعا إلى إخراج ٣٠ مليار دولار من إسرائيل من أجل توجيه ضربة للمستثمرين الأجانب في الأسواق المالية الإسرائيلية الذين يتلاعبون في سعر صرف الدولار من خلال صفقات قصيرة المدى ينفذونها في إسرائيل وهي معفية من الضرائب.

شالوم سمحون: لست «كيس لكمات»

وقد استدعى اتحاد الصناعيين وزير الصناعة والتجارة والتشغيل شالوم سمحون لحضور مؤتمرهم، وانهالوا عليه بالانتقادات للحكومة التي لا تفعل شيئا لمساعدة المصدرين، وهنا قال سمحون: «أنا لست كيس لكمات»، وتابع قائلا: «إننا في فترة صعبة، وإنني آمل أن لا تتجاهل الحكومة الأمر الواقع، إلا أنه في فترة أزمات فإن على الصناعيين أيضا أن يشاركوا الحكومة في توزيع العبء».

وقال سمحون إنه من غير الممكن تجميد سعر صرف الدولار، ولكن هناك وسائل أخرى من أجل التخفيف عن المصدرين، ومنها خطط حكومية، وأعرب عن استعداده لعقد اجتماع مشترك للصناعيين والحكومة وبنك إسرائيل المركزي لبحث الخطوات اللازمة.

ارتفاع الصادرات الإسرائيلية بنسبة ٢٣٪

إلى ذلك قال تقرير لمعهد الصادرات الإسرائيلية إن الصادرات الإسرائيلية منذ شهر كانون الأول من العام الماضي وحتى شهر شباط من العام الجاري سجلت ارتفاعا بنسبة ٢٣٪، وهذا أساسا بسبب الارتفاع الحاد في صادرات منتجات التقنية العالية بنسبة فاقت ٢٨٪ في الأشهر الثلاثة المذكورة، مقابل ارتفاع بنسبة ٨ر٤٪ في الصناعات التقليدية على مختلف أشكالها.

وقال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي إن الناتج الخام العام في النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٠ ارتفع في إسرائيل بنسبة ٦ر٥٪، وعلى الرغم من هذه الزيادة، إلا أن عدد الوظائف في قطاع الإنتاج والصادرات ازداد بنسبة ٧ر٠٪ فقط.

الحكومة تقر رفع الحد الأدنى من الأجر على مرحلتين

* من ٣٨٩٠ شيكلا إلى ٤١٠٠ شيكل ومن ثم إلى ٤٣٠٠ شيكل *

أقرت الحكومة الإسرائيلية في جلستها الأخيرة يوم الأحد الماضي التقدم إلى الكنيست بمشروع قانون يقضي برفع الحد الأدنى من الأجر على مرحلتين، من ٣٨٩٠ شيكلا إلى ٤٣٠٠ شيكل، ومن المفترض أن ينعكس هذا القانون على حوالي ٥٣٪ من مجمل الأجيرين لكونهم يتقاضون راتب الحد الأدنى من الأجر، أو اعتمادا عليه مع احتساب الأقدمية، أو نسبة الوظيفة.

وكانت الحكومة قد قررت قبل نحو شهرين رفعا طفيفا للحد الأدنى من الأجر من ٣٨٥٠ شيكلا إلى ٣٨٩٠ شيكلا، وبدأ تطبيقه في شهر نيسان الماضي، وفي مطلع شهر تموز المقبل سيرتفع الحد الأدنى من الأجر إلى مستوى ٤١٠٠، والدفعة الثانية ستكون في مطلع تشرين الأول من العام المقبل ٢٠١٢، ويبلغ معدل الأجور في إسرائيل حاليا حوالي ٨٣٥٠ شيكلا.

ويذكر أن هذا الرفع للحد الأدنى من الأجر الذي اختار بنيامين نتنياهو أن يحتفل به يتضمن خدعة كبيرة، فآخر رفع للحد الأدنى من الأجر كان في العام ٢٠٠٧، وحينها كان معدل الأجور ٦٨٤٦ شيكلا، بمعنى أن الحد الأدنى كان يشكل أكثر من ٥٦٪ من معدل الأجور، أما اليوم فإن رفع الحد الأدنى إلى ٤١٠٠ سيكون عمليا حوالي ٤٩٪ من معدل الأجور، وهذه النسبة قد تبقى على حالها أو تقل في خريف العام ٢٠١٢ حينما تأتي الدفعة الثانية لرفع الحد الأدنى من الأجر.

ومن المتوقع أن تطرح الحكومة مشروع القانون مع بدء الدورة الصيفية للكنيست في الأسبوع المقبل.

وكانت المطالبة برفع الحد الأدنى من الأجر قد ظهرت بقوة في نهاية العام الماضي، إلا أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ومعه وزير المالية يوفال شتاينيتس عارضاها بشدة، وفي شهر شباط الماضي قرر اتحاد النقابات العامة (الهستدروت) الشروع في إضراب عام بسبب الأوضاع الاقتصادية وسلسلة اتفاقيات العمل، وقبل بدء الإضراب بيومين تم التوصل إلى اتفاق لرفع الحد الأدنى من الأجر، وهذا ما اضطر نتنياهو للقبول به.

وكان آخر تقرير سنوي لرواتب العاملين في القطاع العام في إسرائيل، صدر في نهاية العام الماضي، قد أكد على الفجوة الرهيبة بين السواد الأعظم من العاملين في القطاع العام وبين كبار المسؤولين في مختلف القطاعات، فحينما يتبين أن ٣١٪ من العاملين يتقاضون رواتب تقل عن الحد الأدنى للأجر ويحتاجون إلى تكملة دخل من مؤسسة الضمان، وأن ٥٤٪ من المعلمين يتقاضون أقل من المعدل العام للأجور، يتضح في المقابل أن ما يرفع معدلات الأجور هو رواتب كبار المسؤولين، التي تصل في كثير من الأحيان إلى ما بين ٦ وحتى ١٥ ضعفا من معدل الأجور.

وجاء في التقرير الصادر عن وزارة المالية أن أكثر من ٩٧ ألفا من العاملين في القطاع العام في إسرائيل، وهم يشكلون نسبة ٣١٪ من مجمل العاملين، تقاضوا رواتب تقل عن الحد الأدنى من الأجر في العام الماضي، الذي كان يعادل حوالي ألف دولار، أي ٣٨٥٠ شيكلا شهريا، ويظهر أيضا أن ١٣٪ من مجمل العاملين في القطاع العام وعملوا بوظائف كاملة احتاجوا في العام الماضي إلى تلقي مخصصات تكملة راتب حتى يصلوا إلى راتب الحد الأدنى.

كما ظهر أنه بالإضافة إلى نسبة ٣١٪ هناك ١٣٪ آخرون يتقاضون حتى ٥ آلاف شيكل في الشهر، وهو ما يعادل ٦٢٪ من معدل الأجور الذي كان قائما في العام الماضي– ٢٠٠٩، حوالي ٨ آلاف شيكل، كما يظهر أن ٥٤٪ من المعلمين في إسرائيل تقاضوا رواتب غير صافية، تقل عن المعدل العام للأجور.

تقديرات بانخفاض أسعار اللحوم وفواكه الصيف

*فائض في العجول المستوردة من العام الماضي بسبب استيراد غزة للعجول من مصر *تراجع أسعار مواد خام في العالم قد يخفض أسعارها في إسرائيل *موسم الأمطار الغزيرة في الشمال يزيد منتوج الفواكه الصيفية بحوالي ٢٠٪ وهذا سيؤدي لتخفيض أسعار *رغم ذلك ارتفعت أسعار مواد غذاء أساسية بين ٥٪ إلى ٧٪*

قال تقريران منفصلان إنه من المتوقع أن تشهد أسعار اللحوم الطازجة من جهة، وأسعار الفواكه الصيفية من جهة أخرى، انخفاضا ملحوظا، وكل لأسبابه. في المقابل فإن تقارير عن وصول أسعار مواد خام غذائية في الأسواق العالمية إلى ذروة في الشهر الماضي نيسان، تمهد إلى خفض أسعارها تدريجيا كما جرى في العام ٢٠٠٨.

وبالنسبة للحوم الطازجة، من المتوقع أن تنخفض الأسعار بما بين ٥٪ إلى ١٠٪. وقال مسؤولون في قطاع اللحوم في إسرائيل إنه في العام ٢٠١٠ تم تسجيل فائض في عدد الأبقار والعجول التي وصلت إلى إسرائيل، وأن قطاع غزة سيفضل شراء العجول من مصر بعد فتح معبر رفح، للاستفادة من خفض الأسعار، ففي العام الماضي تم استيراد ٢٠ ألف عجل، وهذا أكثر مما تم استيراده في العام قبل الماضي ٢٠٠٩، وهذا الاستيراد الزائد من شأنه أن يؤثر على أسعار اللحوم في العام الجاري.

وحتى الآن، انخفض سعر كيلو اللحم الحي للعجل من ٧ر١٨ شيكل للكيلو إلى ١٧ شيكلا، أي انخفاض بنسبة ٩٪، وقيل في تقارير قطاع اللحوم إنه من المتوقع أن ينعكس انخفاض الأسعار على المستهلك في منتصف الشهر الجاري، بعد انتهاء الأعياد اليهودية وذكرى قيام إسرائيل.

ولأسباب لم يتم شرحها، فإن استهلاك اللحوم في العام الماضي ٢٠١٠ انخفض بشكل حاد، من ١٧ كيلوغراما للفرد في إسرائيل في العام ٢٠٠٩ إلى ١٤ كيلوغراما للفرد في العام الماضي، ويستدل من المعطيات أن ٤٥٪ من المستهلكين في إسرائيل يفضلون اللحوم الطازجة، مقابل ٥٥٪ يكتفون باللحوم المجمدة.

ومن جهة أخرى، قال مسؤولون في قطاع الفواكه والخضراوات إن موسم الأمطار الجيد ووفق المعدلات والذي كان أساسا في شمالي البلاد وفي هضبة الجولان السورية المحتلة، زاد محاصيل فواكه الصيف بنسبة ٢٠٪ عما كان في العام الماضي، وهذه الزيادة تتراوح ما بين ١٥ ألفا إلى ٢٠ ألف طن، وحسب تقديرات المزارعين فإن أسعار هذه الفواكه ستتراجع بنسبة ما، ولم يتم تحديدها، وهذا في حين أن أسعار فواكه الصيف سجلت في العام الماضي ارتفاعا يتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٤٠٪ عما كانت عليه في العام ٢٠٠٩، إلا أن انخفاض الأسعار لن يعيدها إلى مستوى ٢٠٠٩.

والارتفاع الحاد كان ملحوظا بشكل خاص في أسعار الكرز الأحمر، الذي بقي سعره يتراوح ما بين ٢٨ شيكلا إلى ٣٥ شيكلا.

كذلك فإن ما زاد في زيادة المحاصيل عدا الأمطار، زيادة كمية المياه للمزارعين بحوالي ٧٥ مليون متر مكعب من المياه، ما يعني ري الأشجار أكثر من ذي قبل.

وأمام هذا الانخفاض فمن المتوقع أن تنخفض أيضا أسعار مواد غذائية مستوردة، أو أن المواد الخام فيها مستوردة، وبشكل خاص الأرز وزيوت الذرة والصويا، وهذا بسبب وصول أسعارها وأسعار موادها الخام إلى ذروة جديدة في الأسواق العالمية في شهر نيسان الماضي، وبحسب تقديرات عالمية فإن هذه الذروة ستمهد لبدء انخفاض الأسعار، كما جرى في العام ٢٠٠٨، وحتى أنه في بعض الدول الكبرى بدأت أسعار السكر والذرة تتراجع، وقد يصل هذا الانخفاض إلى الأسواق في إسرائيل.

إلا أنه في المقابل فإن سلسلة من المواد الغذائية الأساسية سجلت هذا الشهر ارتفاعا ملحوظا، وفي مقدمتها أسعار الحليب التي سجلت ارتفاعا بنسبة ٧٪ وبعض أنواع القهوة بنسبة ٥ر١٣٪ وأغذية مثلجة ومجمدة عديدة بنسب مختلفة وتتحرك في محيط ٥٪، وأصناف من الشوكولاتة والبسكويت وما شابه بنسب تتراوح ما بين ١٣٪ إلى ١٥٪، وحسب تقديرات خبراء في إسرائيل فإن سلة المواد الغذائية قد تسجل هذا العام بالمجمل ارتفاعًا بنسبة ١٠٪.

وقال رئيس اتحاد قطاع الأغذية في اتحاد الصناعيين غادي ليسين إنه إذا ما ارتفعت في العام الماضي أسعار المواد الغذائية بنسبة تتراوح ما بين ٣٪ إلى ٤٪ بالمجمل، فإن من المتوقع أن ترتفع في العام الجاري ٢٠١١ بنسبة إجمالية ١٠٪.

يذكر أن سلة المواد الغذائية تشكل نسبة ١٣٪ من مجمل السلة الشرائية التي يجري على أساسها احتساب التضخم، ولكن هذه النسبة ترتفع لدى الشرائح الفقيرة إلى ما بين ٢٤٪ وحتى ٣٢٪، وفق تقديرات مختلفة، وبالتالي فإن تقديرات ليسين، وفي حال ما تحققت، ستؤدي إلى عاصفة في كل ما يتعلق بحجم التضخم المالي لهذا العام، وبشكل خاص للشرائح الفقيرة.

موجز اقتصادي

زيادة بنسبة ٨٪ في حركة مطار تل أبيب الدولي

قال تقرير صادر عن سلطة الموانئ والمطارات الإسرائيلية إنه في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري شهدت حركة الطيران والمسافرين في مطار «بن غوريون الدولي»، أو مطار تل أبيب كما يصطلح على تسميته، زيادة بنسبة ٨٪.

وحسب التقرير فقد ازداد عدد المسافرين عبر المطار في الثلث الأول من هذا العام بنسبة ٨ر٧٪، مقارنة مع العام الماضي، وبلغ عددهم ٣ر٣ مليون مسافر، وفي شهر نيسان الماضي وحده اجتاز عدد المسافرين عبر المطار المليون مسافر، مقارنة مع حوالي ٨٨٤ ألف مسافر في نفس الشهر من العام الماضي أي بزيادة بنسبة ٣ر١٨٪، وهو يعتبر من أكثر الأشهر حركة في المطار، بسبب موسم الأعياد اليهودية والمسيحية.

كذلك فإن عملية هبوط وإقلاع الطائرات شهدت هي أيضا حركة أكبر، وبلغت في شهر نيسان الماضي ٦٦٤١ طائرة، وهذا يشكل زيادة بنسبة ٣ر١٤٪، مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، في حين أن عدد الرحلات الجوية في الثلث الأول من العام الجاري كان أكثر من ٢٦ ألف رحلة، بزيادة بنسبة ٨٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

كذلك من المعطيات الهامة التي نشرتها سلطة الموانئ والمطارات أن عدد الداخلين إلى إسرائيل كسياح ولأغراض أخرى سجلت زيادة بنسبة ٧٪، وهذا مؤشر لزيادة في عدد السياح إلى إسرائيل، الذين سجلوا في العام الماضي ذروة غير مسبوقة، بوصول حوالي ٣ر٤ مليون سائح إلى إسرائيل، من بينهم ٢ر٨٥ مليون سائح مكثوا لأكثر من ٢٤ ساعة في البلاد.

إلا أنه مقابل هذه الزيادة، فقد حذر وزير المواصلات الإسرائيلية يسرائيل كاتس من أن الحكومة ستضطر خلال خمس سنوات إلى وقف الزيادة السنوية في عدد المسافرين عبر مطار بن غوريون الدولي، وهذا لكون المطار وصل إلى ذروة القدرة على تحمل الضغط.

وتأتي هذه التصريحات بعد أقل من عشر سنوات على افتتاح القسم الجديد لمطار بن غوريون، وكان مخططا له أن يستوعب كل عام ١٦ مليون مسافر، إلا أن من خطط لهذا المطار لم يأخذ بعين الاعتبار الوتيرة السريعة في ارتفاع عدد المسافرين، الذين وصل عددهم في العام الماضي ٢٠١٠ إلى ١٢ مليون مسافر، وهذا العام قد يتجاوز عددهم ١٣ مليون مسافر، واستمرار هذه الوتيرة سيجعل المطار يصل إلى الحد الأقصى من حيث الاستيعاب حتى العام ٢٠١٥.

ويقول الوزير كاتس إنه ليس بالإمكان توسيع المطار أكثر، لأنها هذا سيضر بالتجمعات السكانية المجاورة، وأضاف أن إسرائيل بحاجة إلى مطار دولي ثان، ذي قدرة على استيعاب ما بين ٥ ملايين إلى ٧ ملايين مسافر سنويا.

وعلى صعيد متصل بالسياحة فقد أعلنت وزارة السياحة الإسرائيلية أنها قررت رصد ١٢ مليون شيكل، أي ما يعادل ٤٦ر٣ مليون دولار تصرف على مدار السنوات الأربع، كمبلغ إضافي لدعم قطاع السياحة في مدينة الناصرة، كبرى المدن الفلسطينية، والتي تعتبر المدينة الدينية المسيحية الأول للمسيحيين من حيث العامل الزمني، لكون بشارة السيدة العذراء وقعت فيها، وتعتبر مدينة السيد المسيح.

وحسب الوزارة، فإن الخطة التي تم رصدها لمدينة الناصرة ستشمل رفع الدعم للمصالح التجارية الصغيرة لدى افتتاحها من ٢٢٪ من رأس المال إلى ٣٠٪، إضافة إلى دعم مشاريع سياحية وتحسين شبكة المواصلات نحو المدينة.

وقال وزير السياحة ستاس مساجنيكوف إن ٤٠٪ من السياح الذين يصلون إلى إسرائيل يتوجهون إلى مدينة الناصرة، وهذه النسبة هي مؤشر إلى نسبة السياحة الدينية المسيحية إلى إسرائيل، والتي كما يبدو تتراوح ما بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪، والباقي هي سياحة يهودية أو زيارات عائلية ودخول لغرض الأعمال وغيرها.

بنك إسرائيل يسعى لتغيير العملة المعدنية وتغيير اسم العملة كليا

قالت مصادر في بنك إسرائيل المركزي إنه قرر مؤخرا تغيير اسم العملة في إسرائيل من «شيكل جديد» الذي بدأ التعامل به قبل نحو ٢٥ عاما، إلى «شيكل» كما كان من العام ١٩٧٨ وحتى نهاية العام ١٩٨٥، كما قرر البنك تغيير العملية المعدنية، التي يتم تداولها منذ حوالي عشرين عاما، وكان آخر هذه العملات قد دخل إلى السوق قبل نحو أربعة أعوام، وهو قطعة شيكلين اثنين.

ويتم التداول بست قطع معدنية، أصغرها ١٠ أغورات (جمع أغورة، وتسميتها الأصلية قرش)، وهذا بعد أن تم إلغاء العمل بخمس أغورات قبل أكثر من سبع سنوات، والقطعة الثانية هي نصف شيكل، والثالثة شيكل واحد، ثم شيكلين وبعد ذلك ٥ شيكلات و١٠ شيكلات.

ويقول بنك إسرائيل إن أهم سببين لتغيير العملات المعدنية المتداولة هو منع التزوير وتخفيض تكلفة الإنتاج، وحتى الآن، فإن العملة التي جرى تزويرها بكميات ملموسة هي ١٠ شيكلات. كذلك فإن البنك يسعى إلى إنتاج عملة معدنية أقل تكلفة، فمثلا العملة من ١٠ أغورات تكلف خمسة أضعاف قيمتها المالية في السوق.

هذا ولم يعلن البنك رسميا عن قراره، إلا أن قرارا كهذا يتضمن تغيير الاسم سيقود إلى تغيير كل العملة التي يتم التداول بها، بما فيها الورقية، ففي هذه الفترة يدور نقاش حول شكل العملة الورقية وحول صور الشخصيات التي ستظهر عليها.

العجز المالي لحزب الليكود ٥٥ مليون شيكل

قال تقرير لصحيفة «كالكاليست» الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية إن العجز المالي لحزب الليكود الحاكم بلغ ٥٥ مليون شيكل، وهو ما يعادل حوالي ١٦ مليون دولار، إلا أن للحزب في نفس الوقت أملاكا عقارية تقدر قيمتها بحوالي ١٥٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٥ر٤٣ مليون دولار.

وانتقدت أوساط مالية في المؤسسة الإسرائيلية الحزب الحاكم لأنه لا يسعى لتسديد ديونه إلى الخزينة العامة، من خلال بيع عقارات، وفي المقابل فإن مسؤولين في إدارة حزب الليكود يقولون إن وضع الحزب جيد، ووزنه الانتخابي في تزايد وهذا ما يجعله قادرا على تسديد الديون بالأقساط. ويحصل الحزب شهريا من الخزينة العامة على ٨٢ر١ مليون شيكل شهريا، وهو ما يعادل ٥٢٧ ألف دولار.

وتتقاضى كل كتلة برلمانية من خزينة الدولة ٦٥ ألف شيكل عن كل عضو كنيست فيها، ثم يضاف مبلغ ٦٥ ألف شيكل آخر للكتلة شهريا، وهذا عدا تمويل الصرف الجاري الذي يتقاضاه أعضاء الكنيست وفق بنود صرف محددة سلفًا.

اتجاهات

إعداد: أنطوان شلحت

ميشال ولبيك في إسرائيل... يثير حماسة المتدينين!

(*) بذراعين مفتوحتين على وسعهما استقبلت إسرائيل مؤخرًا الكاتب الفرنسي الفضائحي ميشال ولبيك الذي زارها في مناسبة صدور الترجمة العبرية لأحدث رواياته «الخريطة والإقليم» والتي حصد عنها جائزة «غونكور» الأدبية للعام ٢٠١٠. وحرصت مؤسستها الإعلامية أكثر شيء على إبراز كونه مؤيدًا لها، ومناهضًا للإسلام والفلسطينيين، كما أكد هو نفسه أيضًا.

واهتم الناقد مناحيم بن (صحيفة «معاريف») بأن يتصدّر مقاله عن الرواية تصريح أطلقه ولبيك في أثناء المؤتمر الصحافي الذي عقده في المعهد الفرنسي في تل أبيب وصبّ فيه جام غضبه على من سماهم «الرعاع اليساريين» الذين «سيطروا بصورة حصرية على الخطاب الثقافي على مدار القرن العشرين»، مستعيدًا تأكيده أنه يحبّ القرن التاسع عشر. وبرأي بن فإن هذا التصريح يعيد إلى مفاهيم الحرية والفكر والثقافة في فرنسا كرامتها المفقودة، لكنه أخذ عليه إحباطه الشديد الذي لا يُعدّ «إستراتيجيا أثيرة للحياة» على حدّ قوله.

ولفتت مقالات أخرى إلى أن ولبيك نشر العام ٢٠٠١ روايته «المنصة» والتي تضمنت نفسًا تحريضيًا على العرب والمسلمين والفلسطينيين، وبعد نشرها بفترة وجيزة وقعت تفجيرات ١١ أيلول في الولايات المتحدة فرفعه القراء إلى مصاف النبيّ.

وقد تطرّق إلى هذه الرواية في مؤتمره الصحافي مسترجعًا اتهام كثيرين له بما أسماه «الوقوع تحت وطأة الاستحواذ الإسلامي» بسبب «الأشياء الفظيعة التي قلتها عن الإسلام»، ومشددًا على أنه يكنّ المقت الشديد لليسار المتطرف، وأنه لم يخف يومًا كونه مؤيدًا لإسرائيل.

وسُئل ولبيك عن دور عنصر الاستفزاز في أدبه، خصوصًا في ضوء خلو روايته الأخيرة منه مقارنة بسائر رواياته، فأجاب قائلاً: «إن الموت هو عنصر مهدئ، وموضوعات روايتي الجديدة، وفي مقدمها الموت، لا تشكل أرضًا ملائمة للاستفزازات، لكن في ما عدا ذلك فإن القراء قرروا هذه المرّة عدم الانشغال بالاستفزاز في رواية الخريطة والإقليم مع أنه يمكن العثور عليه في حال القيام بالبحث عنه».

واعترف بأنه بات يصادف صعوبة بالغة في كتابة «مشاهد جنسية أدبية» وأنه يشعر بأنه أقدم على كتابة مشاهد كهذه في الماضي بصورة جيدة ولم يعد في إمكانه أن يفعل الأمر نفسه بصورة أفضل في الوقت الحالي.

وبطل رواية «الخريطة والإقليم» هو فنان يدعى جاد مارتين كُلّف بالقيام بالدعاية لمصلحة شركة «ميشلان» لصنع عجلات السيارات. وبفضل عمله حصل على المال والشهرة وعشقته نساء جميلات. لكن في النهاية يفقد كل شيء، المال والشهرة والحب. ولدى صدورها في فرنسا قال إنه يعتقد بأنها الأكثر تراجيدية من كل الروايات السابقة، ففيها يبرز الموت الطبيعي، أو الموت الطبي، بأكثر جلاء ووضوحا. وفيها تموت الشخصيات بسبب الشيخوخة وهو أمر خال من أي مفاجأة أو استفزاز. ومنذ الصفحات الأولى هناك والد جاد مارتين الذي يشعر أنه قريب من الموت. وهو يقدم لنا المأساة البسيطة للموت ويدعونا للتفكير في شأنها. وتابع: هناك من يتحدث عن أدب التشاؤم وأدب التفاؤل غير أنني أعتقد أن هناك رؤيتين للأدب: رؤية رومانسية ورؤية تراجيدية.

وقد تحفظ ولبيك من حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل في العالم واصفًا إياها بأنها غير مبرّرة، لكن في الوقت نفسه رأى أنه بسبب هذه الحملة فإن إسرائيل تتعرّض للإهمال في فرنسا. واعتذر جراء عدم وجود كاتب إسرائيلي في لائحة الكتاب المفضلين عليه، وعزا ذلك إلى أنه لم يقرأ أي نتاج لكاتب إسرائيلي، وقال إنه لا يعرف السرّ الذي جعله يحظى بشعبية كبيرة في إسرائيل، لكنه أكد أنه يكذب في رواياته كثيرًا كي يكون أكثر إثارة للاهتمام.

ومن المعروف أن هذا الكذب جرّ على ولبيك متاعب كثيرة، لعل أدهاها أن والدته تقاطعه وتعتبره ابنا عاقا بعد أن ادعى باطلا بأنها ماتت، وشتمها في كتاب من تأليفه وعيّرها وفضح ما ادعى أنها أسرارها، وقد ردّت عليه في كتاب صدر العام ٢٠٠٨ بعنوان «البريئة» كشفت فيه زيفه وكذبه وشككت في موهبته الأدبية وقالت عنه بأنه وصولي وانتهازي وأنه مستعد لفعل أي شيء ليصبح ثريا وشهيرا. وكان ولبيك صرّح للصحافة العام ١٩٩٨ لدى صدور روايته «الجزيئات الأولى» أنّ والدته توفيت. ومما قالته عنه في كتابها: «إن هذا الشخص الذي خرج للأسف من رحمي هو كذّاب، ومحتال، ويشبه الحشرة التي تتغذى من الآخرين. والمهم، بل الأهمّ أنّه انتهازي حقير مستعدّ للقيام بأيّ شيء كي يصل إلى الثروة والصيت».

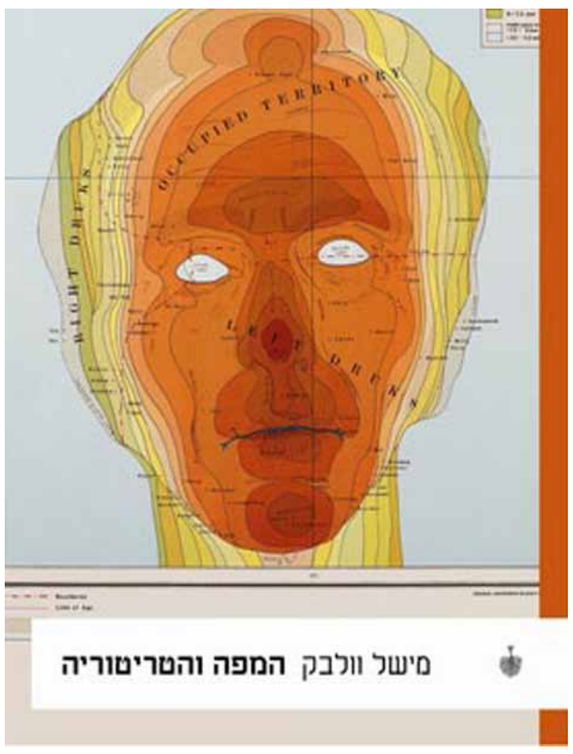

غلاف الترجمة العبرية لرواية "الخريطة والإقليم"

وخلال الزيارة بادر الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» إلى عقد لقاء خاص بين ولبيك وعشرين شخصًا من متصفحي الموقع اختيروا بموجب مواصفات صارمة، وتمحور حول كتاباته. وكانت الواقعة المثيرة في اللقاء حوار دار بين الحاخام نير مينوسي الذي يعرّف نفسه بأنه أحد التائبين العائدين إلى حضن الدين اليهودي من الفكر العلماني، وبين ولبيك، حيث أكد الأول أن روايتي الثاني «توسيع مجال النضال» و«الجزيئات الأولى» تسببتا بتوبته الدينية نظرًا لاشتمالهما على كل ما من شأنه أن يخيّب الأمل من الثقافة العلمانية وأن يحفز النأي عنها.

وبرأي مينوسي فإن «الجزيئات الأولى» تعرض الحضارة الغربية على أنها وصلت إلى طريق مسدودة وأن المستقبل الماثل أمامها هو الفناء، مؤكدًا أنها كانت السبب الحاسم وراء قراره التمسك بأهداب الدين اليهودي، طارحًا على ولبيك سؤالاً في ما إذا كان يتوقع مستقبلاً للحضارة الغربية عدا الفناء؟

وجاء جواب الكاتب الفرنسي على نحو فيه حنين إلى الماضي الذي كان منطويًا على قدر كبير من الانضباط النازل من أعلى أو من سلطة فوقية، وذلك على الوجه الآتي: «نهاية الجزيئات الأولى تبين من دون لبس أن ثقافة التنافس المفتوح تتسبب بخسارة الجميع. ويمكن الرد على ذلك بعدة طرق، منها العودة إلى طابع المجتمعات الأكثر محافظة والأقل تنافسًا، وأعرف كثيرين في أوروبا عادوا بعد قراءة الرواية إلى الديانة الكاثوليكية، وقد كنت مدركًا سلفًا لاحتمال أن تؤجج الرواية نزعة العودة إلى الدين، ولذا فإن ردة فعلك لم تفاجئني. وثمة احتمال أو رد آخر هو التطلع نحو مجتمع يوتوبي جديد لم يوضع على المحك حتى الآن، غير أنه يظل احتمالاً خطرًا للغاية، ذلك بأن السيرورات التي كانت موجودة في الماضي تنطوي على إمكان النجاح في المستقبل أكثر من تلك التي لم توضع على المحك مطلقًا. أمّا بالنسبة إلى مستقبل الحضارة الغربية فإنني أعتقد أنها سائرة حثيثًا نحو الفناء الذاتي».

وتمثلت خلاصة الحاخام اليهودي في أن هذا الفناء الذاتي ناجم، في أحد وجوهه، عن انخفاض نسبة التكاثر الطبيعي لدى العائلات الأوروبية البيضاء، وهذا الأمر ينطبق أيضًا على المجتمع اليهودي العلماني في إسرائيل، لكن في الوقت الذي سيترتب على هذا الإيقاع في أوروبا ازدياد عدد السكان المسلمين ديمغرافيًا وتفاقم «مظاهر أسلمة الحضارة الغربية»، فإن الغلبة لدى المجتمع اليهودي في إسرائيل انطلاقًا من هذه المرجعية ستكون من نصيب فئات المتدينين التي توشك أن تصبح الأغلبية. كأنّ هذا الحاخام يقول إن فئات المتدينين في إسرائيل يجب أن تدرك أهمية روايات ولبيك في توسيع انتشارها، وفي فرض هيمنتها على شتى قطاعات المجتمع، وفي الترويج لأفكارها الماضوية.

صعود مفهوم الضمّ المعاكس: إلحاق الدولة بالمستوطنات!

(*) شيئًا فشيئًا بدأ يتبلور لدى بعض النخب في إسرائيل في الآونة الأخيرة مفهوم جديد بشأن التداعيات الجوهرية لسيل القوانين الأخيرة التي سنّها الكنيست والتي تسعى- سرًا أو علنًا- إلى دفع أهداف غير ديمقراطية بتاتًا. وتشمل هذه القوانين: «قانون النكبة»، و«قانون لجان القبول»، و«قانون المقاطعة»، وتعديل قانون المواطنة، والمبادرة للتحقيق مع المنظمات اليسارية والأكاديمية، وغيرها من القوانين ومشروعات القوانين.

وفحوى هذا المفهوم هو أن المستوطنين باشروا عن طريق الكنيست في ضم دولة إسرائيل إلى المستوطنات، وذلك بعد أن ضاقوا ذرعًا بالجدل الإسرائيلي اللانهائي في شأن مسألة ضم المستوطنات إلى الدولة، كما يؤكد البروفسور أورن يفتاحئيل، أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة «بن- غوريون» في بئر السبع، والرئيس المشارك لإدارة منظمة «بتسيلم» لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

وفي رأيه فإن هذا المفهوم الذي يطلق عليه عبارة «الضم المعاكس» ينطوي على المغزى الرئيس لدورة الكنيست (الشتوية) التي انتهت مؤخرا، وتمخضت عن وابل من القوانين والمبادرات التشريعية المذكورة أعلاه.

ولعل ما يسترعي الانتباه في هذا السياق هو أن المبادرين إلى طرح هذه القوانين ولجان التحقيق، وفي مقدمهم أعضاء الكنيست من كتلتي «إسرائيل بيتنا» و«الاتحاد الوطني»، أو زعماء منظمات مثل «إم ترتسو» و«معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، يعيشون منذ سنوات طوال في المناطق المحتلة. وقد أدرك هؤلاء على ما يبدو أن أكثرية الشعب في إسرائيل غير معنية بضم هذه المناطق، وغير معنية بدولة ثنائية القومية ستنبثق عن مثل هذا الضم، الذي ترفضه أيضا أكثرية الشعب الفلسطيني.

ويظهر أن قلائل فقط قد انتبهوا إلى الجغرافيا السياسية الجديدة التي أخذت تتكشف هنا، فالأغلبية العظمى من المبادرين إلى هذه القوانين والتحقيقات مؤلفة من مستوطنين يريدون أن يفرضوا على شعب إسرائيل بأكمله مبادئ الحياة في الضفة الغربية وأنماطها، والتي تستند كما هو معلوم إلى قوانين «منفصلة وغير متساوية» لليهود والعرب، بخلاف تام للقانون الدولي. وهكذا فإنه عوضا عن أن تقوم إسرائيل بضم «المناطق» فإن المناطق «المهوّدة» تقوم بضم الدولة إليها، خطوة بعد خطوة.

وتوقف يفتاحئيل مثلا عند «قانون المقاطعة» الذي يحظر الدعوة إلى مقاطعة مؤسسات وهيئات إسرائيلية، علما أن تعريف «إسرائيلية» أو «إسرائيلي» يشمل هنا أيضا جميع «المناطق الخاضعة لسيطرة إسرائيلية»، فقال إن هذا القانون يضم إسرائيل إلى المستوطنات بصورة قانونية، وليس بصورة واقعية وحسب كما حدث حتى الآن. كذلك فإن التعديل الأخير لقانون المواطنة، والذي يفرض عقوبات مشددة على كل من يساعد في نقل مناطق أو أراض من إسرائيل إلى دولة خارجية، يربط عمليا (وفق تفسير محتمل) دولة إسرائيل بمناطق المستوطنات.

كما أن «قانون لجان القبول» (الذي يسمح للبلدات الجماهيرية في إسرائيل بتشكيل لجان قبول مخوّلة بمنع الأشخاص غير الملائمين من السكن فيها) يدخل إلى القوانين الإسرائيلية بديهيات «المناطق»، إذ سيتولى المستوطنون بموجبه غربلة وانتقاء الذين يريدون السكن في مستوطنات، حتى لو كانت قائمة على أراضي دولة تعود ظاهريا إلى جميع مواطنيها. وكان تقرير صدر مؤخرا عن منظمة «بتسيلم» قد كشف أن المستوطنات استولت عمليا على قرابة ٥٠ في المئة من أراضي الضفة الغربية، ويبدو أن أنظارها تتجه الآن للاستيلاء والسيطرة على مراكز داخل الخط الأخضر.

وثمة مثال آخر هو ما أعلن عنه مؤخرا بشأن إقامة ميليشيات خاصة تهدف إلى حماية أحياء في جنوب مدينة تل أبيب مما وصف بـ«تهديد اللاجئين» ومن أجل «تنظيف» المنطقة. ويقف على رأس هذه الميليشيات الجديدة باروخ مارزل، أحد زعماء المستوطنين في الخليل.

في الوقت ذاته تجري على قدم وساق حركة استيطان دينية- قومية في قلب أحياء عربية في المدن الإسرائيلية المختلطة، كما هو حاصل في يافا أو عكا.

في المقابل طرأ مزيد من التشدّد على السياسة المتبعة إزاء المواطنين البدو في منطقة النقب، إذ أقدمت إسرائيل العام ٢٠١٠ على هدم نحو ٧٠٠ بيت لمواطنين بدو يقيمون على أراض ورثوها من آبائهم وأجدادهم.

وبالتالي فإن ما نشهده هنا هو استحضار واستيراد إجراءات سيطرة عنيفة، يتسم بها الواقع القائم في الضفة الغربية، إلى داخل تخوم الخط الأخضر.

ويعتقد هذا الأستاذ الجامعي أن المشكلة المركزية هنا ليست المستوطنين، لأن هؤلاء يشكلون أقلية ضئيلة نسبيا وأيديولوجيا، ومن المنطقي أن تسعى إلى تحقيق أهدافها، إنما المشكلة البنيوية هي في النخب السلطوية، العسكرية والاقتصادية، التي تدعم وتشجع دون توقف أو كلل نشاطات وأعمال المستوطنين، والمبادرات والتشريعات القانونية. فضلا عن ذلك، وربما الأهم من هذا كله، هو أن الأغلبية الصامتة في إسرائيل تقبل دون أي اكتراث عملية الضم المعاكس هذه.

وأعاد إلى الأذهان أن المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي سبق أن وصف هذه الظاهرة بأنها «ثورة سلبية» تنتقل خلالها الطبقات الوسطى رويدا رويدا إلى تأييد دعاة الفاشية، وهي عملية تنبع من شعبوية وقومية وامتيازات اقتصادية، وتشفّ عن انهيار أخلاقي. وقد انتهت هذه العملية في إيطاليا بكارثة الانضمام إلى دول «المحور» وبأزمة عميقة بعد الحرب العالمية الثانية.

أمّا في إسرائيل فيبدو أن «الثورة السلبية» باتت في ذروتها، جنبا إلى جنب تجرّد شامل من الصفة الإنسانية، وتفاض تام عن سيرورة جلية للعيان تحدث عنها مؤخرا رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت قائلاً إن «دولة إسرائيل ستكون في حكم المنتهية إذا لم تقم دولة فلسطينية... فالبديل هو دولة أبارتهايد على غرار جنوب إفريقيا..».

«مملكة المستوطنين»!

وكان عضو الكنيست الأسبق والسياسي المخضرم أوري أفنيري قد أشار هو أيضًا إلى أن المفهوم الخفيّ لسيل القوانين الأخيرة في الكنيست هو... ضم دولة إسرائيل إلى ما أسماه «مملكة المستوطنين».

وأعطى «قانون المقاطعة» مثلاً على ذلك، حيث لا تظهر كلمة «مستوطنات» في القانون، كما لا تظهر كلمة «عرب» في قوانين أخرى. وعوضا عن ذلك، فإن القانون ينص ببساطة على أن مقاطعة إسرائيل، الممنوعة وفق هذا القانون، تشمل أيضا مقاطعة مؤسسات ومصانع إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التي ينطبق عليها الحكم الإسرائيلي. ويشمل ذلك، كما هو معلوم، كلا من الضفة الغربية والقدس الشرقية وهضبة الجولان. وإن ذلك يشكل لب القضية كلها، إذ إن المبادرين يريدون إسكات المطالبة بمقاطعة المستوطنات، التي تحظى بزخم في مختلف أنحاء العالم.

وزاد أفنيري: عندما انطلقنا في حملة مقاطعة المستوطنات كان هدفنا المعلن هو رسم خط واضح بين إسرائيل السيادية بحدودها المعروفة - الخط الأخضر - وبين المستوطنات. وبحسب رأينا، فإن مقاطعة المستوطنات تساعد على إعادة الخط الأخضر إلى ما كان عليه، وعلى تحديد تمييز واضح. غير أن هذا القانون يفعل عكس ذلك، إذ إنه يمحو التمييز بين دولة إسرائيل والمستوطنات. وبذلك فإنه يتعاون مع المطالبين بمقاطعة عامة ضد إسرائيل، من منطلق الاعتقاد أن دولة أبارتهايد موحّدة من البحر الأبيض المتوسط حتى نهر الأردن ستشق الطريق إلى الديمقراطية في المستقبل.

ويتسق ما يقوله يفتاحئيل وأفنيري مع توكيد نخب أخرى أن الخلافات بين الإسرائيليين في شأن المناطق المحتلة قد حُسمت لمصلحة المستوطنين، وتحديدًا منذ «خطة الانفصال» عن قطاع غزة وبعض أجزاء شمال الضفة الغربية في العام ٢٠٠٥. وهو ما أشرنا إليه في العدد السابق من «المشهد الإسرائيلي».

ومن هؤلاء سيفر بلوتسكر، أحد كبار المعلقين الاقتصاديين والسياسيين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، الذي يعتقد أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أريئيل شارون- بوصفه أبًا روحيًا وعمليًا لمفهوم الانفصال من جانب واحد- كان مدركًا على نحو جيّد أن المعركة بين الإسرائيليين في شأن مستقبل المناطق المحتلة قد حُسمت منذ ذلك الوقت لمصلحة المستوطنين، ولذا فإنه بواسطة إبراز الصعوبة الكبيرة التي واجهت عملية إجلاء بضعة آلاف من المستوطنين في قطاع غزة في إطار «خطة الانفصال» أظهر للعالم أجمع الصعوبات الأكبر التي من المتوقع مواجهتها في حال الإقدام على عملية إجلاء تشمل أعدادًا تفوق عدد أولئك المستوطنين بعشرين ضعفًا (يقصد المستوطنين في الضفة الغربية)!.

بين السطور

العنصرية الإسرائيلية من الأسفل..!

(*) حظي حاخام مدينة صفد شموئيل إلياهو الأسبوع قبل الفائت بـ«درع مؤتمر الرملة»، تقديرًا «لأعماله ومثابرته في الحفاظ على الطابع اليهودي في أرض إسرائيل». وهذا المؤتمر تأسس أخيرًا على يد حركة يمينية دينية إسرائيلية تسمي نفسها «التحرير»، وعقد تحت عنوان «الأرض لليهود لا لجميع المواطنين».

وقبل نحو عام أثار إلياهو ضجة في إسرائيل لدى إصداره فتوى تحظر تأجير بيوت للطلبة العرب الذين يدرسون في كلية صفد الأكاديمية. وسلم الدرع له وزير العلوم والتكنولوجيا الإسرائيلي دانيئيل هرشكوفيتس («البيت اليهودي»)، الذي كان ضيف الشرف في المؤتمر المذكور.

ومع أن هذا الوزير حاول أن يتنصل من أفكار إلياهو وأفعاله قائلاً إنه يخالفه الرأي، إلا إنه كان واضحًا أنه متماه كليًا مع شعار المؤتمر وغايته.

وقد بينت الحيثيات التي اقترنت بفتوى الحاخام المذكور في حينه أن رجال الدين اليهود في معظمهم مصابون بأوبئة خطرة مثل العنصرية وكراهية الآخر والجشع والاستعلاء والعدوانية، فضلاً عن قيامهم ببذل جلّ جهودهم لعرقلة أي محاولات تهدف إلى دفع العملية السياسية قدمًا.

غير أن إلياهو بالذات تحوّل إلى مثار تقدير نظرًا لكونه أحد أبرز «رموز» عملية بنيوية تحدث في إسرائيل في الآونة الأخيرة، وفحواها تكريس العنصرية إزاء العرب والأغيار عمومًا من الأسفل، والتي ما زالت تتواتر من طرف حركات يمينية جديدة ومعاهد أبحاث ذات موارد مالية كبيرة وصحف وصحافيين، وكذلك من طرف قوى دينية مرجعية مثل الحاخامين، ومن طرف المستوطنين في المناطق المحتلة.

وقد ارتفع منسوب الاهتمام بهذه العملية في الفترة القليلة الفائتة في إطار اهتمام أشمل بالبنية العامة للمجتمع الإسرائيلي كما تنعكس أساسًا في تفكير الشارع اليهودي، وخلص البعض إلى استنتاج يقول إن الفكر العنصري المسيطر على هذا الشارع يظل أقوى وأخطر مما تعبر عنه المؤسسة السياسية أو العسكرية أو التشريعية، سواء من خلال إجراءاتها الإدارية أو ممارساتها الميدانية، خصوصًا في ضوء افتقار هذا المجتمع إلى مركز قوي ذي وزن وأهمية للفكر المدني، وضعف مراكز القوى التي تعمل في موضوع حقوق الإنسان، علمًا بأن ثمة علاقة سببية بين الأمرين.

ولم يعد الموضوع مقتصرًا على التفكير فقط، بل إنه يتعدى ذلك إلى امتلاك هذا الأسفل وسائل قوة عنيفة لترجمته إلى أفعال تتحدى في الظاهر المنظومات الرسمية القائمة لتدعيم سيطرة تلك المؤسسات وترسيخ هيمنتها، بيد أنها في العمق تعبّر عن مقولة أدورنو بشأن قيام السيطرة بتفويض القوة الجسدية التي تبني سلطتها عليها إلى من تسيطر عليهم.

«عيد المساخر»: ديمومة «القبضة الحديدية» اليهودية!

(*) في آذار الفائت احتفلت إسرائيل بعيد «الفوريم» أو «عيد المساخر» والذي يعود مصدره إلى سفر إستير في كتاب العهد القديم.

ووفقًا لـ«أدبيات» وزارة الخارجية الإسرائيلية فإن هذا العيد، الذي يحتفل خلاله بذكرى خلاص اليهود وإفشال مؤامرة إبادتهم، أصبح على مرّ الأعوام رمزًا لانتصار الشعب اليهودي على سلطة لاسامية طاغية، ولذا فإنه يتسم بالمرح ويكون أشبه بعيد كرنفالي.

كذلك كان العيد لعناصر من أطياف اليمين الإسرائيلي مناسبة كي تؤكد أن الوقائع الواردة في ذلك السفر تنطوي على دلالة قيام «شعب إسرائيل» بتوثيق أواصر علاقته بـ«هويته الخاصة»، وبالتخلص من أعدائه الخارجيين والداخليين، كقول عضو الكنيست تسيبي حوتوبيلي من حزب ليكود الحاكم في صحيفة «يسرائيل هيوم» (٢٠١١/٣/١٧).

وتوكيدها يعتبر بمثابة ردّ على دعوات تصدر تباعًا عن عناصر يسارية في إسرائيل وتنادي بعدم إدراج سفر إستير في عداد النصوص المرجعية التي يوجد في شأنها «إجماع قومي يهودي» نظرًا لما اشتمل عليه من فظائع ارتكبها اليهود في مملكة فارس القديمة ضد أعدائهم، شأنه شأن سفر يهوشع الذي أورد وقائع احتلال «أرض الميعاد».

وسبق لإلياكيم هعتسني، أحد زعماء المستوطنين اليهود في الخليل الذي كان عضوًا في الكنيست، أن دعا إلى عدم التعامل مع هذا السفر بمنطق المعقولية السياسية (politically correct) الحداثيّ لأن ما جرى في ذلك الوقت كان في منزلة «حرب» بموجب المقاييس كلها وليس مذبحة ارتكبها اليهود، وفي الحرب لا يمكن التحدث على السلام مع الأعداء، بل لا يجوز التوصل إلى اتفاق سياسي معهم. وهذه العبرة من الماضي هي ما يجب استخلاصها برأيه إزاء الحاضر الذي تبدلت فيه هوية «أعداء اليهود» لكن غاياتهم بقيت على ما كانت عليه: إبادة الشعب اليهودي، أو على الأقل التسبب بذوبانه داخل المجتمعات المتعددة التي يعيش بين ظهرانيها.

ويتفق معه في هذا الاستنتاج د. يوئيل رابيل، المختص في شؤون «التاريخ اليهودي».

أمّا حوتوبيلي فتشدّد على أن أسباب العداء لليهود، أو «اللاسامية»، في الماضي والحاضر، لا تمت بأي صلة إلى ممارساتهم، ولذا فإن المحاولات التي تعزو حملة النقد الدولية الأخيرة إزاء سياسة الحكومة الإسرائيلية وممارساتها الميدانية إلى عامل انعدام مبادرة سياسية من جانبها، أو إلى عامل استمرارها في أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة، هي محاولات خطأ وتقترح حلاً مفتعلاً لهذه المشكلة، وبالتالي لا بديل من ديمومة «القبضة الحديدية» اليهودية، ومن ديمومة بقاء اليهود «شعبًا يستمتع بالاتكاء على مآسيه وعلى جرائمه»، كقول الكاتب بوعاز عفرون.

إسرائيل جيش لديه دولة!

(*) علق أحد المحللين العسكريين على آخر تقرير صدر عن مراقب الدولة الإسرائيلية بشأن إدارة عمل الجيش بالقول إنه يثبت أن إسرائيل هي جيش لديه دولة وليس العكس، وأن الجيش يتصرّف بأموال الدولة وأملاكها العامة كما يحلو له.

وقد وجّه التقرير نقدًا صارمًا إلى جميع هيئات المراقبة الخارجية للجيش والمؤسسة الأمنية، بدءًا بلجنة الخارجية والأمن في الكنيست، مرورًا بمجلس الأمن القومي، وانتهاء بالحكومة، واتهمها بالتقصير في أداء مهماتها.

وأكد على وجه الخصوص أن الجيش الإسرائيلي يقوم بإهدار المليارات بسبب إدارته الفاشلة لأملاك الدولة المودعة في يد المؤسسة الأمنية. ولذا أشير إلى أن الذين يبحثون عن المليارات الكثيرة التي تحتاج إليها خدمات التربية والتعليم والصحة والرفاه الاجتماعي سيجدونها في سلة المهملات بسبب حالة التقصير والإهمال التي تسيطر على عملية إدارة الجيش والمؤسسة الأمنية.

ويشير التقرير مثلاً إلى أن ٨٠ في المئة من أراضي الدولة (باستثناء الأراضي الموجودة في الضفة الغربية) موجودة في يد المؤسسة الأمنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتقوم هذه المؤسسة باستعمال نصف هذه الأراضي لأغراضها الخاصة، بينما تفرض قيودًا شديدة على استعمال النصف الباقي، في وقت تحتاج فيه الدولة إلى الأرض. كما أنه يبدي استغرابه من قيام المؤسسة الأمنية بمحاولات فرض سيطرتها على مزيد من أراضي الدولة.

تجدر الإشارة إلى أنه في مطلع العام ٢٠٠٩ صدر في إسرائيل كتاب بعنوان «بلد باللون الخاكي- الأرض والأمن في إسرائيل» من تأليف الباحثين عميرام أورن ورافي ريغف. وعرض بشكل مفصل خريطة الامتداد أو الانتشار الأمني الإسرائيلي جغرافيًا، وبيّن أنه على الرغم من شحّ الأرض في إسرائيل فإن ما يقارب نصف مساحة الدولة يتبع للمؤسسة الأمنية أو أنه واقع تحت تأثيرها. وتمتد هذه المساحات في كل أنحاء البلد، في المركز والأطراف، في المدن الكبرى والصغرى، في الجبال وشواطئ البحر، وكذلك في المناطق المأهولة والمفتوحة، وفي هذه المساحات كلها ثمة بنى تحتية ومناطق أمنية. والحديث هو عن ظاهرة جغرافية ليس لها مثيل في حجمها مقارنة بدول العالم الأخرى.

وأبدى المؤلفان دهشتهما من اكتشاف أن دولة إسرائيل المدنية من حيث المساحة أصغر كثيرًا مما كانا يعتقدان في السابق، وشدّدا على أن الجيش هو بمثابة دولة ظل بدلاً من أن يكون تابعًا لدولة ذات سيادة.

وسواء أكانت إسرائيل جيشا لديه دولة، أو كان الجيش دولة الظل الأقوى من الأصل، فإن محصلة ذلك هي أن الأمن لا يزال بمنزلة شيء مقدس فوق عديد الموضوعات الأخرى!.

إعداد: بلال ضاهر

علماء الآثار الإسرائيليون ما بين تزوير التاريخ والنقد العلمي

مكتشفات أثرية جديدة تفجر سجالاً قديمًا - جديدًا بشأن جوهر «مملكة داود»!

عاد السجال بين علماء الآثار الإسرائيليين «المغالين» و«المعتدلين» إلى الاحتدام مؤخرا، وذلك في أعقاب استنتاجات أحدهم بعد حفريات أثرية أجراها في الموقع الأثري خربة كيافة غربي القدس.

والمثير في الموضوع أن هذا السجال يحتدم بين فريقين: هناك من جهة علماء الآثار «المغالون»، الذين يسعون من وراء الحفريات الأثرية إلى إثبات الرواية التوراتية، ويغالون في تحقيق هدفهم هذا إلى درجة أنه تم وصفهم بأنهم «يحملون التوراة بيد وينفذون أعمال الحفريات الأثرية باليد الأخرى». ومعظم علماء الآثار هؤلاء هم من الجامعة العبرية في القدس وجامعة بار إيلان في مدينة رمات غان بوسط إسرائيل، التي تعتبر أيضا معقل اليمين العقائدي. وفي المقابل هناك علماء الآثار «المعتدلون»، الذين يتعاملون مع المكتشفات الأثرية في سياق علمي وعلماني، ولذلك فإنهم نقديون تجاه المكتشفات الأثرية والرواية التوراتية، وهم من جامعة تل أبيب.

ويسعى «المغالون» إلى إثبات العلاقة التاريخية بين اليهود وفلسطين التاريخية، مع التشديد على علاقة اليهود بالقدس.

وأكد البروفسور أهارون مئير من قسم علم الآثار في جامعة بار إيلان، في سياق تقرير نشرته صحيفة «هآرتس» في ٢٢ نيسان الماضي، أن «إحدى المشاكل هي الدوافع المتعلقة بالسياسة». ويورد مثالا على ذلك من خلال عالمة الآثار من الجامعة العبرية، الدكتورة إيلات مازار، التي تزعم أنها اكتشفت قصر «الملك داود» في حي سلوان في القدس في العام ٢٠٠٥. وقال مئير إن «مازار تدعي أنها لا تقوم بعملها بسبب دوافع سياسية لكنك ترى من يمولها [في إشارة إلى جمعيات استيطانية على رأسها جمعية «إلعاد»] وترى أيضا منطلقاتها الفكرية».

كذلك يعترف عالم الآثار الإسرائيلي الدكتور غابريئيل بركاي، الذي يعتبر أن «المملكة المتحدة»– أي «مملكة يهودا» و«مملكة إسرائيل»– هي «واقع حقيقي»، بأنه «لا شك في أن قسما من الباحثين الأوروبيين، وآخرين هنا وهناك أيضا، ينطلقون من دوافع سياسية ولا يمكن تجاهل هذا الأمر. ولا شك لدي في ذلك».

خربة كيافة

يطلق الإسرائيليون على موقع خربة كيافة اسم «شعارايم» أي المدينة ذات البابين. ويشرف على الحفريات في هذا الموقع الأثري الهام عالم الآثار من الجامعة العبرية البروفسور يوسي غرفينكل وعالم الآثار ساعر غانور.

وقال غرفينكل لـ«هآرتس» حول الموقع «لدينا هنا مدينة محاطة بحصون وسور يرتفع لستة أمتار، وكان يسكنها ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ شخص. ولن تروا في مواقع أخرى في البلاد بيوتا وأسوارا ودرجات وأبوابا واقفة كهذه». ووفقا لـ«هآرتس» فإن هذه الأسوار ما زالت واقفة وترتفع إلى مترين أو ثلاثة أمتار وتحيط بمنطقة مساحتها ٢٣ دونما وبداخلها نحو تسعين بيتا، تم اكتشاف عدد قليل منها حتى الآن.

رغم ذلك، وقبل انتهائه من العمل على اكتشاف الموقع بصورة كاملة ومن دون أن يتوفر بين يديه أي دليل مادي حقيقي، اعتبر غرفينكل أن في خربة كيافة الدليل القاطع على مدينة تابعة لـ«مملكة داود»، وفقا للرواية التوراتية والتي يُعتقد أن تاريخها يعود إلى القرن العاشر قبل الميلاد، أي إلى العصر الحديدي. وقال غرفينكل إن «هذا الدليل الأول والأخير، وحتى اليوم لم يتم العثور على أمر مشابه في أي مكان آخر في البلاد».

ويأتي الحديث عن «مملكة داود» في ظل نقاش بين علماء الآثار منذ القرن التاسع عشر، لكنه ازداد صخبا مع مرور السنين ووصل هذا السجال ذروته في العقدين الماضيين. فقد بدأت مجموعة كبيرة ويتزايد اتساعها بين علماء الآثار والباحثين في تاريخ التوراة تؤكد أن مملكة داود وسليمان بعيدة كل البعد عن الأوصاف التوراتية التي تحدثت عن مملكة موحدة وكبيرة وقوية. والسبب الأساس لهذا الموقف هو غياب مكتشفات أثرية بالإمكان نسبها بشكل واضح إلى القرن العاشر قبل الميلاد وبإمكانها دعم الإدعاء بأن مملكة مزدهرة توراتية كانت موجودة فعلا وتمتد من مدينة بئر السبع في النقب وحتى منطقة دان في أقصى شمال البلاد. ولذلك يستنتج علماء الآثار أن هذه «المملكة» في أفضل الأحوال لا تتعدى كونها كيانا قبليا قليل السكان ولم تتجاوز حدودها القدس ومحيطها القريب.

لكن غرفينكل يدعي الآن، بعد اكتشاف خربة كيافة، أن المدينة كانت محصنة بقلعة تبعد عن القدس يوما كاملا سيرا على الأقدام وتنتمي إلى «مملكة داود». ورأى أن هذه «المملكة» لم تكن كبيرة مثل أوصافها في قصص التوراة وليست صغيرة أيضا مثلما يقول علماء الآثار وباحثو التاريخ التوراتي النقديون. واعتبر غرفينكل أن «المملكة» شملت ثلاث مدن مركزية، هي القدس والخليل وخربة كيافة. ويجند علماء آثار آخرون من مجموعة «المغالين» المكتشفات في خربة كيافة لدعم مزاعمهم حول وجود «مملكة موحدة وكبيرة» في القرن العاشر قبل الميلاد. وقالت مازار في هذا السياق إن «الموقع يعكس بوضوح سلطة لديها قدرة وألزمت الاستناد إلى ضواح. هل بالإمكان افتراض عدم وجود ضواح واسعة على ضوء هذه المكتشفات الأثرية؟ هذا لا يقبله العقل».

من جانبه يعترف غرفينكل أن مجال اختصاصه ليس فترة العصر الحديدي، الذي يعتقد أن «مملكة داود وسليمان» تعود إليه، وإنما العصر الحجري والعصر البرونزي اللذين جاءا في أعقابه. وقال «لم أحضر إلى هنا لأبحث عن داود. ولم يكن لدي رأي في هذه النقاشات». وأوضح أنه اقتحم هذه الحفريات الأثرية في أعقاب خروج قسم كبير من جيل علماء الآثار التوراتيين إلى التقاعد، وبعد أن بدأ قسم علم الآثار في الجامعة العبرية يبحث عن باحثين للقيام بحفريات تعود إلى العصرين البرونزي والحديدي. وقال غرفينكل إنه درّس علم الآثار لهذين العصرين وأنه «كنت جاهزا من الناحية المهنية وأردت العمل في العصر الحديدي في يهودا [أي منطقة القدس وجنوب الضفة الغربية]».

وبدأ غرفينكل الحفريات الأثرية في خربة كيافة في العام ٢٠٠٧. وقال إنه وجد طبقتين أثريتين، واحدة من فترة الإسكندر المقدوني والثانية من العصر الحديدي. وقال إنه في موقع خربة كيافة «يوجد طبقات لعشرين مدينة، واحدة فوق الأخرى، ومدينة تحفر إلى مدينة أخرى أقدم وتسرق منها حجارة وهناك فوضى. وأنا أفضل الحفر في مناطق ذات فترة واحدة أو اثنتين وعندها الضرر من طبقة إلى أخرى يكون أقل».

وقال غرفينكل إن خربة كيافة هي مدينة «شعارايم»، أي المدينة ذات البابين، المذكورة في سفر صموئيل الأول في التوراة. وادعى أنه وجد بابين، في الغرب والجنوب، وأنه «لن تجد مدينة أخرى في [مملكتي] إسرائيل ويهودا لديها بابان». واستطرد قائلا إنه «في التوراة تم ذكر شعارايم فقط في فترة داود، في منطقة وادي هإيلاه، عندما قتل داود جولييت، وكان الفلسطينيون [القدماء] يهربون عبر شعارايم».

إجماع وخلاف

يسود بين علماء الآثار إجماع واحد نادر وهو أن خربة كيافة هي موقع أثري مثير للإعجاب والفضول للغاية. لكن أي شيء آخر هو محل خلاف. إلا أن البروفسور يسرائيل فينكلشتاين، من قسم علم الآثار في جامعة تل أبيب، والباحث النقدي الأبرز، وأحد الذين صاغوا نظرية عدم وجود أساس تاريخي هام للرواية التوراتية، يقول إنه ليس واثقا أبدا بأن خربة كيافة، التي يحفر فيها غرفينكل، هي مدينة يهودية تابعة لـ«مملكة داود»، ولا حتى مدينة فلسطينية أو كنعانية. وأضاف أنه حتى لو كانت هذه مدينة يهودية فإنه لا يرى بذلك أنها تعزز وجود مملكة متطورة في فترة داود.

لكن بين علماء الآثار «المغالين» يوجد مؤيدون لغرفينكل، بينهم مازار، التي تزعم أنها اكتشفت قصر «الملك داود» في حي سلوان. و«اكتشافها» هذا واجه انتقادات كثيرة من علماء آثار إسرائيليين. وتستند مازار في اكتشافها إلى تأريخ قطعة فخارية تم العثور عليها فوق طبقة حفرت فيها وتحتها ولكن ليس في الطبقة نفسها، التي تزعم أن «قصر داود» تواجد فيها. وفيما تدعي مازار أن تاريخ المبنى يعود إلى القرن العاشر قبل الميلاد، يؤكد علماء آثار كثيرون أن المبنى يعود إلى فترة لاحقة. وأشارت «هآرتس» إلى أنه حتى في موقع الانترنت لـ«مدينة داود» في سلوان، الذي تديره جمعية «إلعاد» الاستيطانية، لا يسارعون إلى التأكيد أن الحديث يدور على «قصر داود».

واكتشفت مازار في حفريات أجرتها مؤخرا سورا طوله سبعين مترا وارتفاعه ستة أمتار في المنطقة نفسها وتدعي أن تاريخه يعود إلى فترة الملك سليمان. وتعرضت مازار في هذه الحالة أيضا إلى انتقاد علماء الآثار، ليس من جانب المجموعة النقدية فقط وإنما أيضا من جانب مجموعة «المغالين» أيضا.

نقد التوراة

في سنوات العشرين والثلاثين من القرن الماضي بدأ يتبلور جيل من علماء الآثار التوراتيين في الغرب، على رأسهم الباحث الأميركي وليام أولبرايت، الذي قضى سنوات عديدة في فلسطين. وكان أولبرايت بروتستانتيا مؤمنا ونجلا لوالدين مبشرين ومن أبرز الباحثين البريطانيين والفرنسيين والألمان والأميركيين الذين راحوا يبحثون عن المصادر الثيولوجية، أي علم الديانات، في الهلال الخصيب منذ نهاية القرن التاسع عشر. واعتبر هؤلاء الباحثون الغربيون أن قصة خروج اليهود من مصر واحتلال البلاد بقيادة يهوشع بن نون هي حقائق تاريخية. ووافقوا على وجود أخطاء وعدم دقة في بعض تفاصيل الرواية التوراتية، لكنهم اعتبروا أن هذه الرواية بمجملها كانت صادقة وقابلة للإثبات من خلال حفريات أثرية.

ومع قيام دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، انضم إلى هؤلاء الباحثين الغربيين جيل جديد من علماء الآثار الإسرائيليين. وكانت غاية علماء الآثار الإسرائيليين الجدد، وفي مقدمهم يغئال يادين وبنيامين مازار، جد إيلات مازار، تزويد المهاجرين اليهود إلى فلسطين بجذور تربطهم بالماضي القديم. ووفقًا لـ«هآرتس» فقد كانوا في أبحاثهم وحفرياتهم «يمسكون كتاب التوراة بيد ويجرون الحفريات الأثرية باليد الثانية».

وقال البروفيسور فينكلشتاين في هذا السياق إنه «كانت هنا حاجة عميقة إلى إنشاء ثقافة ومنح جذور للأشخاص الذين جاؤوا من قوميات وأماكن عديدة. وقد كان علم الآثار أداة قوية جدا للقيام بذلك». وأضاف أن جميع علماء الآثار «كانوا مجندين لذلك انطلاقا من إيمان داخلي عميق، وهذا حسنٌ. وقد رأى يادين أن التاريخ يكرر نفسه، بمعنى احتلال البلاد في حينه واليوم، ومملكة داود وسليمان المزدهرة في حينه تزدهر اليوم، وها هو نظام ديمقراطي قد قام في الشرق الأوسط. وعلماء الآثار لعبوا دورا بين الماضي والحاضر ولا يمكن انتقادهم على ذلك».

إلا أنه في ٢١ تموز من العام ١٩٩٣ بدأ فصل جديد في السجال بين علماء الآثار، في أعقاب العثور على مكتشف أثري في منطقة دان بشمال البلاد. فقد كشف عالم الآثار البروفسور أبراهام بيران والباحثة غيلا كوك حجرا بازلتيا عليه كتابة باللغة الآرامية تضمنت كلمة «بيتداود»، بكلمة واحدة. وتم تأريخ الكتابة على هذا الحجر بأنها تعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد. ووفقا لعالم الآثار فإن الكتابة على الحجر البازلتي تضمنت تفاخر أحد ملوك آرام بأنه قتل سبعين ملكا وبينهم يهورام بن آحاب ملك «مملكة إسرائيل» ومن نسل داود. واتهم علماء آثار البروفسور بيران بتزوير الكتابة على الحجر البازلتي، لكنهم اعتبروا لاحقا أن هذا أول دليل خارج التوراة على وجود «سلالة داود».

ودفع هذا الاكتشاف علماء الآثار النقديين إلى إعادة النظر في أفكارهم. وكان فينكلشتاين بين الأوائل الذين تولوا هذه المهمة. وفي منتصف سنوات التسعين نشر مجموعة مقالات، لكن الأهم من ذلك كان نشر كتاب «بداية إسرائيل» الذي ألفه مع عالم الآثار والباحث الإسرائيلي، الذي يعمل في جامعات أميركية، نيل آشير سيلبرمان، واستعرضا فيه نظريتهما حيال مصداقية الرواية التاريخية.

ورأى الباحثان في كتابهما «بداية إسرائيل» أن المملكتين، أي «مملكة يهودا» و«مملكة إسرائيل»، نشأتا من الشعوب الكنعانية المحلية ولم تكونا مكونتين من شعب موحد ومبلور تحرر من العبودية في مصر واحتل البلاد بقيادة يهوشع بن نون. ويشدد الباحثان الإسرائيليان على أنه في القرن العاشر قبل الميلاد، وخلافا للرواية التوراتية، لم تكن هناك «مملكة موحدة». وأنه في القرن التاسع قبل الميلاد بدأت تتبلور «مملكة إسرائيل» وازدهرت في القرن الثامن قبل الميلاد بعد احتلالها على أيدي مملكة آشور الآخذة بالاتساع. وفي مقابل ذلك فإن «مملكة يهودا» كانت صغيرة وتحولت إلى كيان هام في فترة متأخرة، في القرن السابع قبل الميلاد. ووفقا للمؤلفين فإن النص التوراتي الأول تمت كتابته في هذه الفترة بعد تشتيت «الأسباط العشرة» في «مملكة إسرائيل» الشمالية ووصولها إلى «مملكة يهودا».

وأكدت «هآرتس» أن هناك إجماعا واسعا بين علماء الآثار والباحثين التوراتيين يقضي بأن قصص الأنبياء والخروج من مصر واحتلال أرض كنعان لا يوجد لها أي أساس تاريخي ومكتشفات أثرية من شأنها أن تدعمها. وحتى أن أحد أبرز علماء الآثار «المغالين» والحائز على «جائزة إسرائيل»، البروفسور عاميحاي مازار، من الجامعة العبرية، أقرّ في حديث لـ«هآرتس» أنه «لا يمكن التعامل مع جميع القصص وحتى احتلال البلاد على أنها أحداث تاريخية».

من جانبه يصر فينكلشتاين على أن «المملكة المتحدة» التي امتدت من دان وحتى بئر السبع، أو حتى نهر الفرات في العراق، لم تكن موجودة أبدا. وفيما يتعلق بخربة كيافة والمدينة ذات البابين، يؤكد فينكلشتاين أنه «لا يوجد بابان هناك، وإنما يوجد باب واحد، الباب الغربي. و٩٠٪ مما تراه في الباب الجنوبي هو إعادة لبنائه. وأنا أعتزم نشر صورة لنهاية الحفريات وصورة بعد إعادة بنائه وسيرى كل عاقل أنه لم يكن هناك باب [جنوبي]».

ويدل كل ما جاء في هذا التقرير على أمرين أساسيين: الأول، سعي علماء آثار، خصوصا أولئك المرتبطين والممولين من المشروع الاستيطاني الإسرائيلي، إلى تزوير تاريخ البلاد. والثاني أن إجماع غالبية علماء الآثار الإسرائيليين على أن الرواية التوراتية بشأن الخروج من مصر واحتلال أرض كنعان على أيدي يهوشع بن نون لا تستند إلى أساس تاريخي، يعبر عن جرأة وشجاعة علمية، تعني بالأساس نفي «الوعد الإلهي» بما يسمى «أرض إسرائيل»، ما يسحب البساط من تحت أقدام الرواية الصهيونية.

صورة من موقع (خربة كيافة) الذي أجّج الادعاءات بشأن (مملكة داود)!

الإجرام المنظم يتوغل في البلديات الإسرائيلية!

بدأ المفتش العام الجديد للشرطة الإسرائيلية يوحنان دانينو بمزاولة مهمات منصبه في الأول من أيار الحالي، في وقت يشكو فيه هذا الجهاز من نقص كبير جدا في القوى البشرية بموازاة تصاعد الفساد والإجرام المنظم. وطالب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو المفتش العام الجديد، خلال خطاب ألقاه في حفل تنصيبه، بالتركيز على محاربة الفساد والجريمة المنظمة.

ويعرف دانينو كأحد ضباط الشرطة الذين يحاربون الفساد، بسبب منصبه السابق وهو قائد وحدة التحقيقات والمباحث. وقد برز خلال حفل تنصيبه غياب رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» ووزير الخارجية أفيغدور ليبرمان. وعزت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذا الغياب إلى أن دانينو كان مسؤولا عن التحقيقات معه في شبهات فساد أوصى في نهايتها، عندما حول ملف التحقيق إلى النيابة العامة، بتقديم لائحة اتهام جنائية ضد الوزير تشمل تهم فساد عديدة أبرزها تلقي الرشى. وكان المستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين قد أعلن، مؤخرا، عزمه تقديم لائحة اتهام ضد ليبرمان، بعد إجراء استجواب أخير ضده، تتضمن مخالفات فساد خطيرة، لكنها لن تتضمن تلقي رشى. وبين التهم التي ستوجه إلى ليبرمان خيانة الأمانة وغسيل الأموال.

وتتفاقم قضية الفساد والجريمة المنظمة في منطقة وسط إسرائيل، وفي مدينة تل أبيب والمدن المجاورة لها تحديدا. ويشكو قادة الشرطة، إضافة إلى النقص في عدد أفراد الشرطة، من ظروف عمل أفراد الشرطة ومكانتهم في المجتمع الإسرائيلي في وقت تتصاعد فيه التحديات التي تواجهها الشرطة. ويوضح هذا الوضع القائد السابق للشرطة في منطقة تل أبيب، شاحر أيالون، الذي تم تعيينه قائدا لجهاز الإطفاء الإسرائيلي.

وقال أيالون في مقابلة صحافية أدلى بها قبل أسبوعين إنه «يوجد اليوم في الجهاز عدد كبير من أفراد الشرطة الذين يفتقرون إلى ما أسميه بالحاسة السادسة، أي غريزة الشرطي في التعرف على المخاطر والمشاكل التي يواجهها في الشارع. ويخدم ابني في سرية إغوز [إحدى وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي]، وقد قلت له أن يشجع زملاءه على الانخراط في صفوف الشرطة، إذ أن الحديث يدور على أشخاص هم ملح الأرض، لكنه سخر مني وقال إنه مع الراتب الذي يتقاضاه أفراد الشرطة لن يوافق زملاؤه على الانخراط في العمل في الشرطة [هآرتس – ٢٩،٤،٢٠١١]».

وأكد أيالون موافقته على أقوال نجله مشددا على أنه «إذا أردنا اليوم تجنيد أشخاص نوعيين فإن اللعبة اسمها شروط عمل جيدة وراتب جيد. والحل هو تجنيد أفراد شرطة حرفيين ونوعيين، تجنيد أشخاص لا يغادرون العمل في الشرطة بعد خمس سنوات بعد أن يدركوا أن الشرطي لا يمكنه إعالة عائلته، إذ لا يمكن أن يدفع الشرطي ثمن اتصالاته الهاتفية خلال قيامه بعمله. وليس معقولا أن يدفع الشرطي من جيبه أجرة سفره في الحافلة من أجل الوصول إلى مركز الشرطة للقيام بورديته. وأحيانا أرى أفراد الشرطة الشبان وأقول لنفسي إنهم ساذجون لأنه وافقوا على العمل في ظروف كهذه».

المنظمات الإجرامية

ويشير أيالون إلى القضايا التي تواجهها الشرطة في منطقة تل أبيب، وهي شبيهة بتلك التي تواجهها الشرطة في المناطق الأخرى. وأبرز هذه القضايا هي الجريمة المنظمة، التي تتصاعد باستمرار وتلائم نفسها مع التطورات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، وهي مرتبطة بالفساد، أو لعلها تخلق الفساد وتشجعه، خصوصا وأن الأمر يتعلق بالمال، بل بأموال كثيرة.

في العام ٢٠٠٨ أقامت الشرطة في منطقة تل أبيب وحدة خاصة أطلق عليها اسم «لاهف ٤٣٣» وتولت معالجة أمر غالبية المنظمات الإجرامية. وقال أيالون إن «جميع العائلات الإجرامية تنشط في تل أبيب أيضا لكونها مفترقا مركزيا». وشدد على أنه على الرغم من نجاح الشرطة في الكشف عن التنظيم الإجرامي الذي يقوده عزات حامد من يافا والتنظيم الإجرامي الذي تقوده عائلة عزرا من مدينة أور يهودا، إلا أن التنظيمات الإجرامية تمكنت من تركيز قسم كبير من نشاطها في تل أبيب والمدن المجاورة «بصورة مثيرة للقلق».

وأكد أن «المنظمات الإجرامية حاولت الدخول إلى البلديات والمجالس المحلية، وفي بعض الحالات التي تجري في منطقة تل أبيب نجحت هذه المنظمات في التغلغل إلى البلديات. وهذه المنظمات تحاول الدخول إلى مجال العقارات والمناقصات الداخلية في البلديات المختلفة. وهذا موضوع يثير قلق الشرطة وبحق، لأن الحديث يدور على وقود جديد يتم ضخه للمنظمات الإجرامية».

وأضاف أيالون أن «المنظمات الإجرامية تملك اليوم نوادي ليلية في تل أبيب والمنطقة، وتعمل في مجال جمع الحديد والزجاجات الفارغة وإعادة إنتاجها وفي تجارة الخضراوات بالجملة. وعمليا تعمل هذه المنظمات في كل مجال يسهل فيه إخفاء الدخل. ورغم أن الشرطة غير قادرة على التغلب بالكامل على الجريمة المنظمة، إلا أنها تحاول الوصول إلى هذه التنظيمات بشكل معقول. لكن هناك من يستطيع أن يملأ الفراغ مكان أية منظمة إجرامية تخرج من النشاط في مجال معين، لأن الحديث يدور على الكثير من المال».

ولفت إلى أن الشرطة تواجه في الفترة الأخيرة جبهة جديدة، وقال إن «التنظيمات الإجرامية تسيطر على المراهنات غير القانونية في شبكة الانترنت، ويوجد حولها عالم كامل من الإجرام بحجم يتسع باستمرار. وفي الماضي كانت التنظيمات الإجرامية تمتلك دور الزنى والكازينوهات، أما الآن فأصبح هناك العالم الافتراضي. وهم يعرفون دائما كيف يلائمون أنفسهم للواقع الجديد».

المهاجرون الأفارقة

واعتبر أيالون أن إحدى المشاكل التي تواجهها الشرطة، وخصوصا في منطقة تل أبيب، هي ظاهرة تكاثر المهاجرين الأفارقة، الذي يتسللون إلى إسرائيل عبر الحدود مع مصر. ويصل قسم كبير من هؤلاء المهاجرين، الذين يقدر عددهم بأكثر من ٣٥ ألفا، إلى جنوب تل أبيب. وقال إنهم يشكلون «مشكلة خطيرة». وقد بادر إلى إقامة مركز للشرطة خصيصا لمواجهة المهاجرين الأفارقة.

رغم ذلك، فإن أيالون يشدد على أن جميع الأنشطة التي تمارسها الشرطة ضد المهاجرين ليست كافية، وأن الحل موجود لدى الحكومة الإسرائيلية وأن عليها اتخاذ القرارات اللازمة في هذا السياق. والجدير بالذكر أن القوانين الدولية تلزم إسرائيل بالتعامل مع المهاجرين الأفارقة، أو مع غالبيتهم على الأقل، على أنهم لاجئون، إذ أن قسما كبيرا منهم لجأوا إليها من أوطانهم التي تعاني من حروب أهلية. وتفيد التقارير الإسرائيلية أن قسما من هؤلاء الأفارقة هم مهاجرو عمل.

وقال أيالون إن «ظاهرة الأجانب يجب أن تعالج على المستوى الوطني وألا تكون مشكلة لشرطة منطقة تل أبيب، ونحن كشعب إسرائيل لا نساعد هؤلاء المهاجرين، بل نجعلهم يعيشون في أوهام وحسب، ولا يمكننا أن نقبلهم كجزء من دولة إسرائيل ولن يتم قبولهم كإسرائيليين رسميين أبدا».

وادعى أيالون أن المهاجرين الأفارقة الذين يحضرون إلى هنا يهربون من التجند للجيش في دولهم، ويأتون من أجل رفع مستوى معيشتهم في إسرائيل. ولا توجد هنا بنية تحتية قادرة على استيعابهم.

العنف

تعتبر قضية العنف إحدى المشاكل التي تواجهها الشرطة الإسرائيلية، وخصوصا في محيط النوادي الليلية وأماكن الترفيه المنتشرة بكثرة في تل أبيب خصوصا. وقال أيالون إنه في العام ٢٠٠٩ باتت أحداث العنف في أماكن الترفيه في تل أبيب تهديدا داهما على الجمهور الذي يرتاد هذه الأماكن. وفي محاولة لخفض مستوى العنف قرر أيالون في حينه نصب حواجز في المناطق التي تقع فيها أماكن الترفيه وأصدر أوامر لأفراد الشرطة بتفتيش أي شخص يتم الاشتباه بأنه يحمل سكينا أو سلاحا من أي نوع.

وقال «لقد حاربنا العنف في النوادي الليلية وأغلقنا العشرات منها التي لم تستجب للمواصفات. ولم نتسامح مع النوادي التي سمحت بدخول رواد أكثر من العدد المسموح به. وأصحاب النوادي عبروا عن غضبهم، لكننا أوضحنا لهم أن حريقا واحدا قد يحدث ويسقط فيه ضحايا سيؤدي إلى إغلاق عدد كبير من النوادي وسيلحق ضررا بدخلهم. وقد تفهموا هذا الأمر. وفي السنتين الأخيرتين لا توجد حالات قتل داخل النوادي الليلية، لأنهم أدركوا أنه إذا دخل رواد يحملون السكاكين وحدث شيء ما فإن النادي سيغلق فورا». لكن أيالون أشار إلى أنه لم يتم القضاء على العنف وإنما «الأحداث التي وقعت في السنتين الأخيرتين كانت خارج النوادي وليس بداخلها. واليوم لا يوجد ارتفاع في مستوى العنف في مناطق النوادي الليلية».

رغم انخفاض نسبة العنف بـ ٥٠٪، وفقا لأيالون، إلا أنه شدد على أن «ثمة قلقا على سلامة الجمهور» وذلك بسبب عدم حدوث ارتفاع في عدد أفراد الشرطة. وقال إنه «لا يوجد عدد كاف من أفراد الشرطة الذي يعملون في الدوريات التي تجوب الشوارع. على الجميع أن يدرك أنه لا توجد في إسرائيل مناعة ضد العنف. وببساطة علينا أن ننزل المزيد من أفراد الشرطة إلى الشوارع. ووفقا للوضع اليوم فإن هناك نقصا في عدد أفراد الشرطة بما يشكل خطرا على الجمهور. وقد تم المس بقدرة رد فعل الشرطة على الأحداث».

وقال أيالون إن عدد أفراد الشرطة في منطقة تل أبيب الذين يعملون في ثلاث ورديات هو ثلاثة آلاف «وهذا العدد غير كاف». وأوضح أن «الاعتقاد السائد هو أن منطقة تل أبيب للشرطة مسؤولة عن مدينة تل أبيب فقط، لكن الواقع هو أنها مسؤولة عن كل منطقة غوش دان [أي مدينة تل أبيب والمدن المجاورة لها]. وفي السنوات الأخيرة حدث ارتفاع كبير في حجم البناء في المنطقة، وتم بناء أحياء كاملة في مدن مثل كريات أونو ويهود وبني براك وتل أبيب وهرتسيليا. كذلك تمت إضافة أماكن ترفيه كثيرة ومتنزهات في تل أبيب. لكن رغم ذلك لم يضف حتى شرطي واحد إلى منطقة تل أبيب. عدد السكان ازداد والأماكن الإشكالية ازدادت لكن الشرطة بقيت على حالها من حيث القوى البشرية».

وإضافة إلى مهام الشرطة المعروفة فإنه خلال السنتين الماضيتين وبالتعاون مع قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي، ألقيت على أيالون مهمة تجهيز منطقة تل أبيب لمواجهة وضع تتعرض له لهجمات صاروخية. وادعى أيالون أن الشرطة في المنطقة جاهزة لمواجهة كافة السيناريوهات، وقال إن «تل أبيب دخلت في مرمى تهديد صواريخ أعدائنا. ولقد أدركنا هذا في السنوات الأخيرة. والشرطة في المنطقة تجهز نفسها منذ فترة طويلة لليوم الذي ستتحقق فيه هذه السيناريوهات. وستضطر الشرطة إلى توفير رد أولي إلى حين وصول قوات الجيش وقوات الإنقاذ الأخرى».

وجهة نظر إسرائيلية بشأن أداء السلطة الفلسطينية عقب الثورات العربية وقبل المصالحة

بناء الدولة الفلسطينية في غياب شرعية سلطوية!

بقلم: إفرايم لافي (*)

مسيرة شبابية تطالب بانهاء الانقسام.

يسود في مناطق السلطة الفلسطينية في السنوات الأخيرة هدوء أمني نسبي، مرده خشية الجمهور الفلسطيني من قبضة إسرائيل القوية ومن العودة إلى مظاهر الفوضى والفلتان.

وقد لاحظنا أن الثورات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي ضد أنظمة الحكم الديكتاتورية لم تؤد حتى الآن إلى اندلاع احتجاجات مماثلة في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية. فالسلطة وأجهزتها الأمنية يفرضان القانون والنظام ويعملان ضد حركة «حماس» بالتعاون مع أجهزة الأمن الإسرائيلية، وذلك كجزء من فكرة المحافظة على الهدوء الأمني من أجل بناء مؤسسات واقتصاد الدولة العتيدة. وقد تمكنت حكومة السلطة الفلسطينية، بفضل السياسة التي اتبعها الرئيس محمود عباس (أبو مازن) ورئيس الوزراء سلام فياض، من إصلاح وترميم مؤسسات ووزارات السلطة وأجهزتها الأمنية، وزيادة النجاعة والشفافية في عمل هذه الوزارات والأجهزة وحققت نتائج ملموسة في مجال تطبيق القانون ومكافحة الفساد، وعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وإلى جانب ذلك عملت السلطة على استقطاب استثمارات أجنبية وشجعت القطاع الخاص سعيا لدفع جهود التنمية الاقتصادية وتطوير مصادر تشغيلية بغية الحد من البطالة. وكل ذلك شجع المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للسلطة الفلسطينية ماديا وسياسيا.

مع ذلك فإن زعامة السلطة لا تستبعد اليوم إمكانية تطور مزاج جماهيري سلبي ضدها في الضفة الغربية بتأثير ما يشهده العالم العربي من أحداث وانتفاضات ضد الأنظمة الحاكمة، ولذلك فهي تصغي لأصوات النقد بشأن شرعية استمرار حكمها ومدى تمثيلها للشعب الفلسطيني بكل فئات ومناطق تواجده.

وقد أبدت زعامة السلطة حذراً وحرصا على عدم تأييد الثورات الشعبية في تونس ومصر، لكنها سمحت بخروج مظاهرات تأييد لها، وشرعت في الوقت ذاته في تسويق رزمة خطوات في مجال الديمقراطية، كالإعلان عن تغيير الحكومة والتحضير لإجراء انتخابات عامة ومحلية والدعوة إلى المصالحة الوطنية، وذلك في محاولة لتوجيه الاحتجاج الشعبي المحتمل ضد الاحتلال من جهة، وضد الفيتو الذي فرضته الولايات المتحدة في موضوع البناء في المستوطنات، من جهة أخرى.

مواجهة تحدي الشباب وخطر الشبكات الاجتماعية

يبلغ تعداد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢ر٤ مليون نسمة، وتعتبر نسبة الشباب في صفوفهم عالية بشكل خاص، إذ يشكل الأولاد الذين تصل أعمارهم حتى عشرين عاما ٥٧٪، فيما تصل نسبة الذين هم دون الـ ٢٥ عاما إلى ٦٥٪.

كذلك فإن مستوى التعليم في صفوفهم مرتفع نسبيا مقارنة مع الدول العربية المجاورة، هذا فيما أشارت معطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة البطالة (بين الفلسطينيين في الضفة الغربية) بلغت في الربع الأول من العام ٢٠١٠ حوالي ٥ر١٦٪ (١ر١٨٪ في الربع الأول من ٢٠٠٩)، وإلى أن الجزء الأكبر من هذه البطالة هو في صفوف الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما و٢٩ عاما. كذلك فإن نسبة مشاركة النساء في سوق العمل (٧ر١٨٪ فقط من قوة العمل) تعتبر متدنية بمقاييس عالمية.

وعلى الرغم من التحسن، الذي أحدثته سياسة حكومة فياض، في مؤشرات الانتعاش والتنمية الاقتصادية، كالارتفاع المطرد في الناتج القومي الخام وانخفاض معدلات البطالة والتضخم المالي، إلا إن النمو الاقتصادي حدث بشكل أساس في المدن الكبيرة، في حين لم يطرأ أي تحسن ملموس في مستوى المعيشة المتدني في القرى والبلدات ومخيمات اللاجئين في الضفة الغربية. كذلك فإن نسبة البطالة في صفوف الأكاديميين الفلسطينيين ما زالت قريبة من معدلات البطالة في صفوف باقي فئات السكان، وهي مرتفعة أكثر (بين الأكاديميين) في مناطق الأطراف، في شمال الضفة وجنوبها. إلى ذلك، فقد أظهرت أبحاث واستطلاعات تدني مستوى الاهتمام والمشاركة السياسية في المجتمع الفلسطيني، وأشارت بصورة خاصة إلى وجود ظواهر عدم ثقة وعزوف واغتراب في صفوف الشبان الفلسطينيين تجاه المؤسسة السياسية، وإلى أن أحد أسباب ذلك هو خيبة الأمل من الأحزاب والفصائل المختلفة، التي لم تنجح في التحول من حركات ثورية إلى أحزاب سياسية، ومن هنا باتت هذه الفصائل تعتبر مجرد أطر لتحقيق مصالح شخصية أو حزبية ضيقة.

غالبية الجمهور الفلسطيني لا ترى فوارق بين يمين ويسار، أو بين «فتح» و«حماس»، بل وسئمت من هاتين الحركتين المركزيتين اللتين لم تبرهن أي منهما على أنها أفضل من الأخرى في التصدي للمسألة السياسية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وفي ظل هذه الظروف بدأت تبرز في صفوف الشباب نزعة فردية تعطي الأولوية للاهتمام بالتعليم والعمل والتقدم الشخصي، عوضا عن الاهتمام بالقضايا الوطنية والجماعية. وعلى سبيل المثال لم تجر، في أثناء عملية «الرصاص المصبوب» (الحرب على غزة)، مظاهرات شبابية ضد إسرائيل أو مظاهرات تضامن مع أهالي قطاع غزة. في الوقت ذاته فإن المجتمع الفلسطيني يتمتع بانفتاح على وسائل الإعلام والقنوات الفضائية والانترنت ومحطات إذاعة وتلفزة محلية، حيث يتسم موقف السلطة الفلسطينية تجاهها بالليبرالية مقارنة مع تعامل الأنظمة العربية الأخرى. وتعتبر نسب الدخول إلى شبكة الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي مرتفعة في صفوف المجتمع الفلسطيني مقارنة مع مجتمعات عربية أخرى، مع ذلك فإن طابع برامج وسائل إعلام السلطة الفلسطينية، وحتى وسائل الإعلام المحلية- الخاصة، يدل على أنها ما زالت وسائل أعلام مجندة. هذا الأمر يدل، فيما يدل، على غياب التدخل والدافع في صفوف الشبان نحو إحداث ثورة إعلامية. وعلى ما يبدو فإن لا يوجد لدى الشبان الفلسطينيين حاليا هدف مشترك ملموس لدفع أجندة اجتماعية أو سياسية جديدة. مع ذلك فقد ظهرت في المجتمع الفلسطيني، عقب أحداث تونس ومصر، بوادر سجال عام حول تأثير الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، وسارعت القيادة الفلسطينية إلى استغلال هذا السجال لأغراضها، ساعية لإثبات قربها من الجمهور وهمومه، وبدأت باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي من أجل تجنيد الشبان لخدمة «الأهداف الصحيحة» وفق رؤيتها- أي ضد الاحتلال والانقسام- وذلك درءا لخطر استخدام هذه الوسائل ضدها. غير أن الشبان لم يستجيبوا إلا بشكل محدود جدا لدعوة قيادة السلطة وحركة «فتح»، كما أن المظاهرات التي دعي لها في ١٥ آذار الماضي، لم تتسم بطابع جماهيري عفوي، وإنما شارك فيها بضعة آلاف من الشبان المدفوعين ومعظمهم من نشطاء «فتح»، ورجال ونساء من موظفي السلطة الفلسطينية، وقد دلت الشعارات التي رفعت في المظاهرات على عدم وجود هدف مشترك للمتظاهرين، وباستثناء شعار «إنهاء الاحتلال والانقسام» فقد رفعت فصائل اليسار شعارات تدعو للإصلاح في منظمة التحرير الفلسطينية. ولعل من اللافت أن المظاهرات والمسيرات التي نظمتها فصائل اليسار الفلسطيني في إحياء المناسبات مثل ذكرى انطلاقاتها كانت أكبر وأوسع مقارنة مع سنوات سابقة، وعلى ما يبدو فإن الفراغ السياسي الذي تتركه الحركتان المركزيتان (فتح وحماس) بات يستقطب ويدفع قسما من الشباب نحو أطر بديلة، تقترح أجندة وطنية- مدنية، لا تتعارض مع خطة سلام فياض لبناء الدولة.

مسألة الشرعية ومواجهتها

ينبع الاعتراض على شرعية السلطة الفلسطينية بصورة رئيسة من حقيقة عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية بعد انتهاء فتراتها المقررة بموجب القانون. فقد انتهت فترة ولاية عباس كرئيس منتخب كما انتهت ولاية المجلس التشريعي الذي لم يعد يزاول مهامه منذ فترة طويلة. وكان فشل محاولات التوصل إلى مصالحة وطنية بين حماس وفتح بوساطة مصرية قد حال دون إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في موعدها (كانون الثاني ٢٠١٠) أو في موعد لاحق. وقد نظمت قيادة منظمة التحرير، قبل قرابة العام، الواقع السلطوي في إطار قانوني ومن ضمن ذلك ولاية عباس كرئيس للسلطة إلى أن تجري الانتخابات. وفي مجال السلطات المحلية نشأت مشكلة دستورية بعدما أقيل رؤساء مجالس محلية منتخبون، رشحوا من طرف حركة «حماس»، وألغيت الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في صيف العام الماضي. كذلك فإن حكومة السلطة الفلسطينية هي حكومة معينة تتألف من تكنوقراط ولا تحظى بتأييد القوى السياسية في المجتمع الفلسطيني. وهي تعمل دون سند دستوري ودون رقابة برلمانية من قبل المجلس التشريعي، وفي ظل غياب فصل السلطات تركز هذه الحكومة في أيديها، كسلطة تنفيذية، صلاحيات واسعة في المجالين التشريعي والتنفيذي من دون أية رقابة عامة.

عقب الانتفاضات الشعبية في العالم العربي وسقوط النظامين التونسي والمصري، سارعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية للإعلان (في ١٢ شباط الماضي) عن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حتى أيلول ٢٠١١. وقد جاء هذه الإعلان مصحوبا بتصريحات مؤداها أن الانتخابات هي الوسيلة الوحيدة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعهدت قيادة المنظمة بأن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وتحت إشراف دولي. بعد ذلك توصل أبو مازن إلى تقدير بأن إجراء الانتخابات العامة لن يكون ممكنا في ظل استمرار الانقسام والقطيعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ١٣ شباط أعلن عن قرار بحل الحكومة الفلسطينية تمهيدا لتشكيل حكومة جديدة تضم ممثلين عن حركة «فتح» وفصائل أخرى، وقال أعضاء المجلس الثوري لحركة «فتح» بأنهم يوافقون على تعيين سلام فياض رئيسا للحكومة من أجل ضمان دعم الولايات المتحدة للسلطة، لكنهم طالبوا بإسناد الحقائب المركزية في الحكومة لشخصيات فتحاوية. هذه الخطوات سبقها قرار السلطة بالاستجابة لأمر المحكمة العليا الفلسطينية بشأن وجوب إجراء الانتخابات للسلطات المحلية، وذلك في أعقاب نضال قضائي وشعبي قادته أحزاب اليسار مثل الجبهة الشعبية وحزب الشعب و«المبادرة الوطنية الفلسطينية» بزعامة مصطفى البرغوثي، لإرغام السلطة على تنظيم هذه الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في صيف العام ٢٠١٠. على أثر ذلك أعلن وزير الحكم المحلي في حكومة فياض أن انتخابات السلطات المحلية ستجري في صيف العام ٢٠١١. ورغم أن زعامة حركة «حماس» في قطاع غزة ظلت على موقفها المناوئ للسلطة الفلسطينية وحكومتها في الضفة الغربية، إلا إن رياح التغيير التي هبت على العالم العربي ودعوات الفصائل الفلسطينية لوضع حد للانقسام الداخلي، دفعت رئيس حكومة «حماس» في غزة إسماعيل هنية، إلى توجيه دعوة للرئيس عباس وقادة حركة «فتح» للشروع في حوار وطني شامل لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، استجابة لمطالب الشعب الفلسطيني. ورد الرئيس أبو مازن على دعوة هنية، معلنا استعداده للذهاب إلى غزة من أجل إنهاء الانقسام وتشكيل حكومة جديدة مهمتها تنظيم انتخابات للرئاسة والمجلس التشريعي والمجلس الوطني في غضون ستة أشهر. غير أن التقدير المرجح هو أن تستمر قيادة «حماس» في رفضها للمصالحة طالما لم يتم التوصل إلى توافق حول المسائل المركزية المرتبطة بمصير أجهزة «حماس» الأمنية ودورها في الضفة الغربية وعلاقة أجهزة أمن السلطة بالولايات المتحدة وتعاونها الأمني مع إسرائيل. مع ذلك ربما كانت قيادة «حماس» ترى كإمكانية واقعية انخراط الأخوان المسلمين في مصر في الحكم الجديد وأن يطرأ تغير جوهري على السياسة المصرية لجهة سحب تأييد مصر لسلطة الرئيس عباس وتحولها إلى تأييد «حماس». وفي ضوء ذلك ربما تفضل قيادة «حماس» الانتظار لحين سقوط السلطة الفلسطينية في ظل عدم وجود عملية سياسية وعدم وجود شرعية لاستمرار السلطة.

مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني

كرئيس لمنظمة التحرير، يعي الرئيس أبو مازن الانتقادات المتعلقة بمسألة مكانة المنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وبضمن ذلك اللاجئين في الشتات، لا سيما بعد فوز حركة «حماس» في الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني ٢٠٠٦، وفقدانه السلطة في قطاع غزة. فما زالت محاولات حشد الرأي العام الفلسطيني خلف الدعوة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية تصطدم بالشروط التي تضعها قيادة «حماس»، ومن ضمنها إجراء إصلاحات في مؤسسات منظمة التحرير وانتخاب مجلس وطني جديد، بما يتيح انخراط حماس» في المنظمة، وإعادة النظر في المواقف السياسية للمنظمة.

من المحتمل أن تتفاقم مسألة التمثيل فور انتقال السلطة إلى نظام جديد في مصر. هناك تخوف لدى القيادة الفلسطينية من أن الانتخابات المقبلة في مصر ستؤدي إلى زيادة قوة الأخوان المسلمين وعجز الأحزاب العلمانية عن تشكيل ائتلاف حكومي دون مشاركتهم، بل وربما يتزعم الأخوان الائتلاف القادم. من هنا تعتقد القيادة الفلسطينية بأن مثل هذا الوضع سيؤدي بالضرورة إلى تغيير إستراتيجي في سياسة مصر لجهة تبني وجهة نظر الأخوان المسلمين والتي تعني نقل التأييد إلى حركة «حماس» وتقريب نهاية القيادة الوطنية الفلسطينية، وابتعاد «حماس» عن العالم العربي. ضعف شرعية منظمة التحرير الفلسطينية من جهة وتعثر العملية السياسية من جهة أخرى، تسببا في ازدياد الانتقادات للنهج السياسي الذي تسير فيه المنظمة واشتداد وتيرة الأصوات (داخل الساحة الفلسطينية) المشككة في حل الدولتين. ولهذه لأسباب أسند أبو مازن سياسته في السنوات الأخيرة على مبادرة السلام العربية، المرتكزة إلى مبدأ دولتين لشعبين، ورأى في ذلك غطاء عربيا لبرنامج المنظمة السياسي فيما يتعلق بالتسوية السياسية مع إسرائيل، ساعيا إلى توطيد مكانة منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وقد لعبت مصر، في عهد الرئيس مبارك، دورا مركزيا في توفير الغطاء لهذه السياسة خاصة في الساحة العربية، حيث تبنت جامعة الدول العربية موقفا موحداً، حدد مسبقا الخطوط العريضة للتسوية كشرط لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل. وتتمثل هذه الخطوط العريضة في إقامة دولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧ عاصمتها القدس الشرقية، وتبادل أراض في إطار متفق عليه، والتجميد التام للبناء في المستوطنات ومن ضمن ذلك في المستوطنات القائمة في القدس الشرقية.

وفقا للتقدير السائد لدى القيادة الفلسطينية فإن الإمكانية لأجراء مفاوضات جادة لن تكون متاحة في ظل وجود الحكومة الحالية في إسرائيل، وذلك بسبب مواقفها تجاه موضوع البناء في المستوطنات وقضايا النزاع الجوهرية. أحد الأمور التي تعزز هذا التقدير هو مضمون الخطاب العام في إسرائيل في أعقاب التطورات التي يشهدها العالم العربي. فهذا الخطاب لا يشجع دفع عملية السلام قدما، وإنما يستغل الأحداث للتحذير من المضي قدما نحو التوصل إلى اتفاق سلام في الظروف الحالية. كذلك تشعر القيادة الفلسطينية بخيبة أمل شديدة فيما يتعلق بإمكانية قيام الولايات المتحدة وأطراف الرباعية الدولية بإرغام إسرائيل على تجميد البناء في المستوطنات واستئناف المفاوضات المباشرة. وحتى لو نشأت ظروف لاستئناف المحادثات المباشرة، يبدو أن الرئيس عباس سيواجه صعوبة في العمل والتحرك دون تأييد من مصر. وعلى سبيل المثال فقد عارض بشدة التقدم على مراحل، أو التوصل لاتفاقيات جزئية وإقامة دولة في حدود مؤقتة، لذا فإنه من المرجح ألا يوافق أبو مازن على خطوات من هذا القبيل، دون توفر غطاء عربي، ناهيكم عن إظهار مرونة أو تقديم تنازلات في المسائل الجوهرية المرتبطة بالحل الدائم.

من هنا يمكن التقدير أن القيادة الفلسطينية بزعامة عباس، ستسعى إلى استغلال حقيقة الإقرار المتبلور في الساحة الدولية، خلال السنوات الأخيرة، بأنه لا مناص من إنهاء الاحتلال، بغية تجريد إسرائيل من التحكم في القرار بشأن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة، ومستقبل الشعب الفلسطيني. ولذا ستواصل القيادة الفلسطينية حملتها لحشد التأييد الدولي تمهيدا لاستصدار قرار من الأمم المتحدة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

مواجهة الانتقادات بشأن المس بحقوق الإنسان

تزايدت في السنوات الأخيرة الانتقادات من جانب منظمات حقوق الإنسان وأوساط أخرى إزاء تنكر السلطة الفلسطينية لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناطقها، وعلى سبيل المثال فقد أقر مؤخرا رئيس «المفوضية الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان» في السلطة الفلسطينية، د. ممدوح العكر بأن الوضع على هذا الصعيد لم يشهد تحسنا، محذرا من أن عدم معالجة المشكلة يمكن أن يحول السلطة إلى «دولة بوليسية».

وأشار العكر إلى القيود المفروضة على حرية التنظيم والتظاهر، وإلى الاعتقالات التعسفية بصورة مخالفة للقانون، وتعذيب المعتقلين وتدخل أجهزة المخابرات في اختيار المرشحين للوظائف في «جهاز الوظيفة العمومية» وعدم احترام أوامر وقرارات المحاكم وغير ذلك من انتهاكات. وانتقد العكر إقامة أجهزة أمنية في ظل الاحتلال وتضخم هذه الأجهزة التي تنفق السلطة عليها ثلث ميزانيتها، وذلك على حساب ميزانيات الصحة والتعليم والرفاه. وأشار إلى وجوب إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني، داعيا إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس جديدة وتفعيل دورها كقيادة للشعب الفلسطيني.

وفي الواقع فإن السلطة الفلسطينية، وفي ظل غياب بديل واقعي، ما زالت تتمتع بقدر من التأييد الشعبي، غير أن تبعيتها الشديدة واعتمادها التام على المساعدات الدولية، بثمن التعاون الأمني مع إسرائيل والعمل على تقويض بنى وقواعد حركة «حماس» وسط انتهاك حقوق الإنسان، كل ذلك يبدو إشكاليا في نظر الرأي العام الفلسطيني، وهو ما يضع علامة استفهام حول إمكانية بقاء واستقرار حكومة السلطة ونجاحها في عملية بناء الدولة.

الأبعاد والدلالات

تختلف مصادر وأسباب الديناميكية التي تهز الأنظمة العربية في الشرق الأوسط عن تلك التي تسم الديناميكية الداخلية الفلسطينية. فالمجتمع الفلسطيني يعاني من انقسام وتشرذم ويعيش في ظل احتلال ونضال من أجل الاستقلال السياسي. كذلك فإن الشبان الفلسطينيين لا يلتفون اليوم حول هدف مشترك، اجتماعي أو سياسي، وهو ما ينعكس في تفضيلهم التركيز على مصالحهم وشؤونهم الشخصية، وسط الانخراط في القطاع الخاص أو القطاع العام وفي عمليات بناء الدولة. إن تواري الرموز الوطنية للمجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة، وفي مركزها حركة التحرير الوطني «فتح»، التي فقدت تماسكها ووحدتها الداخلية ودروها القيادي وما كانت تتمتع به من تأييد جماهيري واسع، والشرخ الذي أصاب الوحدة الوطنية في أعقاب سيطرة «حماس» على قطاع غزة، إضافة إلى التخلي عن فكرة المقاومة لصالح مشروع بناء الدولة، كل ذلك يؤكد أنه لا تتوفر اليوم في الضفة الغربية قوة حركية- سياسية قادرة على تحريك سيرورات شعبية واسعة، من قبيل الخروج ضد حكم السلطة الفلسطينية أو إشعال انتفاضة جديدة ضد استمرار الاحتلال الإسرائيلي. مع ذلك فإن القيادة الفلسطينية لا تتغاضى عن التحديات التي يمكن أن تغير الواقع الراهن. فهي تدرك أن مسألة الشرعية في غياب انتخابات وفقدان السيطرة على قطاع غزة، والضائقة الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، والمس بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتعاون الأمني مع إسرائيل في ظل عدم إحراز أي تقدم في العملية السياسية، ربما يشكل تربة خصبة لانفجار غضب شعبي ضد استمرار سلطتها وحكمها. علامات الاستفهام حول شرعية حكم السلطة ورئاسة عباس، ستظل مخيمة في المستقبل المنظور، على الأقل لحين إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.. لكن ذلك لن يؤدي إلى تقويض أو إزالة الأسس الضامنة لاستمرار بقاء السلطة ورئاسة عباس. فأولا، ورغم الشرخ الجغرافي والسياسي، هناك مصلحة مشتركة لحماس وفتح في المحافظة على بقاء السلطة في الإطار الجغرافي للمنطقتين، وعدم إقامة كيانات منفصلة. ثانيا، إن سبب وجود السلطة الفلسطينية لم يزل أو ينتهي، حتى في نظر إسرائيل والدول العربية والمجتمع الدولي، لكن في ضوء الأحداث (الثورات) التي تجتاح العالم العربي، ستحتاج السلطة الفلسطينية لمزيد من الدعم والمساندة من جانب إسرائيل والمجتمع الدولي، عن طريق إعادة الحياة للعملية السياسية والمساعدة في عمليات بناء الدولة وتحسين ظروف معيشة السكان.

إن في إمكان إسرائيل المساهمة في استقرار السلطة إذا ما شجعت ودعمت جهودها وإنجازاتها في مجالات فرض القانون والنظام وإعادة الأمن للمنطقة، واستمرت في رؤيتها كشريك في حوار سياسي وأمني.

وفي الواقع، وخلافا للرأي السائد في إسرائيل، فإن السلطة لا تمارس التحريض على العنف، ولم تسمع في السنوات الأخيرة تصريحات على لسان كبار المسؤولين فيها تنطوي على تأييد للإرهاب أو بشأن جدوى العودة للكفاح المسلح. وفي هذا السياق لا غضاضة في أن تقر إسرائيل بحاجة الفلسطينيين مثلا إلى تخليد من يعتبرونهم أبطالا للنضال الوطني، من دون أن ترى في ذلك تحريضا، وتمكينهم في الوقت ذاته من مواصلة السير في الطريق العملي الذي اختاروه، المتمثل في بناء الدولة الفلسطينية في نطاق تسوية مع إسرائيل.

إن استئناف العملية السياسية، جنبا إلى جنب مع استمرار التنسيق الأمني ودفع عمليات بناء الدولة الفلسطينية، يمكن أن يساهم في الحد من تأثير الأحداث في العالم العربي على حكم السلطة الفلسطينية وأن يساعد في استقرارها.

إن مصلحة إسرائيل تقتضي أن يكون قيام الدولة الفلسطينية ثمرة مفاوضات مع القيادة البراغماتية الحالية، وليس كنتيجة تفرض على إسرائيل من الخارج وتلزمها بالاعتراف بدولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧.

(*) مدير مركز «تامي شتاينميتس لبحوث السلام» وهو باحث أيضا في مركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية في جامعة تل أبيب. المصدر: نشرة «المستجد الاستراتيجي» التي يصدرها «معهد دراسات الأمن القومي» - جامعة تل أبيب». عدد نيسان ٢٠١١. ترجمة خاصة.

وفقًا لاستطلاع جديد في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»

الناخبون الإسرائيليون ضاقوا ذرعا بأعضاء الكنيست والأحزاب وتفشي الفساد السلطوي!

بقلم: حانوخ مارمري (*)

أظهر استطلاع للرأي العام أجري عشية عيد الفصح اليهودي (في النصف الثاني من شهر نيسان الماضي) على عينة تمثيلية لمجمل السكان البالغين في إسرائيل، أن غالبية الإسرائيليين سئمت من أعضاء الكنيست وكثرة الأحزاب وتفشي الفساد داخل الأحزاب والمؤسسة الحاكمة.

وأشارت المعطيات الإجمالية للاستطلاع، الذي أجراه معهد داحف ومركز غوتمان لحساب جمعية «إسرائيليون من أجل إنقاذ الديمقراطية»، التي يترأسها رئيس هيئة الأركان العامة الأسبق (الجنرال احتياط) أمنون ليبكين- شاحاك، إلى أن الناخبين الإسرائيليين يريدون أحزابا أقل وأكبر في الكنيست، وأن تكون هذه الأحزاب أكثر انفتاحا وشفافية وخالية من الفساد، وأيدت أكثرية المشمولين في الاستطلاع وجود حزب كبير يمتلك القدرة على التأثير وعلى دفع خطط سياسية قدما.

وترسم نتائج الاستطلاع صورة واضحة تعكس وجهة نظر وآراء الجمهور الإسرائيلي تجاه المؤسسة السياسية برمتها في إسرائيل.

ويمكن تلخيصها في العناوين التالية:

الناخبون يريدون أحزاب سلطة

أيدت أكثرية ساحقة (٧٠٪) من المشمولين في الاستطلاع رفع نسبة الحسم اللازمة لدخول الكنيست (البرلمان) في مقابل معارضة ٢ر٢٦٪، وقال ٥ر٥٥٪ إنهم يفضلون التصويت لحزب كبير حتى لو كانت مواقفه أقل تلاؤما مع آرائهم، على أن يكون له تأثير أكبر (٨ر٣٥٪ قالوا إنهم يفضلون حزبا صغيرا تكون مواقفه أكثر تلاؤما مع آرائهم).

وتشير الإجابات على هذين السؤالين إلى ميل قوي نحو تأييد أحزاب كبيرة ترى نفسها أحزاب سلطة، وبالتالي تقترح أجندة عامة رحبة وقاسما مشتركا فكريا عاما. ويظهر تحليل للإجابات أن الشبان أكثر تشدداً، إذ أعربت أقلية (٥ر٣٨٪) من المشاركين في الاستطلاع الذين تصل أعمارهم حتى ٣٥ عاما عن تفضيلها التصويت لحزب كبير، بينما فضلت الأكثرية (٨ر٥٥٪) التصويت لحزب صغير أكثر قربا لوجهة نظرهم حتى لو كان تأثيره محدودًا. مع ذلك فقد أيدت أكثرية الشبان (١ر٥٧٪) رفع نسبة الحسم. كذلك تبين أن النساء يؤيدن رفع نسبة الحسم أكثر من الرجال (٤ر٧٢٪ مقابل ٧ر٦٧٪)، مع ذلك فإن نسبة النساء اللائي يفضلن التصويت لأحزاب صغيرة تفوق نسبة الرجال في هذا الشأن (٤ر٣٨٪ مقابل ٣ر٣٣٪ بين الرجال).

ولعل من الملفت أيضا ما أظهرته نتائج الاستطلاع من أن نسبة كبيرة بين الناخبين العرب (٦ر٥٥٪ مع مقابل ١ر٤١٪ ضد) تؤيد رفع نسبة الحسم، على الرغم من أن مثل هذه الخطوة ستفرض على أحزاب عربية صغيرة إعادة تنظيم نفسها وربما خوض الانتخابات في قائمة موحدة تجمع بين أحزاب تعبر عن رؤى ومفاهيم فكرية مختلفة.

على صعيد آخر أعربت أكثرية المشاركين في الاستطلاع (٥٤٪) عن اعتقادها بأن على الدولة تشجيع الأحزاب على اختيار مرشحيها للكنيست عبر انتخابات داخلية (عارض ذلك ٣٨٪). كذلك أيدت أكثرية كبيرة من مجمل المشمولين في الاستطلاع إتباع توجه أكثر انفتاحا وشفافية من جانب الأحزاب في صناديق الاقتراع حيث أيد ٦٨٪ (مقابل ٢ر٢٧٪) فكرة عرض قائمة مرشحي الحزب للكنيست على ورقة التصويت للحزب وكذلك إعطاء الناخبين للكنيست إمكانية وضع علامة على أسماء المرشحين على ورقة التصويت في يوم الانتخابات بغية تحسين ترتيبهم في القائمة.

توجس من سلوك الأحزاب وأعضاء الكنيست

عند توجيه السؤال حول السبب الرئيس في أن ٥٪ فقط من الناخبين في إسرائيل هم أعضاء في أحزاب معينة، اختارت أكثرية المشاركين في الاستطلاع (٣ر٤٤٪) التفسير القائل إن «الأحزاب فاسدة ومنشغلة بالأساس بألاعيب سياسية». وقد تبين هنا أن عامل السن له وزن وأهمية، إذ اختار ١ر٤٧٪ من الناخبين الذين تزيد أعمارهم عن ٣٥ عاما هذه الإجابة، مقارنة مع ٥ر٣٦٪ من الشبان الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاما. مع ذلك يتضح أن قسما من الشبان يميزون بين عزوفهم عن العضوية في الأحزاب وبين إمكانية تدخلهم ومشاركتهم في الحياة السياسية، وهذا ما دلت عليه حقيقة أن ١٦٪ من هؤلاء الشبان أرجعوا عدم انضمامهم لعضوية الأحزاب إلى «وجود طرق أفضل من العضوية في أحزاب للتأثير على القرارات السياسية»، وذلك مقارنة مع ٢ر١٠٪ من مجمل العينة.

وعلى ما يبدو فإن عدداً متزايداً من الشبان يعتقد أن العضوية في منظمات اجتماعية وشبكات التواصل الاجتماعي (مثل الفيسبوك) والمظاهرات لها تأثير أفضل على السياسة من تأثير الأحزاب. ويظهر الاستطلاع أن جمهور الناخبين الإسرائيلي يعارض بشدة (٤٩٪ مقابل ٢ر٢٤٪) زيادة عدد أعضاء الكنيست الفاعلين (عن طريق تقليص عدد الوزراء ونواب الوزراء من بين أعضاء الكنيست). وهذه النسبة تؤكد عدم الثقة بأعضاء الكنيست.

الخلل في طريقة الحكم

أعربت أكثرية كبيرة- ٥٣٪ من مجموع المشمولين في الاستطلاع- عن اعتقادها أن طريقة الحكم الحالية لا تتيح لرئيس الحكومة أداء عمله (ممارسة الحكم) كما يجب، وذلك مقابل ٣ر٣٩٪ يعتقدون العكس.

وتبين نتائج الاستطلاع أن ناخبي أحزاب السلطة سابقا- كاديما (٦١٪)، العمل (٣ر٥٥٪) والليكود (٦ر٥٢٪)- يعتقدون أن البنية الحالية لطريقة الحكم لا تتيح تطبيق سياسات.

والملفت هنا هو أن مصوتي الليكود يتبنون رأيا مخالفا لقيادة حزبهم التي تحول دون إجراء أي إصلاح في طريقة الحكم المتبعة.

كذلك فإن المصوتين للحزبين الرئيسيين في الائتلاف- إسرائيل بيتنا (٥ر٦٣٪) وشاس (٧ر٦٦٪) وهما الحزبان المتهمان باستغلال البنية الحالية لطريقة الحكم للابتزاز السياسي- يعتقدون أيضا أن هذه البنية لا تتيح تطبيق سياسة، هذا الرأي عبرت عنه أيضا أكثرية ناخبي «ميرتس» (٨ر٥٣٪)، وكتلة «يهدوت هتوراه» (٥ر٥١٪).

وفيما يتعلق بأداء الديمقراطية الإسرائيلية اعتبر ٤ر٣٣٪ من المشاركين في استطلاع سابق، أجري لحساب «إسرائيليون من أجل إنقاذ الديمقراطية» أن «فساد وإفساد المنتخبين (أي أعضاء الكنيست)» هو العامل الرئيس الذي يضر بأداء الديمقراطية الإسرائيلية، ورأى ٢ر٣٣٪ أن السبب الرئيس لذلك يكمن في «الابتزاز السياسي الذي تمارسه الأحزاب»، فيما أعتقد ٥ر٢٠٪ فقط أن الأسباب الرئيسة هي أسباب بنيوية.

(*) صحافي ورئيس تحرير سابق لصحيفة «هآرتس» ويتولى حاليا منصب المدير العام لجمعية «إسرائيليون من أجل إنقاذ الديمقراطية». ترجمة خاصة.

دوافع إنشاء جمعية «إسرائيليون من أجل إنقاذ الديمقراطية»

* الديمقراطية البرلمانية الإسرائيلية تشهد وهنًا وترهلا متزايدين على الرغم من مرور أكثر من ستة عقود على عملها *

بقلم: أمنون ليبكين- شاحك (*)

ليس هناك مكان ملائم لعرض توصيات تهدف إلى تعزيز الديمقراطية البرلمانية، أفضل من الكنيست الإسرائيلي الذي من المفروض أن يكون منبرا للنقاش الوطني في المواضيع التي تقف على رأس أجندة الدولة. في الوقت ذاته ليست هناك مؤسسة تضاهي «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدرة على قيادة مشروع بحثي شامل يقترح تعديلات على طريقة الحكم المتبعة.

لقد كان من المفترض أن تأتي مثل هذه التعديلات من طرف المؤسسة السياسية، ولكن حتى لو كانت هذه المؤسسة ستتفرغ للدراسة والمناقشة واقتراح التعديلات، فإن الاتفاقيات الائتلافية بين الأحزاب كان لا بُدّ من أن تحول دون تطبيقها، وفي ذلك تكمن نقطة ضعف المؤسسة السياسية ذاتها.

إن أية مؤسسة سياسية تختبر في نقاط الضعف التي تعتريها، وفي شكل وطريقة أدائها في الفترات الصعبة، وفي قدرتها على اجتياز الأزمات. ورغم ولوج الديمقراطية البرلمانية الإسرائيلية العقد السابع من عملها، إلا إنها تشهد وهنا وترهلا متزايدين. ولعل ما يثقل على أداء وعمل المؤسسة البرلمانية ليس فقط الأزمات المتتالية التي تعصف بها، وإنما أيضا كون البنية ذاتها عاجزة عن النهوض بالعبء، وهو ما تؤكد عليه دراسة «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية».

وعندما يصيب الضعف الديمقراطية البرلمانية، فإنه قد يظهر من ينادي باستبدالها بطريقة أخرى. وعليه فإن قلقنا لا يقتصر فقط على نوعية أداء المؤسسة البرلمانية، وإنما يتناول أيضا، وبالأساس، قدرتها على اجتياز موجة الأفكار والمبادرات غير المبررة لانتهاج أشكال أو طرق حكم أخرى، والتي لا تتناسب، بحسب اعتقادنا، مع ظروف البلاد وطابع المجتمع الإسرائيلي.

الهوة القائمة بين الكتل الائتلافية

كحال أي مبنى، فإن مبنى طريقة الحكم الإسرائيلية يحتاج أيضا، من حين إلى آخر، إلى عملية ترميم وإصلاح شاملة، ليس من أجل التخلي عن الديمقراطية البرلمانية واستبدالها، وإنما من أجل صيانتها وتقويتها.

هناك طريقة مجربة لتقوية نقاط الضعف وإصلاح النواقص والثغرات، التي نشأت بمرور الزمن ولملاءمة الطريقة للمتغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاتصالاتية التي يمر بها العالم قاطبة، وإسرائيل بشكل خاص. ويقترح أعضاء فريق البحث والمنتدى (العام) الشعبي المكلف من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية بإعداد البحث الشامل من أجل تصحيح طريقة الحكم، سلسلة من التعديلات والإصلاحات في البنية، من شأنها إذا ما طبقت بالكامل، أن تحدث تحسينا في مستوى أداء مؤسسات الحكم وتحسينا في نوعية عمل المنتخبين والموظفين في مؤسسات الدولة.

قبل أكثر من سنتين أدت حكومة إسرائيل الـ٣٢ (حكومة بنيامين نتنياهو) يمين الولاء، وكانت هذه الحكومة موسعة ضمت ما لا يقل عن ٣٠ وزيرا وتسعة نواب وزراء. وحتى الذي لم يصوت لصالح الليكود، أمل في أن تتميز ولاية بنيامين نتنياهو الثانية (في رئاسة الحكومة) بحدوث انطلاقة وزخم في النشاط على الصعيد السياسي وعلى صعيد تعزيز وحدة ومناعة المجتمع الإسرائيلي.

اليوم تسود مخاوف من أن حكومة نتنياهو على وشك استنفاد قدراتها. وقد تمتع رئيس الحكومة عند تشكيل حكومته بوجود قاعدة ائتلافية تضم ٧٤ نائبا في الكنيست، غير أن وزن حزبه في الائتلاف كان مقلصا (٢٧ عضو كنيست فقط). صحيح أن شركاءه يوفرون استقراراً للحكومة، لكنهم يفرضون عليها أيضا حالة من الشلل. فهناك فجوات سحيقة بين حزبي «شاس» و«إسرائيل بيتنا»، وفجوات أخرى بين هذين الحزبين من جهة وبين كتلة المنشقين عن حزب «العمل» من جهة ثانية، فيما هناك خلافات جوهرية بين جميع هؤلاء الشركاء وبين الليكود، سواء في القضايا الاجتماعية أو في مسألة دفع المفاوضات السياسية قدما. ومن هنا فإن أفضل رئيس حكومة لن ينجح في دفع وتنفيذ أي سياسة مع فريق من هذا النوع.

لا توجد وصفات سحرية

إن الشعور بعجز الحكومة عن أداء مهماتها يولد حالة من عدم الهدوء أو الاضطراب في صفوف الجمهور. هناك إسرائيليون من مختلف التيارات يشعرون بضعف المؤسسة السياسية وهذا الشعور يتطور لدى البعض إلى حالة اغتراب تجاه السياسيين وانعدام تام للثقة بمؤسسات الحكم، مما يجعلهم يتخلون عن حقهم في المشاركة والتأثير في الحياة السياسية، فيما يلجأ آخرون إلى تقديم مبادرات سياسية من شأنها أن تؤدي إلى شرذمة وتمزيق المؤسسة السياسية إلى شظايا صغيرة أكثر. وثمة من يلقون باللائمة على الديمقراطية البرلمانية ذاتها ويقترحون مزجها أو تهجينها مع أفكار ذات طابع غريب على المجتمع الإسرائيلي، وهي أفكار مستحدثة لم تمر في اختبارات مقارنة ولم تجرب بنجاح في دول متطورة، وبالتالي يمكن لها أن تعرض الديمقراطية الإسرائيلية إلى خطر حقيقي.

لذلك بادرنا كمجموعة من الإسرائيليين المنتمين إلى تيارات سياسية مختلفة، من أجل العمل على دفع خطة مؤلفة من عشرة بنود لتقوية وتعزيز الديمقراطية البرلمانية، ترتكز إلى توصيات الهيئة أو الطاقم من أجل تصحيح طريقة الحكم في إسرائيل.

وتستند هذه الخطة بأكملها إلى مبادئ الديمقراطية البرلمانية وإلى تجربة الدول المتطورة. ونحن نعي أن مهمتنا شائكة وطويلة وأنه ليس في جعبتنا حل سحري وإنما فقط وصفة لعملية إصلاح بطيئة ومؤلمة.

هناك من يسألون: «لماذا إنقاذ الديمقراطية؟»، فهل الديمقراطية الإسرائيلية معرضة حقا للخطر؟ في الواقع نعم، فإنه بدون تقوية وتوطيد الديمقراطية البرلمانية، قد يصل ضعفها إلى نقطة خطيرة. وبما أنه لا يجوز لأي دولة، وخاصة دولة إسرائيل، الوصول إلى وضع تكون فيه أجهزة ومؤسسات الحكم على حافة الشلل، هناك ضرورة للمبادرة إلى عملية إنقاذ، ولكن يجب ألا نخطئ، فالطريق طويلة ومتعرجة.

إن عملية تقوية وتوطيد الديمقراطية لا تتم إلا عبر إصلاح وتطوير طريقة الحكم القائمة، وسط المحافظة على الطابع الخاص للمجتمع الإسرائيلي. ونحن نعتقد أنه من غير الممكن قيام ديمقراطية تمثيلية من دون أحزاب سلطة تؤدي عملها ومهماتها كما يجب، ومن دون كنيست (برلمان) يملك صلاحيات ويمارس الرقابة على عمل الحكومة.

سوف نعمل من أجل تنقية المنظومة الحزبية من مظاهر التزييف والمحاباة، ومن أجل تشجيع الأحزاب على إتباع ديمقراطية داخلية. وسوف نقدم خطة لدمج مركب مناطقي في الانتخابات للكنيست، وسنقترح إصلاحا لتحسين أداء الكنيست والارتقاء بنوعية التشريع، كما سنعمل من أجل إعادة تحديد العلاقات بين وزراء الحكومة وكبار الموظفين في السلك الحكومي، وسنقترح طرقا لتشجيع الأحزاب على الاستعداد للانتخابات في إطار كتل سياسية كبيرة، وتشجيع الجمهور على المشاركة في جميع عمليات انتخاب مرشحيه.

سنقترح أن يتمتع رئيس الحزب الأكبر بحق الأسبقية في تأليف الحكومة، وذلك بافتراض أن حزبه كبير بصورة كافية من أجل السيطرة في الائتلاف، وأنه يستطيع أداء عمله كما يجب.

هذه الخطوات كافة هي إصلاحات بنيوية هدفها خلق ثقافة سياسية مختلفة؛ ثقافة تقوم على المشاركة الجماهيرية والشفافية السياسية والنقاش الجوهري والتوازنات السليمة في اتخاذ القرارات.

إن تطبيق أية خطة شاملة يحتاج إلى مؤيدين وحلفاء. ونحن واثقون من أننا سنجد شركاء لأفكارنا داخل المؤسسة السياسية ذاتها وأن نمضي معهم شوطا طويلا إلى الأمام، لكن حليفنا الأهم هو الجمهور الإسرائيلي، الذي يتعين علينا إيقاظه وإقناعه والفوز بدعمه وتأييده. لن نقدم للجمهور حلولا سحرية ولن نعده بمعجزات. سوف نبين ونؤكد له أن عملية إبراء النظام السياسي هي عملية بطيئة، مركبة، وأحيانا شاقة ومؤلمة، وأن التأييد الشعبي يعني الصبر والنفس الطويل والاستعداد لمواجهة الصعاب من دون كلل أو ملل.

علينا أن نوقف دائرة الخداع والابتزاز التي يقوم فيها منتخبو الجمهور بتحقير أنفسهم في مغازلتهم لوسائل إعلام ضحلة تغذي جمهورا محبطا فقد الثقة بممثليه. هذه الدائرة محفوفة بالمخاطر وسنعمل من أجل إعادتها للدوران في الاتجاه الصحيح. علينا أن نبين للجمهور مدى حيوية الديمقراطية البرلمانية من أجل وجودنا، وأن نقنعه بضرورة إصلاح وتطوير طريقة الحكم القائمة، حتى يعود إلى الثقة والمشاركة في الحياة السياسية.

كذلك فإنه يتعين علينا العمل من أجل تغيير أنماط التغطية الإعلامية للمؤسسة السياسية والعودة إلى الانشغال في النقاش الجوهري.

بدون هذه الأشياء كلها لن تحقق الإصلاحات البنيوية كامل جدواها وفائدتها.

(*) رئيس أسبق لهيئة الأركان العامة، يتولى حاليا رئاسة الهيئة الإدارية لجمعية «إسرائيليون من أجل إنقاذ الديمقراطية». ترجمة خاصة.

تذكير: آخر تحرّك من أجل تصحيح طريقة الحكم في إسرائيل

تعتبر طريقة الحكم وطريقة الانتخابات في إسرائيل واحدة من القضايا المهمة التي يهجس فيها العديد من النخب الإسرائيلية، وخصوصا النخب القضائية والأكاديمية والسياسية.

وترى هذه النخب أن طريقتي الحكم والانتخابات الحاليتين تُفقدان القدرة على الحكم، بالإضافة إلى أنهما تسمحان لبعض الأحزاب غير الكبيرة، وخصوصا الحريدية (الدينية المتشددة)، بابتزاز الأحزاب الكبرى التي يتولى أحدها مهمة تشكيل الائتلاف الحكومي.

كذلك فإن طريقة الحكم الحالية تقيد قدرة البرلمان الإسرائيلي- الكنيست- على الإشراف على عمل الحكومة وأدائها. وأحد أهداف التغيير الذي تطالب به هذه النخب هو «تقديم الخدمات الأفضل للمواطنين»، ومن الجهة الأخرى هناك «هدف محاربة الفساد».

ومن أجل المبادرة إلى تغيير طريقة الحكم في إسرائيل أقام «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» هيئة أطلق عليها اسم «الطاقم من أجل تصحيح طريقة الحكم في إسرائيل».

وقدمت هذه الهيئة توصياتها في هذا الخصوص إلى رئيس الكنيست، رؤوبين ريفلين، في أواخر آذار ٢٠١١، بعد عمل دام سنة ونصف السنة. وترأس الهيئة رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا الأسبق، القاضي المتقاعد مئير شمغار. واشترك في صياغة التوصيات جمعية «إسرائيليون من أجل إنقاذ الديمقراطية».

وشدّد شمغار، لدى بدء عمل الطاقم المذكور، على قول ما يلي «إنني لا أرى عيبا في أن يجتمع، مرة كل عشرين عاما، خبراء في العلوم السياسية والقانون وشخصيات عامة لإعادة البحث فيما إذا كانت الطريقة المتبعة في الدولة هي الطريقة التي تخدم غايتها». وأضاف أن «طريقة الحكم المتمثلة في الديمقراطية البرلمانية ليست بالضرورة خالية من الأخطاء والخلل. ومهمتنا هي الكشف عنها بحذر من خلال الرأي السديد، والقيام بتصحيح، في حال كان في جعبتنا شيء أفضل نطرحه».

من جانبه، لمح رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، الدكتور أريك كرمون، إلى عيوب طريقة الحكم، قائلاً إن «طريقة الحكم في إسرائيل تخضع لتهديد دائم. ليست لدينا قيود دستورية توضح للجميع أن الطريقة المنتهجة لدينا، مثلما هي الحال في غالبية الأنظمة الديمقراطية المتطورة، هي برلمانية. والأحزاب الكبرى، التي يُنتخب منها رؤساء الحكومات والمعارضة، تقلصت. كما أن القدرة السلطوية على التخطيط وتنفيذ سياسات تشمل خطوات في مسائل السلام والحرب والمواضيع الاجتماعية، تضررت».

يذكر أنه تم تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل في السابق. ففي العام ١٩٩٢ صادق الكنيست على «قانون الانتخاب المباشر» لرئيس الحكومة. وتم انتهاج طريقة الانتخاب هذه في انتخابات العام ١٩٩٦، التي فاز فيها بنيامين نتنياهو، وانتخابات العام ١٩٩٩، التي فاز فيها إيهود باراك. وفي أعقاب استقالة باراك تم إجراء انتخابات لرئاسة الحكومة في العام ٢٠٠١، وفاز فيها أريئيل شارون. لكن هذا التغيير في طريقة الانتخابات لم يكن ناجحا، بل كان أسوأ من طريقة الانتخابات البرلمانية العادية المتبعة منذ قيام إسرائيل، ولذا تمت العودة إليها في انتخابات العام ٢٠٠٣.

وقال كرمون في هذا السياق إن طريقة الانتخاب المباشر «تركت، حتى بعد إلغائها، أرضا محروقة، فهذه الطريقة عززت الناحية الشخصية في السياسة، وقوّت الأحزاب الفئوية، وزعزعت أطر الديمقراطية البرلمانية».

ورفض كرمون، باسم «الطاقم من أجل تصحيح طريقة الحكم في إسرائيل»، تغيير طريقة الحكم بحيث تصبح رئاسية. وشدد على «أننا تجندنا من أجل حماية الديمقراطية البرلمانية»، مشيرا إلى أن «ثقة الجمهور بالبنى الديمقراطية عموما والمؤسسات السياسية [الأحزاب] خصوصا هي في تراجع مستمر».

وأضاف كرمون أن الغايات التي يتطلع إليها «الطاقم» وجمعية «إسرائيليون من أجل إنقاذ الديمقراطية»، التي شاركت في وضع التوصيات هي:

ديمقراطية برلمانية مستقرة تستند، مثل معظم الأنظمة الديمقراطية المتطورة، إلى كتلتين حزبيتين كبيرتين، تشكل إحداهما حكومة مستقرة ولا تخضع للابتزاز، بينما يكون في إمكان الثانية أن تقوم بدورها كمعارضة ناجعة.

أن تكون الأحزاب نظيفة من الفساد وعمليات التزوير، وترتفع مكانتها في نظر الجمهور وأن يعود الجمهور، في إثر ذلك، إلى القيام بنشاطه السياسي في إطارها، وأن يشجع المشرع وتحفز الأحزاب التي تعمل وفقا لقواعد ديمقراطية، وأن ينضم الناخبون، وخصوصا الشبان بينهم، إلى هذه الأحزاب.

أن يمارس الكنيست عمله بنجاعة ومسؤولية وشفافية، وأن يحصل على ثقة الجمهور لدى ممارسة صلاحياته.

أن تقوم السلطة التنفيذية بدورها وتنفذ رسالتها وتزود الخدمات الأفضل للمواطن وأن تنفذ قرارات الحكومة بصورة ناجعة، من دون التخوف من «لاعبي الفيتو» [أي الأحزاب التي تبتز من أجل تنفيذ سياسة أو قرار تتخذه الحكومة].

المشهد الإسرائيلي
ملحق نصف شهري يصدر عن
مدار
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب: 1959
هاتف: 00970 -2- 2966201
فاكس: 00970 -2- 2966205

البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org

موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org